هذه حاشية

شذور الذهب

لخاتمة المحققين سيدي محمد الأمير

بنفسه قلت الشواهد المحتج بها ثابتة بنفسها فيثبت بها الكلية من حيث
انها لابد ليقاس حكمها فيما تاتي به من الجزئيات فهي من الاستقراء ولا دور
فيه فتامل وجمعت به شوارد الاستعارة الشاردة للمسيلة بعيدة الفهم
وجمعها التسهيلها مكنت من الاقتناص اي الاقتناص الصيد والاوابد
الحيوانات المتوحشة والرايد المطالب وهو منصوب لمكنت ذلك
اعراب اي تطبيقه علي قواعد العربية كما في المغني ونص عليه الدماميني
علي المغني وبواد الازهرية ومن فساد الزمان اي تغيره تحال الفراعلي الخ
خالد علي الاجرومية سنة اربع وسبعين بعد الماية والالف ان الاعراب
يطلق علي التطبيق المذكور وانه هو المراد في نحو اعرب جاء زيد
فينصب علي المركب ليس الا فسمعه بعض اهل الازهر واستغربه
وشدد علي النكير فيه وصار يتحدث به في المجالس حتي بلغني واعجب
منه ان بعض المشايخ الروسا في الازهر انكره ايضا حتي عرضت علي
الواقعة فانا لله وانا اليه راجعون ثم عرضت المسيلة علي غير واحد
من العارفين فوافقني فلله الحمد الثانية قول معترض الف في الكلمة الحقيقة
والماهية كما هو القاعدة في كل محدود وقوله قول معترض عن الكلمة
صورة وليس القصد الا منها لما تقرر ان الحد عين المحدود ولا حكم فيه
لانه انما يجي بالحد للتفسير لا انه يحكم به اذ الشي قبل حده مجهول
والتصديق فرع عن التصور فقولك الانسان حيوان ناطق في قوة
الانسان اي الحيوان الناطق وليس القصد انك متصور الانسان
ذ جمعتا فحكم للبعض عليه بانه حيوان ناطق والا لما صح قولهم القول
الشارح تنبيها التصوري ثم قوله قول قال الغالي في شرح هذا المتن
هو كالجنس قلت هو مبني علي قول بعضهم الامور الاصطلاحية
اعتبارية لا يعلم حقيقتها في الواقع فتعاريفها رسمية لجواز انها
عين ذاتياتها اي والجنس حقيقي انما هو في الذاتيات لكن اوضحنا
رده في كتابة الازهرية تبعا لما قال القطب الرازي في شرح الشمسية انه

ليس

ليس حقيقة الامور الاصطلاحية الا ما عينها لها اهل الاصطلاح واعتبروها ذاتيا لها
كما انه ليس حقيقة الانسان الا ما وضعه الواضع فهي حدود جزما فالقول
جنس حقيقة وهو المراد فصل حملا علي ان الجزم بالرسمية لا ينافيه عدم العلم بالحقيقة
لجواز انه الحقيقة ثم انه لم يقل قولا ليطابق كلمة لانهم شرطوا موافقة الخبر
للمبتدا ان يكون مشتقا او موولا به رافعا لضمير المبتدا لا يستوي فيه
المذكر والمونث وقول هذا جامد وليس موولا بالمشتق لانه صار عندهم
اسما للفظ المستعمل كما ان رجلا اسم للذكر من بني ادم ولا يقصدون
انه موول بالمقول بمعني ذات وقع عليها القول وان كان هذا هو المعني
الاصلي ولذا المفرد صار عندهم اسما لمعناه المعلوم فلم يبقيا علي معناهما
الوصفي سلمنا ذلك فالمصدر ولو اول بوصف يخبر به عن المذكر والمونث
الواحد والمتعدد فهو مما يستوي فيه المذكر والمونث نحو رجل صوم وامراة
صوم فمن ثم ذكر قول وتبعه مفرد في التذكير ثلاث لغات يجمع لغة
فالواحد الالفاظ اي الموضوعة للمعاني المخصوصة وافعل الاحسن انها
استعمال الالفاظ النظر في قولهم جمعها كذا ثلاث لغات اي استعمالات
ولغة يعم اهلا وضعي كلامهم لا يظهر هذا الا بتكلف بان يقال في كذا ثلاث
لغات اي في هذه المادة موضوعة لهذا المعني ثلاث الفاظ موضوعة
كل لفظة منها بهيية مخصوصة ولغة يعم اهلا ما اي لفظهم الموضوع
عندهما المهملات او يتقولون ان اللغة تطلق ايضا علي الاستعمال كما تطلق
علي الالفاظ وكلاهما لحاجة اليه ويقوي ما قلناه ان اللغة في الاصل
مصدر لغي الرجل اي لهج بكلامه واطلاقه بالمصدر علي الاستعمال
انسب من اطلاقه علي الالفاظ ان قلت قول كتب اللغة يريد
ما قالوه قلت من اين بل المعني الكتب التي تبين استعمال
الالفاظ في معانيها وهياتها المخصوصة ثم اللغة تطلق علي الاستعمال
مطلقا فيقال في هذه الكلمة ثلاث لغات اي ثلاث استعمالات ولو كانت
شايعة عند العرب لا يختص اسمها منها بالاكثر بل يطلق فهو الغالب

علي الاستعمال الخاص بطايفة لا يتعداها الي غيرها سوا اقتصر تلك
الطايفة عليه كقولهم لغة تميم اهمال ما او تعدته الي غيرها كما هنا فان هذه
اللغات كلها لتميم واما اهل الحجاز فيقتصرون علي الاولي معهما كالعلم
انما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه خلاف [illegible] قيل وقيل جمع
كثرة وقيل اسم جنس جمعي قال الرضي وفيه نظر لان اسم الجنس موضوع
للماهية من حيث هي بقطع النظر عن الافراد جميعا او بعضه واجاب
بان المراد اسم جنس وضعا جمعي استعمالا وحق اسم الجنس ان يصدق
علي القليل والكثير كما وتراب قلت والذي علي حقه هو اسم
الجنس الافرادي تسميته للافراد تمييزا بينه وبين الاول وان كان
يستعمل في الجمع ايضا لا نتوهم من كلام الرضي السابق ان اسم الجنس
الجمعي مجاز ادعا لمخالفته للوضع لان استعمال العام في افراده حقيقة
من حيث تحققه فيها او مطلقا عند المتقدمين علي ما بينته في حواشي التي
علي البسملة لا فرق بين الافراد القليلة والكثيرة نعم مما يشوش
انه لا يصح استعمال الجنس الجمعي في القليل لانه مجاز لكن لا استعمال العرب
اللهم الا ان يعتبر مجازا مستعملا في الكثير من استعمال اسم الكل في البعض
لان سماع نوع العلاقة يكفي ولا يشترط سماع شخصها قوله اسم
الجنس جمعي وافرادي ليس معناه انه لا يطلق الا المراد انه قد
لا يكون واحدا منها كما اسد فانه صادق علي القليل اي الواحد وقد
يصدق علي افراد عدة لانه لا يصدق علي الاقل والاكثر والاجمعي لانه
ما اختص بالجماعة ع انهم صرحوا بان الجمع يدل علي احاده دلالة
التكرار بحرف العطف فهو من الكلية وان اسم الجمع يدل عليها دلالة
الكل علي اجزايه فهو من باب الكل وهو الحكم علي الهيئة المجتمعة
ولم ار بيضا في اسم الجنس الجمعي والظاهر انه كاسم الجمع ويكون الفرق
بينهما ما قالوا ان اسم الجنس الجمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء
في المفرد غالبا وقد يكون في الجمع نحو كماة وكمء او يفرق بينهما بالياء
كرومي

كرومي وروم وزنجي وزنج وتركي وترك وعربي وعرب ثم الظاهر ان روم
وما معه ليس اسم جنس جمعيا بل فصل ثلاثة فصول بل هو اسم الجيل
المعلوم من الناس بتمامه وان اطلاقه علي بعضه ولو ما به مجاز والرومي
يا النسبة الي كونه بعضه فهو من باب تميمي للقبيلة المعروفة وتميمي
للواحد منها وليس مما نحن فيه واما القول بان اسم الجمع مدلوله
لفظ الجمع كاسم الفعل فمستبعد كالقول بذلك في اسم المصدر علي
وزن فعيل يطلق الوزن علي هيئة حروف الكلمة فقط التوهم تنصيفا
لما يشتمل قناديل ويطلق عليه مع مراعاة اصول الحروف وزوايدها عيل
وهو المراد في الصرف عند الاطلاق وقناديل بهذا الوزن فعاليل
اللغات الثلاث فتح اوله مع سكون ثانيه او ضمه بكسره ولعله او ضم
سكون ثانيه اتباع الاول للثاني لا عرابه في الاتزيد قراة الحمد لله بكسر الدال
اتباعا للام والثاني لغوي نسبة للغة من حيث كثرته فيها لان حقيقته
لغوية او حقيقته الكلمة واحدة الكلم واطلاقها علي الجملة تسمية الكل بالجزء
او استعارة بجامع شدة الارتباط حرف ربع الظاهر انه معمول لمحذوف
تفرضيه التقول الثلاثة اوجه والتقدير تاني حرف ربع ويصح ان يدل علي
تقدير وجه حرف ربع او انه مجرور مقترن بعلي فليتامل ثم لا مانع من
انما اسم فعل بمعني انته والظاهر انها بسيطة لان الاصل وعدم التركيب
لا دليل عليها وقد علمت فيما التنبيه علي المغني الظاهر انها داعا الزجر
وليس بلازم ذكر المزجور منه في الكلام اذ ياتي علم المخاطب به كقول
الغفار ونحوه نحو الزجر بها للمومنين لان الصالح يرجي لما هو علي
صلاحه لينتفي كلا منه قلت الا التي بمعناها اقوال لعل الصواب
وكذلك اما التي بمعناها فان كان في المغني الا بفتح الهمزة والتخفيف
تستعمل علي خمسة اوجه ولم يعد منها ان يكون بمعني حقا نعم
ذكر غيره ان اما بالفتح والتخفيف تاتي بمعني حقا وانه هي اي ان تفتح بعدها
كما تفتح بعد حقا وتبعه جماعة وفي بعض النسخ بعد هذا او لها معني
رابع

تكون فيه بمنزلة الواو فقول يعني الا الاستفتاحية كما ذكره في المغني
وهو حرف بمعنى قوله سابقا والاحسن ان نفسر بمعنى الا التي تستفتح
بها الكلام فالاحسن نسخة بحذف الزيادة من يعتد به خلافا لمن
زاد رابعا وهو اسم الفعل وسماه خالفة لانه خالف الفعل قال والدليل
الحصر يحتمل ان قصده مجرد النسبة ويحتمل انه اراد التبري اما الكون
ما ذكر اصطلاح لا مشاحة فيه فلا يحتاج لدليل واما لان هذا الدليل
مناقش فيه بانا لا نسلم ان المعاني ثلاثة بل هناك معنى رابع هو لفظ
الفعل الموضوع له اسم الفعل عند الجمهور فيحق جعله الخالفة رابعا
ولا نسلم ان الاسم موضوع للذات كيف والمصادر اسماء للاحداث
ولا نسلم ان الحروف رابطة بين الحدث والذات بل تكون رابطة بين ذاتين
نحو زيد في الدار على ما صرح به بعضهم وان امكن ان يقال فيه ان
هنا حدثا متعلقا واما ثانيا فلان حروفا كثيرة ليست رابطة اصلا كقد
وسوف وهمزة الاستفهام وحروف التاكيد والنفي والعرض وادعا
الربط فيهما تعسف نعم حروف الجر روابط قال الاسم ما دل على معنى في نفسه
يحتمل ان الضمير للمعنى نسبية على حد دخلت امراة النار في هرة اي الاسم
لفظ دل بنفسه على معنى بخلاف الحرف فانما يدل على شيء في متعلقه ومجروره
او للمعنى اي دل على معنى في نفسه اي انه مستقل بنفسه وبالمفهومية
لا يتوقف على شيء بخلاف معنى الحرف فان معناه النسبة تتوقف على الطرفين
كالابوة والبنوة وهذا فرق كنحو الابتدا لفظا مع انه كالنسبة
يتوقف على مبتدا ومبتدا منه قلت قالوا ان الاسما تتوقف
على امور كلية معلومة لكل احد فكانها مستقلة فلفظ الابتدا معناه
مطلق ابتدا الشي من شي وهذا ما يعرفه كل احد بخلاف من فان معناها
خصوص السير من خصوص البصرة فيتوقف على امرين مخصوصين
لا يعلمان الا بالتصريح باسمهما وان شئت فقل المعنى ان لوحظ
في ذاته كان مستقلا وعبر عنه بالاسم كالابتدا ولام العهد وان لوحظ

حالة

حالة بين امرين كان غير مستقل وعبر عنه بالحرف كسرة من التصرف وهذا
كله بناء على قول الجمهور ان الحرف موضوع للجزئيات متحققة بكلي وكذا
غيرها كقولهم الواو لمطلق الجمع وبل للاضراب معناه الجمع المطلق المتحقق في الجزئي
المخصوص وقس الباقي وقال السعد الحرف مستقل وضعا وانه موضوع للامر
الكلي المطلق وعدم استقلاله في الاستعمال من حيث انه لا يستعمل الا في جزئي
من ثم حكم بجزئيته وايضا فيقولوا علاماته الحرفية والاصطلاح لا مشاحة فيه
وذهب السيد الى ان الحرف لا معنى له اصلا قلت لعله يقول ان ابتدا
السير من البصرة في سرت من البصرة ماخوذ من التركيب بتمامه ولفظ من
وحدها لا معنى لها كما ان الزاي في العلوم مستفاد من زيد والزاي وحدها
لا معنى لها قلت في هذا المقام اشيا اخر ذكرناها في كتابة الازهرية
غير مقترن اي باحد الازمنة بحرف لفظ زمن ومسا وصباح
لان هذا قوله غير مقترن بالوضع لا ان نفس الزمان والاقتران يقتضي
شيا اخر يقترن به وبهذا تعلم ان الافعال الناقصة ككان ليست لمجرد
الزمن والا كانت اسماء بل تدل على الاحداث ايضا لكنها ناقصة كالكون
كذا الحسا كذا الا التامة اعني مطلق الكون كما هو عند مثبتها المانعة
وبها يتضح الفرق بينها وبين الحروف لكن ثم جعلها المنطقيون روابط
فالتامل والمراد غير مقترن في الوضع الاول ولا يضر اقترانه باللزوم
فدخل اسم الفاعل ونحوه لانه حقيقة في الحال لا من حيث وضعه
للزمن الحال بل لانه موضوع لذات وحدث ولا يكون الحدث حاصلا
حقيقة الا في الزمن الحال بل هو للزوم لا الوضع كما وضحته في الكتابة
المذكورة وخرج افعال الانشا كنعم وافعال المقاربة فانها موضوعة
بالوضع الاصلي الذي هو حق جميع الافعال للزمن وتجردت عنه لانها نقلت
اصلها على انها الان للزمن الحال قلت ليس القصد من نعم زيد المدح في الحال
بل المدح مطلقا من غير نظر لزمن مخصوص ان قلت يخرج به العلم
المنقول من فعل كاحمد فانه مقترن في الوضع الاصل قلت لما انتقل

الفعلية بالمرة كما انها لم تكن بخلاف نحو نعم وعسي فانهما يرفعان الفاعل ويلحقهما
تا التانيث انه فلتخرج اسم الفعل فانه مقترن بالزمن قلت قال عبد الحق
هو واصل وضعها للمصادر كرويد فانه استعمل مصدرا وهيهات وانه يستعمل
مصدرا وجاو علي زنة المصدر كقرقار مصدر قرقر اذا صوت قلت وهل الايظهر
بي عليك بمعني الزم فالاحسن ان يقال معني اسم الفعل عند الجمهور لفظ
الفعل فلا زمن فيه معناه فهو مثل باب من حروف جر منه كل لفظ مسماه
لفظ واما علي مذهب غير الجمهور فالفرق في العلامات الاتية وفي اللغة
سمة الشي ميل لقول الكوفيين اصله وسم وقال البصريون منه السمو فاصله
سمو والتفرع عليه تسميت واسامي وسمي ولو كان مشتقا من الفاعل وسمة
واوسام ووسيم وادعا القلب بعيد الذي يجد تر الفاعل بين الحلي
ما قلته في شرح البسملة ان الفعل حقيقة في المعني الحاصل بالمصدر
لا للمصدر بمعني الايجاد والتاثير وان كان بخلاف ما قيل بمعني ناس
ينبغي انه برفع السين اي بعض الناس بناس بمعني من متعدد وافرد
نظرا للفظ كما قاله اولا ويصح ناس كقاض لانه ليس مفرد الناس
ولعله لا يقتضي انه بمعني متعدد واحد فيصير اربعا فتدبر والناس يطلق
علي الجماعة القليلة والكثيرة فتامل فالاسم ما يقبل ال الخ او الجر
المقابلة لان الاقسام قد تنفرد لا مانعة جمع الا ترى ان الرجل فانه
اجتمع فيه ال والاسناد وكذا ال والنداء في لفظ الجلالة وتحكي الجمل
نحو يا المنطلق زيد نعم لا يجتمع نداء واسناد بل يتعاقبا الاسم
علي البدل ولا مانعة خلو لان اسما الافعال لا تقبل واحدا منهن
انما تقبل التنوين وبهذا اتضح قول المص فيما ياتي الاسناد نفع فانه
يعارض بالتنوين فانه ينفرد فيه في اسما الافعال ولعله اي ما انفرد
فيه الاسنادا لكثرة فقوله ما يقبل ال اشارة اليه ان الثلاث المنقول
لا المحول بالفعل والا لزم عدم اسمية رجل هكذا اسو قوفان قلت
يلزم اسمية علي حرف جر لانها قابلة لدخول من نحو نزلت من علي الدابة

قلت

قلت بين حال كونها حرف جر للتعدية علي وجه الاستعلا وهي اذ ذاك لا تقبل
من انما تقبلها اذا كانت ظرف مكان بمعني فوق او النداء اورد عليه الشم
يا ليت قومي ومثله في حذف المنادي او التنبيه قولهم يا اما احيلي يا ابني البحر
وا صلي فعل تعجب وهمزته قطع الاسناد اليه اورد علي المص فيما ياتي
تسمع بالمعيدي واجاب بحذف ان واجاب غيره بان الفعل هنا اريد به
مدلوله التضمني المستقل وهو الحدث فصار اسما بمنزلة المصدر يعامل
معاملة الاسما وفيه اشكال لطيف للدماميني اوضحته في كتابتي الا زهرية
مع اشيا اخر وذكرته في المثال نحو بحا سمه الام اره وهو انه خبر خبر
لمحذوف اي وسما علم اخبر به يكون شي جملة مستقلة وقول ابي الطيب
هو احمد بن الحسين المتنبي ادعي النبوة فحبسه امير حمص حتي تاب ورجع
والقرطاس بفتح القاف وكسرها ويقال له الكاغد بالدال المهملة والمعجمة والبيدا والقلم
المفازة تبيد اي تهلك من يدخلها والسيف من ساف هلك لانه يهلك به
قول الفرزدق هو همام بن غالب التميمي البصري لقي الامام علي وابا هريرة
وروي عنهما وعن الحسن بن علي وابن عمر والفرزدق قطع العجين لقب
به لان وجهه كان شبيها بها من اثر الجدري والجدل شدة الخصومة
وسبب انشاده البيت انه كان جالسا مع جرير والاخطل عند عبد الملك
ابن مروان فاتي اعرابي من بني عذرة فقال له عبد الملك اتعرف فلانا
وفلانا فانشد الاعرابي يقول

فحيي الاله ابا حزرة   وارغم انفك يا اخطل
وجد الفرزدق اتعس به   ودق خياشيمه الجندل

فقال الفرزدق

يا ارغم الله انفا انت حامله   يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل
ما انت بالحكم الترضي حكومته   ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل
ان الخصومة ليست في ابيك ولا   في معشر انت منهم ايها الجعل

الاخيرة اشارة الي انه خبر اصله اخبر به فلما قوي من اللهو فنقلت حركة

اليا للنا السالكنة فاستغني عن همزة الوصل   لان ذلك يوجب نقص كيد
اي ورفعه خبرا لبنا علي التقليل من بقايا الهمل الصحيح لدخولها هنا علي الفعل
ما قبل تا التانيث الساكنة مع انها تدخل في ربت وثمت لتانيث
الكلمة فاجيب بان المراد التا التي هي لتانيث الفاعل ورد بجزو ج
ليست هند قايمة وعست بغيث ونعمت فان هند ليست
فاعل النفي والترجي والمدح والذم واقول المراد الفاعل الاصطلاحي
ولا يخفي ان الاسم الناسخ بطريق التعليم فاعل مجازا الحاقا وعلي خبره
مفعول   وهو ما دل علي طلب اقول بعد انتهاء ان قد علم ان الفعل
تمام معناه حدث وزمان ونسبة لا انتهى في فعل الامر لانه لم يدل طلب
ذلك الحدث ان قلت بل يدل عليه تقول المراد بالحدث بالنسبة لفعل
الامر هو الطلب نفسه قلت اما اولا فلانا لا نسلم ان الحدث مدلول
المادة والطلب في الامر انما يستفاد من هيئته وصيغته وثانيا
مراده الحدث المنسوب للفاعل وليس هو الطلب بل المطلوب كالضرب
فان قلت قد قلت ان الامر يدل علي النسبة فيقتضي انه للانشا
بنسبة قلت نعم كلامية علي ان ما في كلام بعض مما يدل علي ان لخارج
لكن لا تقصد المطابقة لم توجد او تحاذ الايقاع لتشتمل الموزونين
خبر ما للازهرية فتبين ان اضرب يدل علي الضرب ويدل علي نسبة
للمخاطب ثم لا يخفي ان الطلب في الحال والحدث المطلوب انما يحصل
في المستقبل بعد زمن التكلم فيقع ان الامر للحال نظرا للاول وللا   ستقبال
نظرا للثاني وتعيين احدهما احتمال لم وجه ولو قيل انه دال علي الحال
والاستقبال معا صح يعني اضرب اطلب في الحال ضربا في المستقبل
ومن قال انه يقتضي للاتي المطلوب فقد تسمح يحصل المستقبل القريب
المتصل بالحال او بعد فيمكن انه لا يدل علي زمن اصلا انما يدل
علي طلب الفعل فالعقل يفهم الزمن الخارج لانه لازم للفعل فذلك
ان الزمن يستفاد من الهيئة ولا اظن ان عاقلا يقول لصيغة الامر

تدل

تدل علي الزمن كما ان الصيغة الماضي علي الزمن الماضي   ومضارع اقول
لمشابهته الاسم في سماعه معربا ونحن اسرى السمع فلا نتكلف وجه المشابهة
الذي يرد عليه اعتراضات كما هو مشهور ورد هنا انه يقال يشابه الاسم في احتماله
للحال والاستقبال ولا يحسن مع ما سبق ان الاسم لا يقترن بزمان ولما مضي
سبق ان الامر يحتمل الحال والاستقبال   وافتتاحه حرف مستند او قوله
بحرف حروف قوله معضوم صيغة الحرف   ألت اي انت واقبلت وقوله تحييت
اي انت بالتحية وتحتمل جملتي تحيا بحييها فيكون في مقابلة قوله فلما تولت
كادت النفس تزهق وللايذهب لانه لا اجتماع الا بالعزلة وبالعكس وفيه
اشارة الي ان الاسم الكامل انما هو بعد التولي لا عند الوداع وهو مشاهد
الجنة البستان يعني اي يستتر اهله والجنين مجنون في الرحم مستور
فيه وجن كان عقله استتر وخفي والاماني والمني واحدة والمنية النعمة
اذ اقلت هاتي انخذ هذا البيت لامري القيس وهات تحمل امر مبني
علي حذف النون كما هو قاعدة فعل الامر المسند للمخاطبة جملة
لم علي مضارعه ولو تقديرا كما هنا اذ هات لا مضارع له والبا الاولي
التي يبني علي حذفها عند اسناده للواحد حذفت هنا للالتقا
سالتركيم يا المخاطبة كارمي وكذا تقول في تعالي وهات كضارب
امر ويقال للتقاضي امر تامل وقوله هضيم الكشح اي رقيق الخصر وهو
بيننا ستر هاتي وتولين وقوله تمايلت اعتراض فالري مستدر ريا بالمغ
هو البهجة والحسن والخلخال الساق محل الخلخال   اما المتحلي خاصة
بالاسماء يعني اذا كانت حركتها اعرابا والاوجه في الثلاث نحو لاحول
ولا قوة ورتبت ثم علي فتحه وتفرق هند   المحدثين هم الشعرا
المتاخرون كالاسلاميين وهو بصيغة اسم المفعول الرباعي كالمولدين
من العرب وغيرهم والبيت لابي نواس بضم النون وفتح الواو بلا همز
هو الحسن بن هاني البصري لقب بذلك لذوابتين تنوسان
علي عاتقه اي تتحركان اذ اسر بالروم فسمع حاملة تنوح جيبه فانشد يقول

اقول وقد ناحت بجنبي حمامة   ايا جارتا هل تشعرين بحالي
ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا   تعالي اقاسمك الهموم تعالي

واقاسمك مجزوم في جواب تعالي والضمير في بيننا لهما ومن تناله منه اوان فيه
حذف العاطف والمعطوف   لمية موحشا الخ البيت لعزة بن كثير ومية
اسم امراة وموحشا لا انيس به والطلل بفتح المهملة واللام ما شخص اي
ارتفع من اثار الدار ويلوح يلمع وخلل بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة
منقوشة بالذهب يغطي بها السيوف وسيور تلبس ظهور القسي وهو
حال من طلل بنا على قول سيبويه بالحال من المبتدا او الا فمن ضمير الخبر
ما يدخل على الاسما والافعال كهل ولكن يختص بالافعال اولى قيل
لان اصلها قد فمن ثم [illegible] زيد في هل زيد قام فاعلا بما يفسره المذكور
لا مبتدا   بني يا مفتوحة اما اذا كانت مضمومة [illegible]
فلا تحذف كراهة الانتقال من ضم لكسر خصوصا والضم على اليا ثقيل فتبقى
الواو لتحمل الضم لمناسبتها وايضا التنافر بين اليا والواو نحو بضم اليا
والكلام مقول يحتمل انه عطف على الكلمة مقول منونة ويحتمل انه استيناف
وسبق ان المقول لفظ وضع لمعنى واستعمل فيه فقد تضمن ذكر القول
ذكر الوضع بناء على التحقيق اذ المركب موضوع بالوضع النوعي كل فعل
مع فاعله وضع للدلالة على نسبة الفعل للفاعل فالوضع للنوع الكلي
لا لتركيب مخصوص والقول بانه مقيد بالفعل بمعرفة وضع مفرداته
الشخصي مردود ثم اثبات الوضع النوعي وجيه ان قلنا الواضع غير الله
لانه لا يحيط بجميع جزئيات المركب اما ان قلنا الواضع هو الله فلا مانع
من انه وضع جزئياته الشخصية معنا   مفيد يستلزم التركيب وقول
ابن طلحة نعم كلام مفرد مفيد مردود انما هي دليل على كلام محذوف
بعدها   مقصود خرج جملة الخبر نحو زيد قام ابوه فان قام ابوه
وان كانت في ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لان القصد
الاخبار بان زيدا قام ابوه لا بان ابا زيد قام وان تلازما الا ان المحدث

المعلوم

المعلوم في الاول زيد وفي الثاني الاب وكذا خرج جملة الصلة نحو الذي قام
ابوه فان القصد الاخبار بمجي من علمت قيام ابيه لا الاخبار بان اباه قام
كما خرجت جملة الشرط بقولي مقصودا ذاتي وحدها غير مفيدة وكذا جملة
القسم نعم ان حصل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه او الكلام
انما هو الجواب والشرط انما ذكر للتقييد والقسم للتاكيد اختار السيد
في القسم الثاني واختار ان جملة الشرط والجواب هي الكلام لان الفايدة
المقصودة وهي تعلق هذا بهذا انما توخذ منهما وهل يشترط تجدد
الفايدة ام لا اختار بعض المحققين ان الشرط انما هو ان يكون الشان
تجدد الفايدة ولو كانت حاصلة بحسب المطلب لوجود ثمرة لازم الفايدة
وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم بمضمون كلامه وان كان الشان حصول
الفايدة لكل احد كالسما فوقنا لانتفى تجدد لازم الفايدة اذ المخاطب
يعلم من ان المتكلم عالم وانا اقول انه كلام مطلق لان النحاة انما يبحثون
عن اللفظ فكل مركب وافق تراكيب العربية في الدلالة على المعاني
كالمبتدا وخبره المرفوعين والشرط وجوابه فهو كلام عندهم ولا ينظر
لتجدد المعنى ولا عدمه   يطلق على ثلاثة امور ومعنى رابع وهو
كل ما نطق به ولو لم يفد كزيد فتبين انك ان نطقت به كان كلاما
لغة وان سمعته فلا لانه ليس قولا ولا مفيدا والكلام لغة عبارة
عن القول او ما افاد وقولي يطلق يشمل الحقيقة والمجاز والخلف
انه في المفيد غير اللفظ كالاشارة مجاز وعند الاشعري انه مشترك
بين النفسي واللفظي وعن البعض انه حقيقة في النفسي مجاز في اللفظي
والثاني ما في النفس ظاهره انه اسم للمعنى والكلام انه اسم للفظ
النفسي الذي يستحضره النفس دالا على المعنى كاللفظ   الاخطل
هو غياث بن غوث التغلبي وقيل غوث بن غوث كان نصرانيا
لقب بالاخطل لكبر اذنيه وقيل لبذاءة لسانه من الخطل والخطبة من الخطب
وهو الامر العظيم لان عادتهم ياتوا بما فيه   احمد اللسانين ابي و

به الكلام فانتج المراد   الازهرية اي والاصل في الاستثنا ان يكون متصلا
قصيب بالتصغير وجاوا تتنفوا امناو والحقايب جمع حقيبة
ما احتملوه من النعم   وان اقترنا فهو الاشتقاق ايشمل اضرب فانه معناه
طلب الضرب وهو مقارن والثاني التفت لذات الضرب فالحق انهما قسمان
قصة انقضت وهي قصة القرنين وهذه قصة اصحاب اليمين فالاول
انه راجع لحو رصهم وميمهم من الفرش لانهم يجلسون نعمهم عليها كما قال
يجلبه العامل اقول في جلبه تجوز اي تجلبه العرب عنده عملا
مخصوصا رفعا او نصبا ثم صار حقيقة عرفية وبهذا تعلم ان المانع
من انه ان يكون عدميا الا التجرد في المضارع فان العرب تجعل عنده
الرفع ولا تحتاج الي التكلف بدر الدين بتمامه انه وجودي اي الاثبات
بالمضارع علي اول احواله   في اخر الاسم اقول هذا لا يظهر
الا في السكون فانه وصف في الاخر وهو انتفا الحركة عنه واما الحروف
والحركات فليست في الاخر بل الحروف نفس الاخر حقيقة كالاسما
الستة او حكما كالمثنى والجمع لان النون فيهما كالتنوين في نية الانفصال
الا ترى انهما يحذفان للاضافة كالتنوين الا ان يراد بالاخر المحل الحاوي
الذي للحرف الاخير واما الحركات فهي حروف صغيرة متصلة بالاخر
فالضمة بعض واو والفتحة جزء الف والكسرة ياء صغيرة فهي دون
اذا امددت الصوت فيها انتت وكلها تمت علي الرضي وليست بعد
الحرف وهو ظاهر ولا معه لانها لفظ مثله ولا يمكن شغل محل
واحد بلفظين معا انه لت لو لم تكن معه كان ساكنا ولا
يبتدا به قلنا نعم بل السكون ليتصل به الاصح انها قبله انه قلت
تحوله في يوعد وقعت الواو بين فتحة وعين والياء والكسرة
يعارض ما قلته اذ مقتضاه انها بين فتحة وعين قلت
شدة الملاصقة سوغتهم تسمح اهذا انهم لا يصفون احد
الحروف بسكون ولا حركة الا نسبت الحركة ساكنة نحو وصف الحرف بالحركة
اصطلاحي

اصطلاحي والا فالعرض لا يتقوم بالعرض ثم قوله يجلبه العامل المراد ان حصوله
انما هو لحصول العامل وليس بالاعراب يحدثه العامل فيجلبه للتعدد لانا
نقول الفعل المضارع ليس لما فيه وقت الابتدا حتي نطق به مرفوع
بالتجرد اللازم لم يقل الناصب والجازم ان قلت مثل الاسم باعتبار
الابتدا اقل [illegible] ان الابتدا جعل اولا لتان علي ما هو خرج في محله
فهو امر ذاتي [illegible] وجوده علي اول احواله فليفهم ثم حق ما يجلبه العامل
حقيقة او اعتبارا فان النظر ان المثنى والجمع علي حده وقيمها كرفعهما
علي ما وضحناه في كتابتنا الازهرية فاذا دخل عامل رفع اعتبر
ذهاب ما كان وجي نظيره وقد شبه الاسم بالمتمكن لان المعنى اسميا
وماضيا الا اعرابه واعراب الفعل ليس لم انما هو بيان انه لم يستحق
المحل اذ احل منه مع بيانها او صححته في الكتابة المذكورة ايضا في قولهم
في محل رفع مثلا ولم تقيد المضارع بالخلو من النونين لشهرتها
ان النظر ان المضارع ان قرن بهما ودخل عليه ناصب او جازم قيل
في محل جزم واما عند التجرد فلا يقال انه في محل رفع وذلك ان
المحل للاولين العامل النصب والجزم وهو لا يختص بمضارع مخصوص
لانه عامل الصورة مستقل فيبين ما يختص في غير هذا المضارع
واما التجرد فهو وصف ولكل مضارع تجرد يقوم به فتجرد يضرب
غير تجرد يقوم فاذا منع تجرد فعل من قبل الرافع المانع وهو فقد
النونين فلا معنى لانه يبين ما يختص في محل لانه لا يكون الا في
هذا الفعل وقد منعه الحكم الا انتقال ببعض ما يحقق علي تقدير
خلو فعل منه النون لكن يقال هو تجرد مضاف للمتصل بها النون
واما ما قلته في كتابتنا الازهرية ان التجرد ليس لفظيا فلا يتقوى
علي العمل محلا فقد وبرفع المبتدأ بالابتدا محلا الا ان يقال الابتدا
قوة حيث استقل خبرا عن موضوعه بخلاف التجرد وان ابيت ما قلناه
علمنا قول انه في محل رفع ومر علي الظ   بل يجب ادخالها في الحد

اي فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع اي بالنظر للغالب لكن يقال
الحد يجب شموله لجميع الافراد فكان الصواب على حذف قوله في اخره الجملة
فجواب لا يحسم مادة الاعتراض وقوله على نحو لم فلا يدعى انها لما في الحد
اي فالقيد للاحتراز او لبيان الواقع ونقول المراد بجليا والا وبالزائدة
لا بالاتباع وهذا انما يكون في الاحتراز ان قلت بل قد يجلب العامل
في الاول لمنع همزة ان قلت كلا منافاة الاسم والفعل المضارع وهمزة
حرف وجر في اسم وجزم في فعل اقول ليس هذا الا بالسماع واما
ما ذكروه فحكم مرتبة والاهمني منقوضة كما بينته في الكتابة الازهرية
في وصف السيف اي في قوله فلولا الغمد والرعب الخوف والعضب
السيف القاطع ولا يخفى ما في البيت من الحسن فاثر ذكر الخبر
يعني اختاره على حذفه ويتبين هذا انهما جائزان وهو قول كثير
الجمهور ان كان الخبر علما وجب حذفه والا فان دل عليه دليل جاز
ذكره فهو مخير كما هنا اذ معلوم ان الغمد يمسك السيف والا وجب
ذكره وقال الجمهور لا يكون الا كونا مطلقا او يحذف الخاص بلا من
المبتدا على حذف الحرف المصدري والخبر محذوف ويستثنى
من قولنا ما لا ينصرف الخ ظاهره انه اذا اضيف او كان بال كان باقيا
على منع صرفه وهو قول وقيل مصروف مطلقا وشرطا تاثير العلتين
في المنع عدم معارض لشبه الفعل من ال والاضافة وقيل ان بقيت
العلتان فممنوع والا فمصروف كما يمتنع العلمية فانه لا يضاف الا اذا قصد
تنكيره والتنوين ان قلت كيف هذا مع ان الحاق الالف بالاسم قلت
هذا اليس القصد منه الحاق بل تاكيد الخبر ومنه هو لعمري او ان للترجي
ان ينفعل ماشئنا واما ما قيل انه على عادة العرب فلا لم يحدث ما ذكرنا
اذ القرآن لا ياتي على عادة فاسدة المؤذن تكراره [illegible]
اي المعلم فيشمل المقيم قد قامت الصلاة يحتمل انه هنا
للتحقيق اي قام الناس لها اي تهيؤوا فهو مجاز عقلي وان قامت
لنفسه

لنفسه يعني قربت مجازا او قد لتحقيق القرب ولذا يحسن وقوع الماضي
موضع الحال الخ لانها تقرب من الحال ولو فتشت هذا ابانا الحال النحوية مقارنة
لعاملها ماضيا او استقبالا او حالا او قد تقرب من حال المتكلم وابن هو من
هذا او اجيب بانهم رووا المناسبة في مطلق الحال واجاب بعض المحققين
بان مضي الحال النحوية واستقبالها وحاليتها بالنظر لعاملها فاذا قلت
رايته يزيد اقتصر قد فرق ماضي بالنسبة لرايت وقد تقربه من الحال
بالنسبة له فكانه مقارن له ثم قوله ولذا لا يحسن له يجب ان المراد كونها
لمطلق التقريب والا فقد قامت ليس من تقريب الماضي والذي يحسن كون
حالا تقريب الماضي فاعل قد يصدق الكذوب كنت اعترضت هنا
في الكتابة الازهرية بان التعليل لحرمة الحال اذ لو صدق كثيرا ما كان كذوبا
والظاهر انه لا يرد لان هذا قرينة على ان قد للتعليل لا للتحقيق والغير
وهكذا كل لفظ مشترك يحتاج لقرينة تعرف لاحد معانيه نعم
لو قيل انه يصدق فملاحظة فيه التقليل وقد لتحقيقها دفعا للتوهم لكان اوفق
لعم والتوقع الخ حاصله ان المراد توقع المخاطب والدليل
على هذا ابل نحن نابعون للايمة وما الهادي من انها للتحقيق كان يقول
هذا الامر الذي تنتظره قد تحقق ذكر ابن سيده انه قد تاتي للنفي فينصب
المضارع في جوابها وحكي قد كنت في خير فتعرفه ورده ابن مالك
بانه ينصب في الاثبات كقوله

سأترك منزلي لبني تميم   والحق بالحجاز فاستريحا

ذكره في المغني قلت هذا الرد لكان بن سيده تمسك بمجرد النصب اما
ان كان فهم له قرينة تدل على النفي كما هو الظاهر فلا ورد لها اي جمع
اي تحققت جميع الطاعة به وقد ليلزم تحصيل الحاصل وان اردت تحليه لرد
جمع بالف وتاء وبسط المقام فعليك بكتابة الازهرية لانه لا واحد
له من لفظه اعلم ان اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه كركب وراكب
وصحب وصاحب لكن الفرق بينهما ما سلف في كلم وكلمة من ان الجمع الكلية

واسم الجمع كما قيل حمل نصب جمع المونث علي جره ليلا يلزم مزيته علي اصله
جمع المذكر وهو مجرد تحسين فلا ينفعه عن عزيته باعرابه بالحركات وذا بالحروف
المعتلة المضافة اقول الاولي تاخير المعتلة عن المضافة لان ذلك الاضافة
بعد الاعتلال استدراك اضمها بحروف العلة الثلاثة انما تكون عند
الاضافة تامل   بمعني صاحب لكن ذو لا تاتي الا في مقام التعظيم والشرف
ولو من حيث التخويف وشدة العذاب نحو ظل ذي ثلاث شعب ومن
لطايف التنزيل التعبير بصاحب وذا النون انه ذهب الاية لانها ليست
القصد فيها مدحته بذلك   علي ان بعضهم يجريها الخ علي اما الاستعلا
اي و التحقيق علي ان الاداة انما الاستدراك عن ذا لكن فلا انتفاق بشي
كما حققناه في كتابة الازهرية في قوله
بكل تداوينا فلم يشف ما بنا   علي ان قرب الدار خير من البعد
علي ان قرب الدار ليس بنافع   اذا كان من تهواه ليس بذي ود
احفظه ولكثير من الابتداء انهما يخلطون الاول بالثاني في التقرير
والخمسة الباقية شرطها التكبير [illegible] لغير يا المتكلم كانه
لم يعد هذا اشتراطا في ذي لان الشرط ما يصح وجوده وانتفاوه وذو
لا تضاف لليا بحال انما يضاف للظاهر المناسب للشرف الذي هو له
واما قولهم   انما يعرف الفضل من الناس ذووه   فشاذ
ولم يشترط كونها مفردة مكبرة عارية من يا النسبة نظرا الي انها لا يطلق
عليها الاسما الستة الا اذا كانت اذ لا اذا ابوي بيا النسبة وابا التصغير
و ابوان بالجمع لا يقال انه احد الاسما الستة بخلاف اب زيد تامل
انه هذا التي الاتيان باخي هنا ولم يقتصر علي اسم الاشارة من لطايف
التنزيل لانه مقام تطلق خصوصا وقد ذكر بعده ان لم تسعا وتسعين
نعجة ولي نعجة واحدة بتاكيد نعجة بواحدة   لا يجيزه جمهور البصريين
ويجيزه ابن مالك علي ضعف فيها غيره وخرج سيبويه وقراة حمزة تساءلون
به والارحام   يد الله فوق ايديهم كناية عن ان عهدهم في الحقيقة

مع

مع الله فهو توكيد لقوله انما يبايعون الله وفيه تلميح الي ان الفضل انما
هو لله   لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما انا بباسط يدي اليك لاقتلك
اني اخاف الله رب العالمين اني اريد ان تبوا باثمي واثمك فتكون من
اصحاب النار وذلك جزا الظالمين قوله اني اخاف الله رب العالمين
استيناف بياني كانه قيل لم لا تبسط يدك انت وقوله اني اريد الخ يقال
حب المعصية لا يجوز ويجاب بانه لعله جايز عندهم حبها التخصيص الغير
به كالدعا عليه لا من حيث انها معصية هذا او يقال هذا الكلام القصد
منه مجرد قهر الخصم كانه يقول لا ابالي بهذا الذي تفعله بل انا احبه
لانه ضرر لك وحدك [illegible] وربما كان هذا حاملا للخصم علي الانتها
تامل   وهي بالته علي جواب الشرط المحذوف اي لانه عند اجتماع
القسم والشرط يحذف المتاخر ويجاب المتقدم لسبقه ولو كان جواب
الشرط فهو غير صالح للشرطية فكان يقترن بالفا في تقديره الشرط
و قدم المذكور عند القسم   كل اسم الخ يشمل المغلب كالعمرين لابي بكر
وعمر والمشترك كالعينين لجارية وباصرة ونصوا علي ان هذين من
الملحقات لا مثنيا حقيقة وفي كتابة الازهرية في المثني كلام حسن
محمد ومحمد ابنه واخوه   صفة ثانية لرجلان اي وقدم الوصف بالظرف
لانه يحتمل الوصف بالمفرد لاحتماله تقدير المتعلق اسما وهو الاظهر لان الاصل
في الصفة الافراد والمفرد ولو احتمالا مقدم علي الجملة في النعت كما قال تعالي
وقال رجل مومن من ال فرعون يكتم ايمانه   وبلغتهما دعوة التاسعة للحافظ
بطول عمرو وقلبي   يا ابن الذي دانت له المشرقان طرا وقد دانت له المغربان
قالها عوف بن محلم الخزاعي يعتذر لابي العباس بن طاهر وقد في اذنه حين
دخل فسلم عليه فلم يسمع ولم يرد عليه والترجمان المبلغ بضم الجيم وفتح التاء وضمها
وزاد في القاموس فتحهما كزعفران   علي رجل من الزنج [illegible] هذا خلاف
الاصل السابق في رجل مومن من ال فرعون لان الظرف يحتمل الجملة بخلاف الاخير
واللذين مفعول ثان وهو اما من الروية البصرية او العلمية التي بمعني

علم عرفانية فتتعدي لواحد فقط فلما دخلتها همزة النقل عديت لاثنين ولم يجعلها
من الرؤية القلبية التي تنصب المفعولين لان هذه تتعدي بالهمزة الي ثلاثة
ثم ظاهر عبارته ان اللذين مثني لا انه كما هو هنا فيه لا في الملحق به وهو علي تقدير
سابقا الا انه دل علي تثنيته واغني عن قولك الذي والذي والجمهور علي ان
شرط المثني ان يكون معربا وان جميع الموصولات مبنية للافتقار المتأصل
بجملة الصلة وان اللذين مبني وضع علي صورة المثني في الاحوال الثلاثة
فاعرابه محلي   وهي جارية علي سنن العربية اي جريا ظاهرا والا فغيرها
جار ايضا كما يأتي لكن بالتأويل   واهملت كما هو الا الثراعي واللام
لام الابتدا افرقا بينها وبين النافية كما بين ما لله وتلزم اللام اذا اهملت
ومذهب الكوفيين ان اللام حرف بمعني الا وان قبلها نافية واستدلوا
علي مجي اللام للاستثنا بقوله

امسي ابان ذليلا بعد عزته   وما ابان لمن اعلاج سودان

والاعلاج جمع علج الكبير من كفار العجم   بلحارث رسمه والمسموع هو
في النظم بما متصلة باللام واصله بني الحارث والقياس ان يرسم الف بين
الباء واللام كما ترسم بعد با الجر وكما ذكره السخاوي ووجد بخط الزمخشري
ما يقويه في قوله   ولكن طلعت علي الماعز بن خالد   كما في سواد الثقي
غاياتها هو الشاهد والضمير للجهد وانثه باعتبار انه منة وقبله

واها لريا ثم واها واها   هي المني لو اننا نلناها
ياليت عيناها لنا وفاها   بثمن يرضي به مولاها

ان اباها الخ لابي النجم العجلي وقيل لقدامة   ان ان بمعني نعم اثبته جماعة وانكره
ابو عبيدة قال في المغني استدل المثبتون بقوله

ويقلن شيب قد علاك   وقد كبرت فقلت انه

ورد بانا لا نسلم ان الها للسكت بل هي ضمير والخبر محذوف اي انه كذلك
والجيد الاستدلال بكلام ابن الزبير قلت ومن جعلها في هذا البيت
للسكت استند لان البيت الاول اخره ها السكت لان قبله

بكر

بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومهنه   ويقلن الخ وبكر بالتخفيف ومراده
بالصبوح شرب الخمر اول النهار   فيما حكي خبر قيل انه بينما عبد الله
ابن الزبير بضم الزاي يقال له فضالة بن شريك وقيل عبد الله بن الزبير
بفتح الزاي فقال ان ناقتي نقبت فقال ارحها فقال واعطشها الطريق
فقال اسقها فقال الرجل ما جئتك مستطبا وانما جئتك مستحملا
لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها للكوفي راي عدم استحقاق
فليست انه هنا ناسخة بل يقال التقدير ان الله لعنها وانها ملعونة
وراكبها اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا بل هي حرف جواب وراكبها
عطف علي محذوف اي نعم لعنها الله وراكبها واعترضه الدماميني
بان نعم وما رادفها لا تقع في جواب الدعا واجيب بجوابين الاول
انها وقعت نظرا للصورة الخبرية الثاني انه استلزم خبرا اي اخبرت
ناقة حملتني اليك اللعنة علي الفارسي بانه لم يتقدم ما يجاب بنعم
واجاب الشمني علي المغني بان التنازع فيما بينهم واسرار النجوي
يتضمن استخبار بعضهم من بعض فهي جواب للاستخبار المتضمن
قلت وهو بعيد فان اسرار النجوي فيما بينهم ليس الاستخبار
عن كونهم ساحرين او لا بل انهم جزموا بالسحر فقالوا اجيتنا
لتخرجنا من ارضنا بسحرك الخ واسروا النجوي فيما بينهم بان بعض
الا انه يقال لصحة الجواب فقط فاجمعوا كيدكم الخ وما قيل ان توطية ثم
الكلم رده في المغني هذا التخريج بان مجي ان بمعني نعم شاذ حتي نفاه بعضهم
ومنعه الدماميني بانه سمع والحذاق حملوا عليه الفصحا   لان
لام الابتدا لا تدخل علي خبر المبتدا اي لان لها الصدر فلا تدخل
علي المبتدا نفسه ثم تزحلقت مع ان فتدخل علي خبرها كراهة افتتاح
الكلام بموكدين واجيب بان اللام هنا زائدة وهي لا تستحق
الصدارة ورد بان زيادتها خاصة بالشعر كقوله

مروا عجالي فقالوا اين سيدكم   فقالوا من سيلوا امسي لمجهودا   وقيل

دخلت مع ان التي بمعنى نعم لشبهها بالموكدة لفظا لجار ادوان ما بعدها القدرية
في قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته لشبهها بالنافية في قوله ما ان انتم ذهب
وحذف المبتدا او هو مما رده في المغني بان اللام للتاكيد والحذف ينافيه
لان التاكيد في مقام البسط والحذف في مقام الاختصار قال المحقق
الدماميني وهذا امر دود فقد سال سيبويه الخليل كيف ينطق بالتاكيد
من نحو مررت بزيد وجاءني اخوه انفسهما فقال انه يرفع بتقديرهما
صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اقصدهما وهو جمع بين التاكيد
والحذف   لم يبين ثم يحتمل على هذا ان يقدر الاعراب على الف
هذا كالفتى او انه يقدر حرف التثنية في الاعراب وان المحذوف
لعلة كالثابت   تثنية اسم ثلاثي اي لان الالف في الذي كلمة اخرى جاءت
ها التثنية في هذا كذلك   فكيف يرون اللحن بعينه هذا ان
اللحن من اشد المنكرات شرعا وعرفا لنا لك وفي الحقيقة الثاني
والرابع كالدليل للاول فالرابع دليل لقوله كانوا يتسارعون
الى انكار ادنى المنكرات والثاني دليل لكون اللحن في القران من اشد
عند الكلام على الجمع بعد ورقة ونصف   اثنا عشرة قالوا عشرة هنا
لا محل لها من الاعراب لانها بمنزلة النون في اثنان قلت وكانهم لم يعلوه على
غلام زيد لانه ليس القصد هنا معنى الاضافة اذ ليس القصد بالكلام اثنين
منسوبين للعشرة بل مجموع العشرة والاثنين غير ثم يتولون النون
حذفت لشبه الاضافة لا للاضافة   ليس اختصارا المتعاطفين
اللذين من مادة المثنى نحو جا واحد وواحد   ودل على ان الاصل
شهادة بينكم شهادة اثنين اول او الاصل وتشهادة بينكم اثنان
وكان الشيخ راى ان الاصل هنا الاول على حاله ويرد ما نقل اليه
او مشبها به فهو مبني على قول الجمهور ان الاستعارة على معناه الحقيقي
وانه من التشبيه البليغ بحذف الاداة وهو افضل مبالغة وقال العلامة التفتازاني
انه استعارة ولا يلزم الجمع بين الطرفين لان الاسد مستعار للخصوص

زيد

زيد بل لمطلق الرجل الشجاع ثم حمل على زيد فعلى كلامه هو من القسم الاول
والمراد بالشجاع عين زيد ومعنى قولهم المبتدا عين الخبر انه نفسه
بحسب المراد ضرورة الاخبار بان احدهما هو الاخر فلا ينافي اختلافهما
مفهوما وانه لا يستفاد ان هذا عين هذا من هذا انهما بل حقيقي من تركيب
الاخبار والا لزم حمل الشي على نفسه وهو لا يفيد فنحو انا ابو النجم
وشعري شعري الثاني في نحو انا ابو النجم وشعري شعري بالرجل المشهور
بالاوصاف الجميلة والنظم الموصوف بالبلاغة واختلاف المفهوم لا يمنع
من الحمل انما يمنع منه التباين الكلي هذا تحقيق المقام ووقع لنا
فيه كلام مع غير واحد منهم انا اسعد استدل بانه لولا انه اسد باقيا
على حقيقته لما قالوا انه جامد فلا يتعلق به الجار والمجرور في قوله
اسد علي وفي الحروب نعامة وقوله والطير اغربة عليه واجيبنا
عنه بانه يتعلق بالشجاعة والبكا المستفادين من اسد واغربة
على ان من حيث انهما بدلا لانه على حذفهما اي اسد يجتري على واغربة تنوح
عليه او بمعنى التشبيه اي شبيه على اي بالنسبة ولذا الثاني لكن
الحق انه بعيد   وفائدة اعادة ذلك التوكيد اي حفظ الشرط
للاول فلا يحتاج لجواب اخر لها لا يحتاج الفعل المؤكد لفاعل اخر
وللاعادة هنا فائدة هي انه لا فرق بين الواحد والاثنين نصا وان كان الاحد
يفهم من ذكر ضمير الاثنين قبل بالاولى   وليس ابتني اما الثاني فلان
لغة اكلوني البراغيث ضعيفة ومع ذلك فعلامة التثنية انما تتبع لو كان
الفاعل مثنى جزما وهنا الاول وهو احدهما منفرد لا يصح اسناد علامة
التثنية له واما الاول فلان البدل هو المقصود بالحكم لكونه غير الاول
اما اذا تاكيد لا الاضراب والنسيان والغلط كرايت زيدا الفرس والاشتمال
كنفعني زيد علمه واما بالكلية والجزئية نحو اكلت الرغيف ثلثه او ما

باختلاف الوصف والعنوان كجا زيد اخوه والا يحسن قصد واحد هنا انما
المراد التاكيد والتعميم   جمع المذكر السالم انما كان يقاس في علم او صفة
واذا جمع العلم قصد تنكيره فلذا ان تدخل عليه ال نحو الزيدين ونحو ثم قال
الدماميني ويسال

ما شي شرطتم وجوده   لامر لها نقض النحاة بريده
فلما وجدناه لدى الاتصال   ابيتم ثبوت الحكم الا بفقده

ان قلت ما صحة كلامه بعضها السابق من انه جمع باقيا على علميته والنزول
الا اذا اتت الحال يفعل بالعلم المفرد ان دخلت عليه ال او اضيف نحو
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ليلاي منكن الخ قلت انه خبر
بان زيدون لا يعتد تعيينا ابدا افقده العلمية ان قلت
لم جمعوا النكرة تاويلا اعني العلم المقصود تنكيره واجتنبوا من جمع
النكرة الاصلية قلت لانه حق لحوق علامة الجمع يكون للوصف الشبيه
بالفعل في يضربون والعلم يؤول بالمسمى فيرجع الى معنى يخالف النكرة
الاصلية ثم يمكن الجواب عن اشكاله ايضا بالحرف المصدري فان شرط
سبك الفعل قياسا وجوده ثم يحذف عند سبكه فلا ينظر له اثر
ثم هذا اعنده سيبي بالمعي لما حققه القطب الرازي في شرح الرسالة
الشمسية ثم لا بد ان يكون معربا اذ المبنيات لا تحفظ الا في الجمع بل يجمع
ذوا في المذكر وذات في المونث ويضافان للاسم مرادا منه لفظه نحو جا
ذوا سيبويه او ذوات حذام اي اصحاب هذا الاسم الموضوع لهم
وكذلك المركب المزجي اما الاضافي فيجمع صدره واما في العجز والكوفيون
يجوزون جمع الجزئين ذكره محاه الازهري قلت هو اطلاق المنهيين
لا يحسن بل يقال ان كان المضاف اليه واحدا او المضاف هو المتعدد جمع
الصدر فقط نحو عبيد زيد اما ان كان كل منهما متعددا بان كان

عبد

عبد زيد المصري وعبد زيد المكي وعبد زيد الشامي فالوجه جمعهما نحو
عبيد الزيدين ولا يجمع بالواو والنون الا الف قل فان سمع غيره فلحق
ولا يجمع فعلان فعلى ولا افعل فعلا ولا ما يستوي فيه المذكر والمونث
والمذكر لا مونث له كادر والعمر لعظيم الادره والكمره والى ذلك اشرت
بقولي

ويجمع تصحيحا مذكر عاقل   بناوه من جا مع التا فقد عدم
وفعلان فعلى مثل افعل فعلا   فجمعهما التصحيح يلباه من علم
وان تستوي انثى في الرجال الذكر   او انعدم التانيث فالجمع منعدم
وذو ومثل ذات يجمعان وصفهما   اليهما بني او ركبوه من الكلم
بصدر مضاف جمع وهو جمعهما   يجوزه الكوفي بشرط لمن فهم

هذا وعبيد الله علما يقاس جمع صدره بالواو والنون لانه علم لما قبل
ان يجز بالعلم لا حكم العلم لاسنو احيرة في ابي للعلمية والتانيث
المكسور ما قبلها اي ولو تقديرا نحو المصطفين فان اصله المصطفيين
قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقايها ساكنة
مع اليا الثانية   المفتوح ما قبلها قال ابن مالك

وقل من بكسر نطق   وعليه وفتحا وبتحد الاربعين ويحتمل

انه على اجرا يجري حين وقوله السالم قيل هو وصف سببي للجمع لان
السالم من التغيير المفرد قلت بل يقال هذا الجمع سالم من تغيير وعن
بناء واحده   لبيان فضل الصلاة اذ ان قلت مسلم في الزكاة لا الراسخ
في العلم قلت على ان لا عمل الا عن تجنيه ان قلت ما تقسيم الايمان قلت
الصلاة لا تصح الا بالايمان ثم هو مونو وزيادة   والمقيمين الصلاة
وهم الانبيا فيه ان يقال الا منى للايمان بما انزل لما قبلهم من الانبيا الا مع
الايمان بنبوتهم فقد اما جوده منها قبل الان يجاب بان المراد الانبيا
الذين لم ينزل لهم شي بل هم يسلون بشرع من قبلهم كانبيا بني اسرائيل بعد موسى
ولا يحمل على الانبيا غير المرسلين لانه لا يجب الايمان الا بهم لعدم امرهم
بالتبليغ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا قيل المقيمين عطف

علي الضمير في اليك والكتاب انزل للنبي ولاتباعه يايها الناس قد جاتكم موعظة
من ربكم   واما الاية الثانية ففيها ايضا وجه اقول من جملة الاوجه المحتملة
ان يكون الصابيون عطف علي ضمير امنوا وقد حصل به الفصل ما   والنصاري
عطف عليه اقول الذين هادوا والنصاري اعرابهما غير ظاهر لان الاول
محلي والثاني تقديري فيكون كل منهما عطفا علي الذين امنوا والمقطوع
عن العطف هم الصابيون وحده كما قطع في الاية السابقة المقيمين
عما في حيز ان مع اسمها وخبرها الرحمن فتقدمه مع اسمها وخبرها
كان اوضح لانهما في حيز ان   ان الذين امنوا بالسنتهم من امن منهم
اي بقلبه او المراد من استمر علي ايمانه وكل هذا الا يحمل الذين هادوا
مقطوعا عن العطف اما ان جعل معطوفا كالنصاري فالمعني من امن
من مجموع الذين امنوا والذين هادوا والنصاري وهو مصدوق من امن
هم الذين امنوا كلهم ومن تبعهم من اليهود والنصاري   والعالمون
قيل هو ليس جمعا لعالم بل اسم جمع لان الجمع اوسع دايرة من مفرده
والعالمون قاصر علي العقلا وعالم لكل ما سوي الله قلت الحق انه جمع
وان مفرده عالم بمعني صنف من العقلا كالروم والبربر والترك نعم
لم يستوف الشروط   وبابه ما اقول باب سنون كل ثلاثي حذفت
لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر فخرج شفة لتكسيرها علي
شفاه وباب عشرين من ثلاثين الي تسعين قيل انما كان ملحقا بالجمع
لانه لو كان لذلك لصدق عشرين علي الثلاثين والاثنين علي ستة وقس
الباقي قلت ولو فرض انه جمع عشر لا فاليس علما او لاصفة مع ان
فيه التا ومع ما فيه من الحذف وتغيير الكلم   وعليون ونحوه اقول
نحوه كل جمع سمي به مفرد لان عليين اسم لاعلي مكان في الجنة وما ذكره
في المسمي به هو احد اوجه مشهورة وقد يلزم الياء ويمنع من الصرف كهارون
والظاهر انه للعلمية وشبه العجمة ويلزم الياء ويجعل الاعراب علي النون كحين
علي ان لا ينون لان الحاق يتقيد بتطبيق الملحق علي جواب القسم هو
هنا

هنا عدم الايتا لا الايتا   اي لئلا تضلوا يحتمل ان التقدير مخافة ان تضلوا
ولا حذف اي يبين لكم ضلالكم اي ما فيه ضلالكم لتجتنبوه   فانها اسما
جموع ظاهره ان اسما الاعداد اسما جموع كعشرين وعليه تحمل ها الذي من
معناها الامن لفظها واحد والظاهر ان اسما العدد لا تعد اسما جموع انما اسما
الجموع ما وضعت لجماعة غير دالة علي كيفيتها كالجيش والركب   منبر
من نبر اذا ارتفع قال الجوهري   سنون في طرة عن شيخ بسكون النون
وعليه فتحها في سنة للمناسبة التا   واصل سنا سنيت سنانوا ام وصلوا
ياتيا اصالة لانه سمع سنوات ولم يسمع سنات والتكسير يرد الاشيا
الي اصولها   جمع بنا للمعني ولو احتمالا اذا جعل بدلا من ثلاث فانه
لو قيل البثوا في كهفهم سنين احتمل ثلاث الماية تحمل بينهما المعني الكلية
ثم مراده مع بقا المعني المراد الاحتياز به فدخل بدل البعض لانك اذا قلت
اكلت الرغيف ثلثه فاستدراك الاكل الرغيف اولا ليس من حيث وقوعه
علي كل جزء من اجزايه والا كان كذبا بل من حيث تعلقه به علي سبيل
الاجمال الصادق بوقوعه علي بعضه وهو المراد لا شك انه يحصل باطلاق
البدل يحصل المبدل عنه   ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه ويكون
علي القليل كما قال ابن مالك

وماية والالف للفرد اضف   وماية بالجمع نزرا قد ردف

ثم انقضت الخ قبله

قضيت سنين بالوصال وبالهنا   فكانها من قصرها ايام
ثم انقضت ايام هجر بعدها   فكانها من طولها اعوام

ثم انقضت الخ   كفلك عود يلعب به الصبيان   اذا فرقته بنا الحظا
فالاحسن فتح التا في قولهم عضينة اي من قولهم لك انت عضيهة   واما
نحو ثنا جوف بتخفيف النون وارد محلي علي ترفع بثبوت النون واما ان
شددت النون فالنونان ثابتان   الامثلة الخمسة انما قال الامثلة لانها
لا تقتصر علي مادة مخصوصة فيفعلان المراد منه كل فعل اتصل به الف اثنين

لما قال بعد ولو كان على وزن يستخرجان او ينصران الى غير ذلك
انتقل بالف اثنين اختاره على اسند ليشمل الفرق العلامة على لغة
اكلوني البراغيث   ترفع بثبوت النون فهو مذهب الجمهور وقيل
بحركات مقدرة على لاما بما امتنع منها لحركة المناسبة فتجزم بحذف
تلك الحركات فهو سكون مقدر والنون تحذف عند الجازم لابد على
مذهب الجمهور لنا ان نلتزم ونقول انها اعراب لفظا فصل من معموله
بل بشرط ان ينفصل وظن ان النون اعراب الافعال انما يكون عند
الاسناد للضمير المعمول للفعل ونظمته ولم ار من ذكره

الا يا امام النحو لا زلت مرتجا   تقاييس در من عميق المسايل
اري عندي معمولا وقد جاء اصلا   لتابيت عامل واعرابه عاطل
وزا دار تيابي عن ذا الفضل عنهم   هو الشرط في الاعراب يحايل
فقل لي فذاك النفس ما هو معرب   لاعرابه شرط اقتران بفاصل

جوابه من البحر الروي

بحمد الهي بدء قولي وبعده   صلاة وتسليم لخير الاماثل
نعم خمسة افعال لها النون رفعها   ومعمولها اذ ضمير الفاعل
فها الجوابا ذلك المراد جلي   وزدت لها الاعضال الحافل

والحذف بالاخرى اولى يقال هذا اذا دار الحذف بين اول
الكلمة واخرها وليس كلامنا فيه وكانه يقصد الترقي اي او لانلتفت
الى ان هذه كلمة وهذه جزء كلمة بل ولو قطعنا النظر عن ذلك فهذه
اخر وهو محل التغيير   الثالث ان الاولى لا تدل على معنى فهذا
من لوازم كون الاولى جزء كلمة والثانية كلمة   وهو كلمة مستقلة
ومراده انه لا يعد جزءا مما قبله بان يكون تمام الكلمة مستقلا ولا
يوصف بانه اخره فظنه لازم وليس مراده بالكلمة ما يستتبع تعلقا
وللالفاظ ومنع لمعنى مفرد لانتفائهما فيه واقامة التمكين فيه لبس
لانه موضوع له كزيد الذات المعلومة كما لا يخفى على ذي مسكة

ثم

ثم ما يتوهم ان المحذوف في يغزون اللام لان الضمير تعين ذلك في يرمون
ويخشون والاصل يرميون ويخشيون والحذف للساكنين بعد النقل
في الاول والقلب في الثاني   ولهذا اذا دخل عليه الجازم الاستفادة
لما سبق من انه مسند لضمير الجمع لا واو النسوة   ويجوز من يتقي
ويصبر وابدال الثالث الياء وجزم يصبر قراءة قنبل قال الفارسي هو من العطف
على المعنى الذي يقال له في غير القرآن العطف على التوهم فمن موصولة
فلهذا اثبتت ياء يتقي وجزم يصبر على معنى من لانها مع كونها موصولة
ضمنت معنى الشرط فهو عطف على يتقي لانه في المعنى مجزوم وقيل
بل وصل بنية الوقف كقراءة نافع ومحياي ومماتي بسكون ياء محياي
وصلا بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يامركم ويشعركم بسكون
رابعهما قلت لكن يفرق بان الضمير لما اتصل اشتد به فصار معه فكانهما
كلمة وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم
اذ هي لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة والاصح ان ياتيان في قوله

وتضحك مني شيخة عبشمية   كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا

وقوله

الم ياتيك والانباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد

وقوله

هجوت زبان ثم جئت معتذرا   من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وترد هذه باحتمال الضرورة واما ستغزون فلا تنسي فلا نافية
لا ناهية   اللام لام الامر لكنها مستعمل ههنا في التهديد توسعا
اي اهل ناديه فهو مجاز بالحذف او اطلق المحل على الحال او انه مجاز
عقلي في النسبة الايقاعية والمحل محل الحلول وهو المجلس
ويسمي مقصورا القصر في اللغة الحبس ومنه حور مقصورات في الخيام
اي محبوسات على ازواجهن لا يبغين بهم بدلا لحبسه عن المد عن
ظهور الاعراب   ويسمي منقوصا لنقصه ظهور بعض الحركات
والضمة والفتحة في نحو يخشى الا تقدير الحركات في الفعل المعتل مذهب س ومن

تبعه وعليه يظهر ان الجازم حذف الحركة المقدرة وهو ان حرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعن ابن السراج ومن تبعه انا لا نقدر حركات لان الاعراب في الفعل خلاف الاصل فلا حاجة لتقديره وعليه فالجازم حذف نفس الحرف لانه لم يجد حركة ذكره الشيخ في بعض كتبه اه ملخصا من الفاكهي في شرح هذا المتن لانها السرعة المناسبة وقوله انها ذهبت واتت كسرة اخرى لا موجب له فان اليا تثبت الخ اي فصح انه مستثنى من قولنا تقدر فيه الحركات الثلاث اذ لا حركات ثم واما قوله وليس بشي من الحروف المبغم الخ فهو استيناف فايدة لعله عدم كسر ما قبل اليا وليس قصده به انه مستثنى من كسر ما قبل اليا حتى ينافي اول الكلام الذي يفيد انه مستثنى من تقدير الحركات خلافا للشا الفاكهي ثم انه سكت عن الجمع حالة الرفع وذهب ابو حيان الى ان الواو موجودة غاية الامر انها تغيرت لصورة اليا والمعتمد ما لا وجود له وهو وجيه والزاعم القول ببقا حرف الرفع مع عامل النصب متغير امر مردود ببقا عامل الرفع هنا وانما جا القلب لعلة تصريفية وذهابه هناك فيذهب معه حرف بالكلية وذهب الامام الشيخ ابن الحاجب الى ان الواو مقدرة للثقل ورد عليه بان الحركة في الغني قبل قلب لام الفا مقدرة للثقل واصله غني او فتي وفي القاموس ما يدل لهما وقد حكم بالتقدير نظرا للحالة الراهنة فليكن مسلم لكن لانه اذا ما دامت اليا الاولى تقدر الواو واقول يجاب باننا ننظر للحالة الراهنة فيهما لكن المانع من حركة الغني كون الالف لا تقبل الحركة وهو موجود الى لانه فظهور الحركة متعذر واما المانع من ظهور الواو في مسلمي تحقق اليا وهو ليس بلازم لجواز حذفها فتاتي الواو وحينئذ فاصلها الا انه تقبيل فالمانع منه الثقل وهذا الاعتراض عليه وقولي والمنقوص ما لان يا المنقوص الخ اعلم ان هذا الذي ذكره لغنا من حل علة لعدم كسر

ما قبل

ما قبل اليا الا لمزوجه عن تقبيل الاعراب وكانه راي انه مستثنى من تقدير الحركات لحركة المناسبة وهو ظاهر اذ المقصود مع اليا يقدر للتعذر كما في بدوي يا واما المنقوص فيقدر لمانع السكون العارض للادغام في الحا الثلاث ولا ينبغي ان يقال المانع اشتغال المحل بالسكون لان السكون عدم الحركة وانما يشغل الوجودي فنحو بيت البشرى الخ اقول الندا اصله الاقبال ولا معنى لتوجيه حقيقته للبشرى والحسرة فلعل اليا للتنبيه وحسرة وبشرى معمول لمحذوف اي ابشر ببشرى واتحسر حسرة او ان المنادى محذوف اي يا هولا مثلا او انه ندا مجازي شبه البشرى والحسرة بشخص منادى فتامل المولى ليهنا وفي نسخة البهنا وفي اخرى مولى البهنا بالاضافة مثل الشوق حرارة الفراق فيزول بالمشاهدة وهو الم والتشوق لذه وهو اعتنا القلب لمحاسن المحبوب وتعلقه وهو يحصل مع المشاهدة حسا او ذهنا وبعدم الفراق والمشطور البيت حذف نصفه والمنهوك ما حذف ثلثاه استعير للضعيف والثاني استشده وقوله لكن الخ استعد انه يبقى امكان الحركة على اثنائها في قوله ابد الحركتين محذوفة الواو والالف الساكنة ولم يحذف في الاول لانه ليس قبلها ضمة تدل عليها ولم يحذف الالف في لا تتبعان لان النون كسرت معها لشبهها بالف المثنى في الوقوع بعد الف فلو حذفت الالف رجعت النون الى الفتح فالتبس بالمسند الى الواحد على ان التقا الساكنين مغتفر اذا كان الاول حرفا قبله حركة تجانسه والثاني مدغم نحو ولا الضالين تامل وانما بني المضارع اذا اتصلت به نون التوكيد لبعده من الاسم لان نون التوكيد لا تلحق الاسما وشذ اقايلن احضروا الشهودا ومن لا يصرف الخ في الشواهد المواشي اللام حسدا او افسادا والعاذل اللايم تشفعه قلت ويتعين خطاب العاذل بقوله محضتني النصح وقوله يبقوه بضم اوله وقاف من الابقا او يقين مهجتي والخيال الجنون او الفزع

يعني من استمع للواشين ولم يعرض عنه ضرورة   تساقيا بمثناة تحتية
مضارع و ورقه فاعله وهو القرنه ومضارباتها مفعوله وضميره للظلا
والعين الحداد اي كتساقيا استراقنا الحداد اذ انفها   انه متعلق
باستقرا اي بخلاف بيت بيت فانه ليس ظرفا اذ لا يقبله المكان الا بهما
لكن يحتمل ان يبني بيت نفسه حال ايضا بتاويل متوسط فتامل
الاعراب والبنا علي الفتح الاعرابه علي الاصل والبنا للتشبيه الافتقار
اي للجملة لكن لما كان الافتقار جايزا كان البنا جايزا لا واجبا تامل
فعلها مبني اي فالا رجح البنا للمناسبة ولا فرق بين البنا
الاصلي كما مثل والعارض كالمضارع المتصل بنون النسوة كقوله
لاجتذبن منهن قلبي تحلما   علي حين يستصبين كل حليم
علي الصبا بكسر الصاد اراد به هوي النفس او جنون الشباب نخوة
والمنا قيه والوازع الثاني لقوله لم اتخف والتشيب مانع من الوساخ
الموقب لانه ليامن الاجهل العنس رحمها اي الخليل التشيب في شعره
قال ما هذا يا رب قال الخا ليا ابراهيم فقال رب زدني كالا   فيوم
مضاف الي ينفع ظاهره ان الاضافة لنفس ينفع وقيل به عليه
ينفع اسم اريد منه حرف معناه المستقبل وهو الحذف فقط
وقيل به انيم في ينتهي بالمبتدي والتشبيه وفي الثاني اضمارات
وفي الاول ان المضاف تكون الاشارة ليست لليوم اي للذي
وقع من عيسي من القول ويوم متعلق بمحذوف خبر قلت
او الاشارة لليوم وهو مفعول لمحذوف اي انظروا هذا اليوم
فالظرف بدل من اسم الاشارة او التقدير قلت هذا يوم ينفع
لا خطابا لعيسي عليه السلام وهو اعتمد   تتذكر ما تذكر تحمل
انه قوله لسرابه كان اولا وله بعده لا يعرف فيها وانه تستقيم
عليه كانه يقول حيث كان النوا اصل بغير حاله فلا تغلق نفسك بازال
التذكر في مثل وسليم تصغير لصحية اللغة الا التحقير   المعنا

لمبني

[illegible]

لمبني اي لمزه مبني واما السابق ففي الجملة وخرج بالمبهم المختص
الدال علي معين فلا يبني والفرق ان المبهم له شدة تعلق بما بعده
لان معناه انما يتم به فهو اهل لان يكتسب منه البنا   وبني علي
الفتح لابهامه هذه العلة انما تنتج مطلق البنا واما الفتح فللتخفيف
اثروه علي الاتباع للكسرتين بعده   والموت استيناف بياني
مقترن بالواو وعلي حد وما استغفار ابراهيم كانه قيل لم باشرت
حد الموت في شانها فاجاب بان ذلك لان الموت دونها اي اقل مصيبة
من هتكها   وبالفتح علي البنا اقول يحتمل انه حال من ضمير حق
لانه بمعني حق ثابت   ارجح من كسره لان كسره انما هو في الاطراد
اما اذا ركب مع لا اجروه علي الفتح تخفيفا لثقل التركيب اولي
من حمله علي غيره في البنا علي ما ينصب به   ولك في الثاني من نحو
لا رجل ظريف مراده بالثاني الصفة   اذا كانت للنفي نص في نفي الماهية
استغراق الجنس اي نصا اعلم ان النكرة في سياق النفي تشبهه
ثم ظهورا ما لم تقترن بمن الاستغراقية او تبني علي الفتح فتكون للعموم
نصا فخرج قولهم لا رجل لنفي الوحدة معناه التي تحتملها مرجوحا ثم قيل
وجه البنا انه تركيب مع لا تركيب خمسة عشر وانت خبير بانه هذا
ليس من سبب الحرف وقيل لتضمنه معني الحرف وهو من الاستغراقية
وفيه ان التضمن ان يستعمل الاسم في معني الحرف كما استعمل من
الشرطية فيها بمعنيهما ذلك قال الجوهري حذف عنه التنوين تخفيفا
لتعزاي تصبر والاعين تثنية الف هو المؤالف المواد هنا
وارد جمع وارد في النون الموت وهذا ايماء الي الفرق اي انا
ستر د المنون وتلمة   للشيب بفتح الشين او بكسرها جمع
اشيب كابيض وبيض   علي مراعاة محل لا مع اسمها هذا عند
سيبويه عند الكوفيين علي محله قبل دخول لا لانهم لا يشترطون
في التبعية وجود المقتضي كما صرح به المص في اقسام العطف من كتاب

المعنى   ونظيره قولك لا خمسة عشر بعينه انك تتوخى في الاعراب
لا نافية للجنس ورجل ظريف الجموع اسمها مبني معها على الفتح وقاله
بعضهم والاول اولى وقيل بان هذه امثلة الاتباع على حركة البنا العارضة
لوجب لشبهها في ذلك بالاعراب لصح كما قيل في ياس العالم   هذا
وجدكم قد كان حمزة بن حمزة من مشعر الجاهلية يبر بامه ويجنبها
فكانت هي واهله يوثرون عليه اخا له يسمى جندب فانشد يقول
يا جندب اخبرني ولست بصادقي   واخوك ينفعك الذي لا يكذب
الى ان قال

واذا تكون كريهة ادعى لها   واذا يحاس الحيس يدعى جندب
هذا وجدكم الصغار بعينه   لا ام لي ان كان ذاك ولا اب
عجبا لتلك قضية واقامتي   فيكم على تلك القضية اعجب

والحيس تمر واقط وسويق بدل السمن تخلط   لا نسب ولا خلة
بضم الخاء المودة قال تعالى ولا خلة ولا شفاعة واما بالفتح فهي الحاجة
قال   راى خلتي من حيث يخفى مكانها   فكانت قذى عينيه حتى تجلت
واما بالكسر فثبت معلوم يقول انتسع النساد على عيق اصيل ذوا
نسب ولاده ومروة وهو كذلك
اعاد جل البنا واحدها   ممن لا يعول في البنا على رجل
و زهدني في الناس معرفتي بهم   وطول اختياري صاحبا بعد صاحب
فلم ترني الايام خلا تسرني   مباديه الا ساءني في العواقب
العلم المختوم بويه انما بني لتشبيهه بالاصوات لان ويه في
الصوت مبني لغاق كذا قالوا والاحسن انه مبني لتضمنه
معنى حرف العطف كخمسة عشر لانا نقول العطف هو ادعى في عشر
بخلاف ما فيه علمان على انه لو سلم لزم بناه لعلة بل انا نقول تضمن
معنى الحرف ان يستعمل الاسم في معنى الحرف كالشرط والاستفهام وبالجملة
علل النحو مجرد التزم والمدار على السماع ثم ثم كانه نحو المتقدمين
خاليا

خاليا والكثر فيه نبيها الرضي رضي الله عنه   والحري بحيث منصرفه
اجرا المصحح بعلبك   وفعال قد اعلم ان وزن فعال بفتح الفا اما
معدول او غير معدول ولمعدول ستة انواع كلها مبنية على الكسر
الاول علم المؤنث كحذام الثاني اسم فعل الامر كنزال الثالث المصدر
نحو حماد الرابع الحال نحو   والخيل تعدو في الصعيد بداد اي متفرقة
الخامس صفة جارية مجرى الاعلام في استعمالها بدون موصوف نحو
حلاق للمنية لانها حالقة مزيلة السادس صفة ملازمة للنداء نحو
يا فساق ولم يستوفها المصنف وكلها معدولة عن فعل الامر وقيل عن
المصدر اي مراد به الامر نحو فتد لانه بقي الما واصل البنا الاسم
الاسر لتشبيهه بالحرف في كونه عاملا لا معمولا لان الصحيح انه لا محل
له من الاعراب وقيل في محل نصب وقيل رفع اغنا مرفوعها
عن الخبر وحمل عليه الباقي لشبهه به وزنا وعدلا وتعريفا لا ان اسم
الفعل غير منون معرفة فافهم ومشهود وكذلك الباقي لا يستعمل
الا في معين وقال الربعي علة بنا حذام تضمنه معنا ها التانيث لانه
مونث بلا تا فالكسرة بدل منه اعراب زينب وقال المبرد بني لتوالي العلل
وليس بعده منع الصرف الا البنا والاول اظهر وهو قول الجمهور واذا
سميت بنوع من هذه الانواع المعدولة مونثا بني كحذام واذا سميت
به مذكرا منع صرفه لانه معدول وهو علم وقد يصرف نظرا الى ان المعنى
تنوسي وغير المعدول ضربه منصرف فوال واحد السحاب وذهاب
وجواد فان سمي به مونث منع   للاعراب لفعل الامر بناء على
المشهور من ان اسم الفعل يعمل لو كسر لغة الفعل ولا ولطلب بنا على ان
معلول معناه   من كل فعل ثلاثي تام ولابد ايضا ان يكون متصرفا
فلا يقال لدام منه نحو ولا بد ان يكون تام التصرف فلا يبنى من يدع
ويذر لانهما الامر فقط لا ماضي ولا غيره   وكذلك امس عند
الحجازيين وطائفة من التميميين قال فان اريد باسم يوم بعينه الكلام

في امس اذا لم يستعمل ظرفا والا فهو مبني اتفاقا نحو اعتكفت امس وعلة
بنا به انه تضمن معنى حرف التعريف حيث اريد به يوم معين   في نحو سفار
ووبار مطلقا اي في الاحوال الثلاثة ومراده بنحوه ما ختم بر كظفار
بلدة باليمن ومن جزعها بغية تقتني اي جزعها كان عند ام المومنين
السيدة عايشة رضي الله عنها في قصة الافك ورواية اظفار
جمع ظفر تحريف ثم وجه هذا ان تميما يتشوقون للامالة لانها الفتح والرا
تمنع الامالة ان لم تكن مكسورة فيكسرونها توصلا للامالة واقلهم لما قال
في الشر يمنع فعال مطلقا من الصرف للعلمية والعدل وقال المبرد للعلمية
والتانيث المعنوي كزينب قال الاشموني في الخلاصة وهو اولى اي لان
العدل هنا تقديري فلا يصار اليه حيث امكن غيره   وفي امس هم
في الجر والنصب اي لانه تعارض عنده علة البنا التي تمسك بها الحجاز
وعلة منع الصرف مطلقا الذي تمسك به الاكثر من تميم وهو شبه العلمية
لانه اريد به معين والعدل عن الامس فاعمل الحريين وحكم الاعراب
المنعت الصرف لكونه اشرف من البنا بالاشرف وهو الرفع كقوله

اعتصم بالرجاء ان عن باس   وتناس الذي تضمن امس

ثم جعل البنا باعطايه الحالين الباقيين ان قلت لم لا تقول ان في امس
وزن الفعل لان اوله همزة زيادة تدل على معنى في الفعل وهي الهمزة كما
هو موجود في محل قلت الهمزة هنا اصلية لان امس بوزن فعل فهي
فا الكلمة وكتبنا في كتابة الازهرية هنا كلاما مع الخليل لمن ان شيت
هي الدنيا الا من قصيدة لابي الفتح الشاوي يرثي فخر الدولة
وطال كلام الشعرا في الموت وناقضهم من قال

قد قلت اذ مدحوا الحياة واطنبوا   في الموت الف فضيلة لا تعرف
منها امان لقايه بلقايه   وفراق كل معاشر لا ينصف

الدنيا بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وهي ما على الارض من الهوا
والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض قال ابن حجر والاولى
لكن

لكن يراد به ما قبل الساعة ويطلق على كل حين مجازا وتطلق على خصوص
القيمة فاشيابها وحذار تاكيد شبه حالها في سلبها لمن اعطاها
بحال من يقول ذلك كما قال بعضهم

فنبه المستكي من دهرها اسا   اسرع علي اساته واذا احسن ندم عليه من سلعة

والبطش الاخذ الشديد عند الغضب والفتك الاخذ بقوة والتبسم
تحريك الشفتين بلا صوت وبه قهقهة كان يقول قه قه واراد هنا
ما ينالهم من السرور واطلق عليه الابتسام الذي هو اقل الضحك
استعارة لعلة باعتبار ما يعقبه وفي القصيدة براعة استهلال
والطباق بين مخلوق وحي   لمناسبة الالف اي واما الكسر
فعلى اصل التخلص من التقا الساكنين وان اردت توجيه كون الاصل
فعليك بكتابة الازهرية   اطوف اخوه لابي مليكة يدعى بالحطيئة
لقصره وقربه من الارض جاهلي اسلامي فينتهي نسبه الي سعد بن ...
قال ابن قتيبة لا اراه اسلم الا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان
نسبه عند احد قبايل العرب ينتمي لكل قبيلة اذا اغضب على الاخرى
ومراده بالقعيدة المراة القاعدة في البيت   ونحو نفس لساهو
المشهور وقصره بعضهم على السماع مطلقا   ثلاثيا اي على ثلاثة
احرف لا معا لان اصول ثلاثة لو مزيد ا فقد من السماع دار دمن
ادرك   لالعا لعا اسم فعل بمعنى قم وانتعش فالمعنى لا انتعش بل دم
مطروحا على الارض فكذلك هنا السامري لما بصر ما لم يبصروا به
وراى جبريل عليه السلام حين ارسل موسى قال في نفسه هذا الرسول
روحاني محض فلعله هو او فرسه الروحانية نشيا اكتسب الروحانية
فتشاعت الحياة ففكر فقبض قبضة من التراب الذي مسته فرس الرسول
فنبذها في الحلي التي حملوها بعد ان اذابها وصنع منها عجلا صار له
خوار وتصويت فقال الهكم الاله فقال له موسى عليه السلام اذهب
فان لك جزا بما سولت نفسك في الحياة الدنيا ان لا يمسك احد

الا اخذتك واخذة الحمى فتجتنبك الناس وتصير طريد التحول لمنافل
جمتك لا اساس اي لا اغتسي ولك مع ذلك الا موعد في الاخرة لا تقدر على
اخلافه بل العزار بل ناقة رعنا وحمل الزمخشري جاعل ان ما قبل
هذا الكلام منفق نحو الى انه اسم فعل وانما عدد العلم الثقل تنوين لم لانه
عن نبي كما قال الزمخشري والجوهري فتحوا لان ليس هو اسم فعل بل هو علم
للمصدر كما دعلم للمجد كما سبق كما انه قد لا مصل المراة للكذابة
هي زوجة مسيلمة الكذاب وما انشب قرن العلم لها اياها قلت بعد ها
. اذا قالت حذام الخ قال لجيم بن مصعب وحذام امراته والذي
لم اسمعه بدمع لشهرة البيت اهمام الذال لكن في الشق احمد الدين الجوهري في
انه بالمهملة من الحذم وهو القطع او السرعة حتى تردون الاقانه
الفرزدق وسفار بير لبني مازن بن مالك والاديم تصغير الادهم وهو
الاسود يجترو بالتصغير والمستجير طالب الماليقاد استجرت
فلانا فاجارني اذا طلبت منه السقي فكن والمورد عن ره عمهملة
واو ومشددة اذا امنعز السقي وهو اسم مفعول بل الواوها طفة
ضراي هذا القايل ان الاعشي اما اجاب لي اي تمنى من اقلام او من
الكرم واياك ان لا تجوز له الجمع السحالي هي سحالة بكسر وهي احبت
الضيلان فالهسا القيني اي جاوز بالحذف وجيان حيث اوقع ما يقع
علي الزرع على نفس الارض في استيصاله اي قطعه من اصله
لم يلبث تفسير لم تنثت اي لم يجلح بلا استيصال فحذف
مضافان فان هماني نزع من قولي فجعلنا نزرعها حصيدا او نزرع من قولي
كان لم تغن زرعها والهاها انه بين المضاف اليه نزرع فتوحين المستتر
في تغن عائد الامر لما تقدم زرع نحو الاسناد اليه واسم كان
هو ضمير الشان المحذوف وجملة زرعها الخ تغن خبر كان مل
وموصوفا اسم المفعول وحظلا ان الاصل كالزرع المحصود الوالنم
كان الاولى ان ينبه على ان المبني على الكسر او نائبه لا يوحيد والا
فقظ

فقظ ما سبق له اول البنا ان الانواع تسعة فيبقى هم انه بترك المبني
على الكسر او نائبه هنا سهوا لفظا لا معنى قيل الفرق بين
نية اللفظ ونية المعنى ان نية اللفظ يكون المضاف اليه وان
لزم حصول غير مقصود واشتهر اي فتحوهم معنى المضاف
اليه اما المراد معناه التضمني اي جزء معناه اذ غاية معناه ذات
ثبت لها الاضافة فاردنا الجزء الثابت اوان الاضافة لا دي ملابسة
ولا يخفاك انه على كل حال لا وجه لتخصيصها بالمضاف اليه دون
المضاف مع اتحاد بينهما على انها ليست معنى لما صدق المضاف
اليه المراد وقد تبين وحينئذ بما لا اذكره ثم تبين ما الدليل على ان المنوي
المعنى دون اللفظ في تلك الحالة والذي يخطر بالبال انه عند
الحذف لا ينوي الا اللفظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبنا
على حد نحو يومئذ فينبغي الجملة كما سبق وبتقويه انه لم
يوجد هنا سبب ينهض موجبا للبنا بل يقولون علة البنا
تضمن معنى الحرف من النسبة الجنسية مع ان بعد لم تستعمل في هنا
كما سبق الحقيقي الشرط والاستفهام وتارة يقولون علة شبهها
باحرف الجواب في الاستغنا بها عما بعدها نحو نعم نقال لهما
الغايات لانها صارت اخر الكلام بعد حذف وتارة لا يقولون
الافتقار للمضاف اليه ولا يخفى ما في ذلك ثم قيل بنيت على حركة
اشارة الى ان بناها خلاف الاصل قلنا انه على خلاف الاصل
قلت ولئلا يلتقي ساكنان في غير اول وعل وحل هذا ان على
الباقي وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات حيث حذف المضاف اليه
او حصر لها بها فانها من الاعراب قلت هذا الثاني مبني على
انها اذ اعربت لم ترفع ونقل شيخنا في حاشية ابن عبد الحق انها
ترفع فقال سبق على الابتدا اه قلت فمضى ويعجبني زيد
ودعمن ناك لما سبق جاء منه زيد فالذي سوغ الابتدا بعد

الوصفية المعنوية والعايد محذوف وهو غريب
حسب ودون نحا هو مبين في الالفية   كقبل وبعد وكذا
كان ما قبلها الثرد ورا ناحمل اصلا وجعلت هي ملحقة   والحق بها على كانه لما
واما قوله واضحي من علف الها السكت ولو كان مضافا فا ما بني ولا تضاف
على الاسم من   فيمن منع ولم يبنون اما من فتح فيحتمل انه مبني
على الفتح وليس كلا منافيه او معرب منصوب بخبر او حذف التنوين
تخفيفا واما ان نونت فهي معرب مجرور ما ضمت او فتحت هذا والحق
ان الاخير مسموع ايضا خلافا للهمام ووفاقا لابن مالك وصاحب
القاموس كقوله

جوابا به تنجوا اعتمد فوربنا   لعن عمل اسلفت لا غير تسال

ومن حنظ حجة   وكان صدر صلتها الخ وجهه ان حقها البنا
كبقية اخواتها للافتقار اللازم لجملة الصلة فاذا اضيفت اعربت
لان الاضافة من خواص الاسم فعارضت شبه الحرف فلما حذف
صدر الصلة نزل المضاف اليه منزلته فكانها لم تضف تامل   الامن
وراء وراء بالضم ويروى بالفتح على التركيب   الشراب من
اسما الخمرة ومن اسمائها رحيق والخندريس والمدام والعقار
والخرطوم والسلافة والصهباء والالاو الموقف والسلسبيل
والجميرة والكميت والمشعشعة والرخوة وبنت حان وغير ذلك
وكثرة الاسما لشرف المسمى بحسب زعمهم   اسد حفية نوزرة
صفية من الخفا علم لموضع   على ارادة التنكير اي على انهما
نكرتان وقيل انهما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين
عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي احسن
ضمة اعراب وحذف التنوين تخفيفا   ولقد سددت
هو للفرزدق يفتخر على جرير وبني كليب قبيلة جرير والثنية
الطريق   كجلمود صخر هو لامرء القيس من قصيدته المشهورة قبله

وقد

وقد اغتدي والطير في وكناتها   بمنجرد قيد الاوابد هيكل
مكر مفر مقبل مدبر معا   كجلمود صخر حطه السيل من عل

اغتدي ابكر والوكنات الاعشاش وظاهر ان الطير لا تخرج من وكناتها
وقت الغلس يتمدح بانه يبادر في هذا الوقت وقت الغفلة والسكون
والمنجرد الفرس قصير الشعر والذي يخرج من الخيل فيتقدمها
والاوابد الوحوش الشاردة اي يحصلها فيكون لها قيدا والجلمود
عظيم املس وقوله معا اي هذه الصفات ثابتات له معا
يعرب ابا في احوالها كلها ويقول ننزعه معلقة عن العمل في اي لان
التعليق عنده لا يختص بافعال القلوب ورد بقوله

اذا ما لقيت بني مالك   فسلم على ايهم افضل

وحرف الجر لا يعلق   او الضم قال وابني لشبهه بالضمير لانه مخاطب
وحال محل الكاف في ادعوك وعلى حركة اشارة الى ان بناه خلاف
الاصل وليلا يلزم التقا الساكنين في نحو يا زيد وكانت ضمة جبرا لما
فاته من الحركات حيث عدم الاعراب والضم هو غاية الا عرب اذ المنا
المعرب اما ان ينصب او يجر بلام الاستغاثة ولا يرفع   المعرفة
اي اصالة وبعروض النداء كيا زيد ويا رجل   ويجوز ان يكون
فاطر صفة لله بردة عليه ان اضافة اسم الفاعل لمعموله لا يتوقف
بها او كانه لاحظ انه بمعنى الماضي فهو غير عامل   ابا راكبا الخ قاله
عبد يغوث بن وقاص الحارثي يتلهف حاصلي من شر الخطات
وفارس من فرسان قومه بني الحارث اسرته تيم الرباب في يوم رجل
منهم يقال له النعمان بن جساس فعرض عليهم في فداه الف
ناقة فابوا الا قتله وشدوا لسانه فخرج اليهم بالاشارة اليهم
انه لا يقتل فحلوا لسانه فقال قصيدة مطلعها

الا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا   فما لكما في اللوم خير ولا ليا
الم تعلما ان الملامة نفعها   قليل وما لومي اخي من شماليا

ابا راليا اما عرضت فبلغن   ندامي من نجران الا تلاقيا

الندامي واحدها ندمان ونديم وهو صاحب المجالس علي الخمر وقيل علي
خمر وغيره   ضربت صدرها الي وقالت الخ قايله المهلهل واسمه
عدي وسمي مهلهلا لانه اول من هلهل الشعر وحسنه وكان اولا
بيتا او بيتين لا يبلغ حد القصيدة والاواقي جمع واقية وضربها
صدرها اما تعجبا منه حيث خلص من القتل عليه وكان اسرا وشفقة
عليه   سلام الله يا مطر عليها الخ قاله الاحوص وحقيقة اسمه
عبد الله وانه لقب بالاحوص لحوص كان في عينيه وهو ضيق في مؤخر
العين وكان يهوي اخت امراته فيكم فتزوجها مطر فغلب الحال
فانشد يقول

سلام الله يا مطر عليها   وليس عليك يا مطر السلام
فلا غفر الله لمنكحيها   ذنوبهم ولو صلوا وصاموا
فان يكن النكاح احل شي   فان نكاحها مطر حرام
فطلقها فلست لها بكفو   والا يعل مفرقك الحسام

فتحة اتباع اي لحركتين والساكن بينهما حاجز غير حصين
وقيل بن وما [illegible] مركب تركيب خمسة عشر وقيل بل الفتحة اعراب
وبن منح وما قبله مضاف لما بعده   المها العيسا المها جمع مهاة
هي البقرة الوحشية تشبه بها العرب السمينة الحسنة والعفيفة
العيون حسنا بين   موصوفا بابن الخ وتحذف الف ابن خطا
وتنوين الموصوف بابن ولو في غير العلم اخرج بالوصف ما اذا كان
ابن خبرا نحو زيد ابن عمرو فلا تحذف الف ولا تنوين وهل يشترط
كون الثاني اسم ابيه لا الجد لان الحذف انما هو للخفة والخفة انما هي
في الكثير والكثير النسبة للاب لا للجد او لا يشترط ذلك طريقان
وثم ضمنت هذه الثلاثة علي حركة لئلا يلزم التقا الساكنين وفتح
ثم للتخفيف وكسر حيث علي اصل الساكنين ولمناسبة اليا وضمت منذ
اتباعا

اتباعا الميم لان الساكن حاجز غير حصين   وبقية الاسما غير المتمكنة
مراده بالبقية ما عدا ما سبق في الابواب السبعة   اسما الافعال ليس
المراد جميعها الان نحو نزال سبق حكمه وسكت عن اسما الاصوات وهي
ايضا لا يطرد فيها شي نحو عدس بالسكون وهيد بالفتح للابل وكخ للطفل
والمضمرات للتشبه بالحرف في الوضع وطرد الباب في نحو نحن او للافتقا
لمفسره من حضور من هو له او ذكره وعلي بحركة جبر الخلل الحاصل بالبنا
وخص بالضم الاشرف وهو المتكلم ثم المخاطب بالفتح لانه اشرف من الغا طية
فليتامل   والاشارات لتضمنها معني حرف حقه ان يوضع لان الاشارة
معني حقه ان يودي بالحرف اي الاشارة المخصوصة لانها هي التي للحرف
علي ان بعضها كذا وذي مشابه الحرف في الوضع قال الزمخشري معني
تضمن الاسم معني الحرف ان الحرف معتبر قبله والاسم يستعمل في معناه
الاصلي فاصل من قام عنده امن قام قلت هو لم يظهر في تضمن حرف
لم يوجد بل ولا في الاسما المتضمنة معني الشرط لان اداة الشرط لا تدخل
علي الاسما فالحق ان التضمن اشراب الاسم معني الحرف بحيث يستعمل فيه
والرابع لها ان قلت بل هناك رابع وهو نون الوقاية قلت كانه
راي انه نون الوقاية ليست كالحروف المستقلة لانها اتي حشوا بين
الفعل وضمير المتكلم   ومنذ في لغة من جر بها اما من رفع بها فهي عنده
اسم لا يحسن التمثيل بها في الحروف وما بعدها خبر فاذا قلت ما رايته
منذ يوم الجمعة فالمعني امد عدم رويتي له يوم الجمعة اي مبتدا امده
الي الان في مضافه لمعني ما قبلها فليتامل   امين فزاد الله صدره
تباعد مني فطحل اذ دعوته   ويرحم الله عبدا قال صدره يارب لا تسلبني
حبها ابدا   وانه قال ثانيا ويله قاصدين اموا هو علي محمد امين البيت
الحرام وليس لغة في امين يصح انكارها اللهم الا ان يقال انه لم يسمع
في مقام امين الدعا لكنه مقتضي القياس جايزا فانه هذا التاويل
يقول به جعفر وحده وغيره يقول امين بالتشديد لغة بمعني استجب

وهو الذي يرد عليه   لما بينت للنافي مع هو ان حدث متعدي وهو
لا يتعدي ولما افاد هذا ان ايه لا يتعدي اورد عليه البيت واجاب بانه
ليس بوزنه اي ليس جاريا على استعماله الغريب   ذي الرمة بضم الراء وكسرها
ومثال ما بني على السكون من الموصولات الذي انما بنيت الموصولات
لشبهها بالحرف في الافتقار اللازم الي جملة وانما قيدوا بالجملة لان
الحرف لا يستفاد معناه غالبا الا بجملة ولا يكفيه المفرد فمن ثم اعرب
ما يفتقر لمفرد دايما كسبحان وانما قلت غالبا لان حرف التعريف يستفاد
معناه بمدخوله من غير توقف على تركيب كلامي وانما بنيت ال
الموصولة مع انها لا تفتقر لجملة بل لمفرد وهو الوصف الصريح لان افتقارها
للمفرد تقوي بكونها على صورة الحرف وهذا الدعلي بقية الموصولات
والاول بني الا على غير وظهر اعرابه فيما بعده نحو لو كان
فيهما الهة الا الله فالا بمعنى غير حملت الرفع وحقه لفظ الله للجر
بالاضافة لكن لم تجد بعينه اعرابه لذلك وما سبق من ان
الكون على صورة الحرف يقتضي البنا رده الدماميني بالا بمعنى
النعمة واحد الالا فانها على الا الاستفتاحية   ومثال ما بني
على الفتح اللذين الاحسن ما قال غيره انه مبني على اليا
لان البنا لا يعتبر في محل الاعراب والذين على اعرابه بالواو واليا
ثم عليه هل هو من قبيل المبني على الكسر او الفتح فان اليا في الاعراب
تنوب عنهما الظاهر الاول لان اليا بنت الكسرة تحتها ان تنوب
عنها فمن ثم يقولون في المثنى والجمع حمل نصبه على جره دون
عكسه تامل   للشم الشمم ارتفاع الانف وهو علامة الجمال
والشرف والعين الحداد   لانه لا يثنى من المعارف الا [illegible]
المثنى الحقيقي الاعراب   واستثنيت من اسما الشرط ولا هم
واسما الاستفهام ايا انما اعربت مع وجود سبب بنا اخواتها
فيها المعارضة بالتنوين تارة والاضافة اخرى   وفي الاية

مباحث

مباحث اخر منها ان المفتون بمعنى الفتنة كالمسور والميسور بمعنى العسر
واليسر وبايكم خبر مقدم والمفتون مبتدا مؤخر وان الاصل بايكم هو
المفتون وهو لغة من اعربه مطلقا فالباء على هذه تشبه الزايدة
وتاتي ظرفا لما يستقبل لتحقق وقوعه كانه ماض اي امر الله
فمن يستمع الان يعني من زمن بعثته صلى الله عليه وسلم الي اخر الدنيا
وظاهره انه لم يختص بكله بل ببعضه   وهو الاصل لان اطلاق النكرة سابق
على المعرفة لكن ولد يقال له مولود وموجود قبل اطلاق العلم عليه
ولم ينظروا الى انه يطلق عليه الاشارة فهذا اما الموصول كالذي وجد
والمحلى كالمولود والاحسن الذي لا يرد عليه هذا ان يقال المراد اصل
في الاعتبار وذلك لان النكرة تدل على الشي من حيث هو والمعرفة انما
تطلق اذا طرا له تعيين في القصد بعلمية او علامة فمخوذ لك والاصل
عدم طروه لا فتامل   ثم في الاشموني انكرها المذكور ثم موجود ثم   منصفا
محدث ثم جسم ثم نامي ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم اقول ليس القصد
الحصر بل التقريب اذ ما شابه هذه يقاس عليها فتقول انكر النكرات
مذكور اي وما ساواه صدقا كالمعلوم وشي فانه يشمل المعدوم
لغة ويقصر على الموجود اصطلاحا وقوله ثم حيوان اي ونظيره
شجر مثلا وقوله انسان اي وفرس وحمار الخ وقوله ثم رجل اي وامراة وقوله
ثم عالم اي وجاهل وضارب الخ ثم هنا على ان المراد بالعالم الحادث اما اذا
كان بمعنى مطلق ذات ثبتت لها العلم فيشمل الملك والمولى تعالى فلا يكون
بعد رجل ثم ينبغي النظر فيما اذ الان بينهما عموم وخصوص وجهي كانسان
وابيض والظاهر انهما مرتبة واحدة لان عموم كل يسقط بخصوصه وبالجملة
هذا البحث لا فايدة الا الضررين واما المعارف فالمشهور ان اعرفها بعد
اسم الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى واما المضاف
لواحد منها فهو في رتبة ما اضيف اليه قالوا الا المضاف للضمير فانه في رتبة
العلم لا الضمير لانه يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون

اعرف من الموصوف بل مساوية او دون وانا توقفت في هذه القاعدة
اذ حيث كان الصفة لتبيين الموصوف فالانسب ان تكون اعرف منه والمشترط
في النعت الموافقة في مطلق التعريف ويقال جا الرجل الذي قام ابوه والظ
فيه ان الموصول نعت على انه جعلوا المضاف في رتبة المضاف اليه ممنوع
كيف وغلام زيد صادق باي غلمانه وايضا ما سبق في ترتيب المعارف
لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا اما الاول فلان الضمير والموصول والاشارة
سواء موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السعد الكلي بشرط
الاستعمال للجزئي فهي مستوية وضعا واستعمالا اذ لا معنى لكون احدها
اعرف نفسه بما يسا في ضمير المتكلم لانه لا يحتمل غير معناه بوجه من
الوجوه فلعل هذا الترتيب له استناد لمتقدم لا مشاحة في الاصطلاح
نل نقول اصل المعرفة بالشرع لا بد فيه من الاستناد لذلك والا فما
معنى الحكم بان اخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتامل وعلامة
النكرة ان تقبل رب كما نعد لعدم تحولها غير ما قبل المؤثرة فيه
التعريف او وقع موقع ما يقبلها لا هذه لا يستعمل الاسما المتوغلة
في الابهام فان الظ لا تتعرف بال لا تتعرف بالاضافة وهي قابلة لرب
وامامن وما فيصفان موقع ما يقبل ال وهو انسان وشي لان الاولى
للعاقل والثاني لغيره هذا والانسب بالعقل ان غير يتعرف
بالاضافة وبال اذ الاضافة تزيل الابهام كالحلول استند تامله هذا
ويرد على التعريف اسم فعل نكرة كصه بالتنوين فانه لا يقبل رب
ولا ال ولا يقع موقع ما يقبلها اذ صه واقع موقع لفظ الفعل عند
الجمهور نعم يقع موقع ما يقبلها بناء على انه مدلوله المصدر
ولعل هذا مما يبطل عليه ولا يرد كل ايضا فان مذهب الجمهور ان
ادخال ال عليه اذا لم يكن في مقابلة الجزء بان كان للافراد لحن لانها
مضافة معنى وال لا تجامع مع الاضافة وجاز التنوين لما قيل انه عوض
والظ انه لم يسمع دخول رب على كل وبهذا استدل على انه ملزوما
يقعان

يقعان نكرتين اي حالا خلافا لمن قال انهما معرفتان دايما ورب شي من الامور تكرهه
النفس بناء على انها نكرة وجملة تكره النفوس صفة لها والعايد محذوف
ويحتمل انها حرف كاف فلا شاهد الثاني انه معرفة مطلقا وعلى هذا
يقال البيت شاذ وقيل تابع تعريفا وتنكيرا وعلى جواز التنكير جايزا والظ جريان
جري الخلاف في ضمير الغايب ان يفيد قولهم الضمير اعرف بما عداه
وهو سنة واما نحو يا رجل فنكرة غاية الامر استعمل في معين وجعله
وجعل ابن مالك سابقا وانظر هل يجوز نعته بالمعرفة نحو يا رجل العالم
المضمر اقول هو من الحذف والايصال والاصل المضمر به اي اختفى
به اللفظ فاذا اردت اخفا اللفظ عبرت بالضمير وانه هو في ذاته خفي وذلك
ظاهر في غير ضمير المتكلم والاول معنى فيقول ما كني به عن اللفظ اي بدلا عن
اللفظ او عن مسمى اللفظ وليس المراد انه لك التعبير بالاسم الظاهر لانه انما
يظهر في الغيبة واما الخطاب والتكلم فليس حق التعبير فيهما بالظاهر
بل التعبير به خلاف الظ ويسميه السكاكي التفاتا كما بينته في كتابة
الازهرية ما دل على متكلم اي المراد الدلالة الذاتية فخرج العلم
المستعمل في ذلك نحو قال فلان تريد نفسك او مخاطبك او غايبا
والمراد انه وضع للدلالة على متكلم بخصوصه وكذا الباقي فخرج
لفظ متكلم ومخاطب وغايب فليتامل لانه في الغالب قليل
الحروف ومن غير الغالب ايا فانها اربعة حروف غالبهما مهموسة
ومن غير الغالب همزة انا او غايب د اي دال على الخطاب ولو كان معناها
المخاطب لكان معهودا لان المخاطب كاف في انه ضربتك او ضربت المخاطب
معلوم الظ ان المراد معلوم بذاته كالمثال او من السياق وهو
المتقدم معنى نحو حتى توارت بالحجاب فالضمير راجع للشمس المعلومة
من السياق حيث ذكر العشي كالصافنات الجياد يعني صلاة العصر من السياق
السياق ويقويه ذكر الحجاب في اللاحق ويقي المعنوي ايضا ما يعلم من
فعل مثاله سابق نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالظ ان المصدر ادخلهم

في التقدم لفظا فان ارجعنا لفظه او عملا وقد توسع بعضهم في هذا حتى اجاز
رجوع الضمير الى ما يفهم من عامله فاجاز ضرب على انه نايب الفاعل
ضمير الضرب المفهوم من ضرب   نحو انا انزلناه اي في ليلة القدر
وانما حم والكتاب المبين انا انزلناه فان ارجعنا للكتاب اللوح فكذلك
اي القران فالضمير لمتقدم لفظا   او رتبة وهو معنى قولهم متقدم
حكما   اي الشهرة بحيث لا يحتاج اي ضميره الى تفسير نبه في اللفظ
لانه نور على علم لا انظار يلتبس به   والمعنى قدرنا المفعول يجعل
منازل منصوبا على الظرفية لانها امكنة مخصوصة كالدار ولا يقبل
المكان الا مبهما   وقيل ان فاعل او بعض ضمير يحه وهو على حد
ضربته زيدا   نحو هو او هي زيد قائم هذا الا يحسن لانه الايون
ضمير الشان ويكون للقصة الا اذا كان في الجملة مؤنث عمدة نحو فانها
لا تعمى الابصار بخلاف الفضلة فتقول هو بنيت غرفة الاهي وحسن هي
عليه ذلك السعد في شرح التلخيص ثم ما المانع من ان القصة والشان
مرهود ان [illegible] كان فيكون من قبيل انا انزلناه   والثاني ان يكون
مخبرا عنه بمفسره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا الاول حيث كان الضمير
مفسرا بالحياة الدنيا ارجحهم الشي في نفسه ولا معنى له فالظاهر انه
متعين حتى توارت بالحجاب لانهم كانوا يتوقعون ذلك بعد ان يذكر
لهم انهم يجيئون من قبورهم ويحصل الجدال في ذلك فالضمير لمطلق
الحياة المفهومة من السياق   الضمير في باب نعم يحتمل انه للمرفوع
والمنصوب المفهومين من الفعل   اذا اعملت الثاني اما ان
اعملت الاول واضمرت في الثاني فهو متقدم رتبة لانه في نية التقديم
يلصق الاول   في ابتدا الكلام يعني قبل تقدم مرجع الضمير
ضربته زيدا فيكون من الاجمال ثم التفصيل وقال س في نحو هذا
انه نصب بتقدير اعني   اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم جعلهما الاخفش
صفتين للضمير ورد بان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وما الطف
قول

قول القايل

اضمرت في القلب هوى شادن   مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما اضمرت يوما له   فقال لي المضمر لا يوصف

وهو ضرورة على الاصح خلافا لمن اجازه في السعة وبعضهم اول
البيت بان ضمير به للجزا المفهوم من جزى وجزا الكلاب العاويات قيل
هو الضرب بالحجارة وقيل بل هو اشارة للابنة لان النوابح انما يسند لنحو
النباح ولا يسند للكلاب الا اذا طلبت السفاد وفي غيره انما يسند
لها النباح   ان عين مسماه مطلقا يعني عينه من حيث الوضع
فدخل العلم المشترك لان عدم تعيينه انما جاء من عارض الاشتراك
        ان دل بذاته على ذي الماهية ماهية الشي حقيقته تفسح
فيجاب السوال عنه بما هو فقولت لها من السوال اسم واعلم
انهم فرقوا بين علم الجنس واسم الجنس من حيث المعنى ومن جهة
اللفظ فالاول ان علم الجنس موضوع للماهية الحاضرة والثاني
للماهية من حيث هي بمعنى ان الاول موضوع بحيث اذا استعمل
دل على الماهية وحضورها فليستغني عن التعريف بال والثاني لا يدل
الا على الماهية فلا يستغني عن ال وهذا لا ينافي انه لا يعين الحضور
حال الوضع فيهما لانه لا يوضع لمجهول واستعمالهما في الفرد حقيقة
من حيث تحقق الماهية فيه عليهما وضعته في مجلس البسملة
وبهذا تعلم ان الاولى للمصنف ان يقول ان دل بنفسه على الماهية
الحاضرة واما قوله ذي الماهية فيفهم ان صاحب الماهية هو الفرد
فان اراد الفرد المعين فهو العلم الذي ذكره بعد وان اراد الفرد
من حيث هو فاسم الجنس يدل عليه ايضا بنفسه على ان الانسب
ان علم الجنس يدل عليه فيمكن الجواب بان ذي اسم اشارة اي هذه
الماهية الحاضرة واما الفارق اللفظي فهو اسم علم الجنس يمنع الصرف
لعلة اخرى مع العلمية كالتانيث في اسامة بخلاف اسم الجنس وهذا

في الحقيقة دليل على الاول لان الاول خفي لا يظهر بنفسه   وهو ما اشعر
اعلم ان تعريف اللقب والكنية يشتمل ما شمله متنهما والتحقيق ان يقال
ما وضع اولا بعد الاسم مطلقا وما وضع ثانيا فان اشعر بمدح او ذم فلقب
وان صدر باب او ام فكنية كنيل او ابن او بنت والا فهو اسم كما لو وضع له
زيد ثم عمرو   واشارة اليه اي اشارة حسية بحاسة البصر واستعماله
في المسموع من الاصوات والمعاني الحاضرة ذهنا مجاز ونقل بعض الافاضل
صدقة عن بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص انه قال لا مانع من انه حقيقة
فيهما ايضا فقلت المتبادر من علامة الحقيقة والمتبادر من اسم الاشارة
المحسوس بالبصر في بعض النسخ بعد الكلام على اسم الاشارة وقبل
الموصول ما نصه فان قلت لم قدمت اشارة المونث في الذكر على
اشارة المذكر ثم جئت باشارة المونث ثانيا فقلت كهذه وهذا
وهاتا وهلا قلت كهذا او هذه وهاتا فقدمت الاصل وهو المذكر
ووصلت النظير وهو هذه وهاتا قلت الذي دعا الى ذلك
ضرورة الاختصار فاني قلت وتثنيتهما والذي يثنى من اشارة
المونث انما هو تا لا هذه فلو قلت ما ذكرت لاحتجت الى ان اقول
وتثنية ذا وتا فان قيل فهلا قلت كهذا او هاتا وتثنيتهما
واسقطت هذه كما اسقطت غيرها من الالفاظ التي اشار بها
الى المفرد المونث لم يحسن تركها لما كانت تاجها التي تثنيت لم يجب
تركها انتهى وفي هذه النسخة نظر اما اولا فهو لم تعبر بهذا التعبير
الذي اورد عليه السؤال واما ثانيا فالجواب لا يتم لجواز ان يكون
يقول كهذا او هاتا وتثنيتهما وهذه فلا يحذف هذه ولا يفوت
الاختصار ولعله يقول لما كانت مشهورة لا يناسب [illegible] حذفها
لكن هذا لا يروج لانه الاعتراض وقوله احترازا ولما كانت تاجها التي
تثنت لم يجب حذفها حتى انه يقول لم يحسن او لم يناسب حذفها لانها اصل
واعراضها اخر يحتمل ان تكون الواو للعطف الجمل ويحتمل انها للحال
اي اضنا

اي اضنا العجها والحال انها معرضة بشير الى اتجها ذ اي لا معولا من
التوحد   يستعملون لكن عدل الى لفظ الرب لما فيه من مهابة المسمى واجلال
ان يعمل به غيره   فصل التكرار اقول لكنه ليس تكرارا محضا بل حسنا
للتلقيد   في سرد المشهور لا نحو ذا انا وذوات وام في لغة حمير   وفي نعت
الاشارة على الفاظ ما بعده ان معنى الاطلاق سواء كان في النداء او في غيره
مع ان اسم الاشارة لا يلزم وصفه لما فيه ال ابدا انه يتوصل باسم الاشارة
الى نداء ما فيه ال كما يتوصل باي وقد ينادى اسم الاشارة وحده وينعت
بغير ما فيه ال كما يظهر لمن راجع الاشموني وغيره عند قوله وذو اشارة كاي
في الصفة ليستعمر باب   المرفوعها تتعشرة اقول يحتمل انه جمع
مرفوعة اي كلمة مرفوعة وانه جمع مرفوع لانه وصف للمذكر غير العاقل   قمـ
يجمع بالالف والتاء سماعا لم يخسه معاملة المونث كايام معدودات
كما وقع نظما ونثرا في كتابة الازهرية ان قلت   ذكر مواد الازهرية
تمييز الثاني وانما يميع الاول او قال عشر بحذف التا قلت
حققنا هناك انه يصح ويحمل تذكير العدد المونث اذا كان جد كورا
والمراد بذكره كما حققه النووي ان يكون بعد العدد وتمييز المعشرة
مرفوعات فذلك وقيل كالعدم فلم يتم بقوله التنها سنن الوضوء ثمانية
ما اي اسم هذا جنس حقيقة بناء على ما حققه الرازي في حقايق
الامور الاصطلاحية فالجنس وقد سبق تقريره موضحا   قدم الفعل
فلا يجوز تقديم الفاعل خلافا للكوفيين والاخفش فان قدم فمبتدا او الجملة
في قولنا ما الجمال مشيها وئيدا   برفع مشيها لاحتمال انه كان محذوفة
في الخبر اي يكون وئيدا ويحذف فيهما ويسد الخبر ويروى بالنصب
اي تمشي مشيها وبالجر بدل اشتمال او قلت   هذا التعريف يشمل
زيد من قايم زيد قلت   اما على مذهب الكوفي من ان زيد فاعل
سد مسد الخبر فانه لا يشترط الاعتماد فلا ضمير فاما على قول
البصريين من ان زيد مبتدا مؤخر فهو وان كان قدم عليه شبه الفعل

واسند اليه لان الاسناد للضمير لا يعتبر في مثل زيد ضارب لكن تقديمه
كالعدم اذ قرينة الخبر التاخير والمراد بتقدم اصالة نحو قال العلامة
الطبلاوي عن السيد الصفوي ان التعريف غير مانع لدخول مفعول المفاعلة
كضارب زيد عمرا اذ كل منهما واقع منه فعل اه قلت ويمكن
ان يجاب بان المراد بالاسناد هنا الاسناد النحوي وهو ضم كلمة الى اخرى
على وجه الشان فيه الفائدة والفعل مع المفعول ليس الشان الفائدة به
ولو قال المص وهو الاسم المرفوع لخرج هذا واغنى عن الجواب
السابق الذي هو خفي يجتنب في التعاريف ان قلت كان يلزم
الدور لانه اخذ الحكم المتوقف على التصور في التعريف المتوقف
على كل ما فيه التصور قلت وضحت في كتابة الازهرية انه لا دور
لان الرفع هنا ليس محل الحد ولا يتوقف على تصوره المتوقف
عليه حيث اخذ في الحد بل حكم الاسم الاعم بعد ذلك وجمعت
العلامة سم في اخر كتابته على المحلي على الورقات تعرض لنحو هذا
فلله الحمد نحو علم زيد ومات بكر اقول صرح الشيخ خالد في شرح
الازهرية بان علم زيد من باب اسناد القايم غير الواقع منه قلت
وجهه ان الصفة يوجدها المولى في المتصف كالبياض والسواد
لكن انت تعلم ان اللغة تبنى على الظ ولا محالة ان العلم في اللغة
واقع من العالم كالضرب انه واقع من الضارب بحسبها الآن
بزيادة نظر ومعاناة هذا واما كان فهو من باب مات بكر او ضرب
عمرو فتمثال المص بالاغلبية في ذكره معهما وكان مراده الاول
واشار الى انه لا فرق بين ما يحصل فيه تراخ كالعوجة وغيره
لكن الاحسن لو اتى بدله بوصف من الاوصاف التي تحصل من
القايم غير الواقع اعني مختلف الالوان فكان يقول نحو مات بكر وضرب
عمرو وتشابه زيد ومختلف الوان ومن جملة التشبيه الظرف المستقر
نحو افي الله شك واعندك لمثال ما لا فلا مانع ان تجعلها مبتدا وخبرا

وفاعلا

اوفاعلا واخبر لكن الظ على الثاني ان الفاعل للمتعلق وهو لا يخرج عن الوصف
والفعل   شرعت منحها اي بعد ان ذكرت مقدمة النحو التي تنفع في تعريف
الاسم والفعل وعلامتهما فانك لو لم تعرفهما ما عرفت الفاعل بانه اسم اسند اليه
هذا ومما ليست حاجة النحوي اليه معرفة تعريف الكلام والتطويل فيه في اجزائه
من اللفظ والصوت والمقاطع بل نظرا الى تعريف الكلام السابق ليس قاصرا
على اصطلاح النحو بل هو عرف عام كما لدراية لذوات الاربع اذ الكلام لا يقال
عرفا الا للفظ المقصود بالفائدة فمن حلف لا اكلم زيدا كلاما لا يحنث الا به
مالم ينو مطلق المخاطبة او يقول لا اكلمه بدون التصريح بكلام لانه كثر
استعمالها كلمة في ما خاطبته   فضلا ثم غالبا ومن غير الغالب خبر
كان واسم ان ومنه الفاعل المنصوب نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج
الحجر وهو سماعي قال ابن مالك في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس   مع نصب فاعل رووا فلا تقس

وذلك لان رفع الفاعل لازالة اللبس كما يأتي فحيث امن فلا ضير
في نصبه ان سمع كقوله

مثل القنافذ هداجون قد بلغت   نجران او بلغت سوآتهم هجر

فهجر اسم بلدة ومعلوم ان السوآت هي التي تبلغها هذا على ظاهره فان
المنصوب فاعل والمرفوع مفعول وذهب بعض المحققين الى ان المرفوع
فاعل اصطلاحي والمنصوب مفعول اصطلاحي وقلب لان الواقع
بالعكس وكان يقول على حسب ما وقع منه او قياما به اغلبي وقيل
يقدر الاعراب منعا من ظهور الحركة التي جيء بها لظهور المعنى وعلى
الاول كان الانسب للمص ان يذكر في المرفوعات لانها اركان الاسناد
غالبا فيزيد قيد الغلبية ايضا ثم جعله المنصوبات فضلات مشاهد
عدل عليه ما سبق لنا في الجواب عن اعتراض المصنف.   لانها ان تبعة
في العمدة والفضلة اي فاخر التابع المتردد عن المتبوع بين فلا يقال
كان بتقدم تابع العمدة لانه ليس متعينا بل ذلك امر واحد متردد

[illegible]

في التنبيه ثم هذا الطرف في الجر ولانه بالمضاف واما المجرور بالحرف فناصبه
لانه منصوب بالواسطة   لا مر بين القول كلا الامرين موجود في اسم
كان وخبر ان بنا على قول البصريين انهما معمولان لهما من غير علت
بما كانا مرفوعين به قبلها فعاملهما اللفظي وقد يحصل اللبس فيحتاج
للفرق بين الخبر والاسم في نحو كان الضارب الان القائم الامس فعلى
ان الضارب اسم يكون معلوما لك فيحكم عليه بالقيام وبالعكس العكس
وكانه راعي نسخة هذا الواو اراد بالعامل اللفظي الناسخ لا الطاري
فانه يزيل حكم العامل المعنوي هذا وفي بعض النسخ ليس معناه
انها طارية على المبتدا والخبر في تحقيق التركيب وان المعنى يقول
اولا زيد قايم ثم يقول كان زيد قايما المراد انا نحكم بذلك تقريرا
من حيث ان الغرض الاصلي ثبوت القيام لزيد والتقييد بالمضي مثلا طار زايد
فاذا زال اللفظي وعاد المعنوي كان رجوعا للحالة الاصلية ولا يقال ان
المعنوي طار على اللفظي فازال حكمه بل يقال ان الطاري على الاصلي زال
تامل   لنحو زيد قام فنقول زيد مبتدا فان قلت قام زيد ففاعل
لامتناع تقديم الخبر الفعلي مع بقا المبتدا بحاله وخالف الكوفي فيهما
زيد قايم في الحقيقة فاعل مسند للضمير لكن لما كان لازما لحالة واحدة
في التكلم والخطاب والغيبة كان هذا الضمير كالعدم ذكره الامام السكاكي
عفا الله عنه   مخرج لمفعول مالم يسم فاعله لان الغرض من قولك
ضرب عمرو واقع منه ولا قايم به بل واقع عليه ومثل هنا لا يخفي الغوي
المعول عليها لظهور واما قولنا ان مصدر ضرب المبني للمجهول هو الضرب
بمعنى المصدر وبناءي الكون مضروبا وهو وصف لعمرو وقايم به فحقيق
لا ينظر اليه واما قول بعض الايمة الرضي انه خارج بقوله على جهة قيامه لان
المراد بجهة القيام وهو صيغة المبني للمعلوم فانما يتم لو كان ضمير
قيامه للفاعل لكن هو يوجب دورا باخذ المعرف في التعريف بل الضمير
لمطلق الاسم فلا اعتنا بما اسلفناه   والتعقيل يصدق وذلك لان

اسم

اسم الفاعل غالبا معتمدا او قد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي
وصف   واغني الوصف عن الفعل الاول فحذف فهذا الا انه ليس من التنازع
بعد التقييد فتامل   كالاختلاف المذكور اي بالبياض والحمرة والسواد
والظ ان المراد وغيرهما كالصغر وضده النقاوة قوله زاد بعضهم
في تعريف الفاعل ما اسند اليه فعل تام قال لاخراج اسم كان فاعترض
بان اسم كان لم يسند اليه شي واما كان مسندة لمضمون خبرها فمعنى
كان زيد قايما كان قيام زيد قلت هذا ارجح لكان التامة والا   هنا
في الناقصة فالحسن انه قال كانه لم يوجبها الاسناد اصلا بل هي
رابطة افادة التعلق بالزمن فقط او معه على حدث ناقص وهو كون
على هذه الحالة اي كونها في رابطة بين الشي وصفته فالحدث
الناقص هو الربط بين الامرين لعدم تمامه به وبهذا تامل واذا
تاملت ما سبق وجدت بين الفاعل اللغوي والاصطلاحي عموم
وخصوص وجهي يجتمعان في ضرب زيد وينفرد الاول في مفعول
المفاعلة والثاني في مات عمرو والله سبحانه وتعالى اعلم   قف
باب النايب اقول ذكرت في كتابة الازهرية اوجها سبعة في الترجمة
ولكن الاحسن انها موقوفة لا معربة ولا مبنية لانه غفل عن تقدير وح
ذلك الغرض حاصل وهو تمييز الكلام السابق عن الكلام اللاحق كما
حققنا في الاعداد المسرودة في كتابة الازهرية في باب المبتدا   نايب
الفاعل يعني نايبه في صيرورته ركنا اسنادا من حيث انه حق المبني
المجهول ان يكون مبنيا للمعلوم مسندا للفاعل ولا يعدل عن ذلك الا
لنكتة كالجهل او التجهيل وهذا لا ينافي انه بعد بناء الفعل للمجهول يكون
حقه الاسناد للمفعول ولا يسند للفاعل الا مجازا كما في نحو افعم
السيل وسيل منهو والاصل افعم السيل الارض اي ملاها فبعد بنا افعم
للمجهول حقه ان يسند الى الارض واسناده للسيل من الاسناد للسبب
لانه سبب في كون الارض مفعمة فتدبر   فاعله من اضافة المصاحب

لوجهين قال الفاضل كلاهما منازع فيه لانه مفعول لما لم يسم فلعله
صار عندهم علما على النايب الفاعل اه اقول هذا اوجه حجة للرديف الاولوية
يكون مفعولا او غيره اي لان المتبادر من المفعول انما هو المفعول
به لكثرة دورانه   في اسناد الفعل اليه بالفعل المادة من حيث هي
وان كانت للفاعل بهيئة مخصوصة وللمفعول باخرى كما هو ظاهر
ولما فرغت من حذف الاصرح في ان فعل وغيره ليس من عمل الحذف
ولا وجه لهما المانع من انه من غامه انه هو مما يوضح المفعول به
وان لم يكن للاخفش زفا الاصل في المفتوح بيان الواقع على انه عكن انه
للاخفش زعم الفاعل المجازي نحو بني الامير البلد فان الاصل
على الامير البلد فحذف الفاعل الحقيقي واتيت الامير منابه لعلاقة
السببية   وان ذلك لا يتاتى الا في الفعل الثلاثي بحذف الهمزة
عطفا عليه هذين اي ولا ريب ان ذلك التغيير لا يتاتى الا في الثلاثي
كما هو متحقق في هذين الوزنين ويحتمل انما التسرية ان لسبب
عدم الارادة هذين الوزنين نحو ذلك اي ما ذكر من الوزنين تامل
واوضح من هذا وهو اليق القصد لان الاول نحو فاعل لغير الفعل
المذكور   ان يرجع ومصدر وقتلت ان وصف الفاعل بحق نصب
لانه مفعول معنى لكن لا يخفى ان ذلك لا يكون الا بالسماع   فانقلبت
الالف يا الاولى فجمعت اليا الى اصلها اغفا اغفا قلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد تم الالف   من مصدر هو ظاهر ولا اعلم بينهما
المجرور هو النايب وجره على التحقيق كما ان التمييز هو لا المجرور
وجره بتعليل ظهوره عند نزع الخافض والجار واسطة فقط
كناية عن المصدر ويحتمل انه كناية عن الحق المترتب فيكون من تتمة   فانه
المفعول به لكن يحتاج لتقدير معنى نزلنا او دعهم آخذ الخار وهو
ان الاصل عن المقصود لا الكناية المترتبة   لان الخلق كلهم اهلا
تعليل للعلل به علة قبله   ترغيب العرفي العفو اقول وفي حسن الاتباع

بالدية

بالدية في قولنا فاتباع بالمعروف   دون الاول لان الضمير عليه راجع للمتبع اللهم
من الاتباع   من الظروف المتقدمة اي حتى يجري رفعها بالنيابة   المفهمين
اي التثنيين في الجبل مثلا   ثم ان تقدير لا يحتمل معنى لا يقبل فيكون تضمينا وهل
هو قياسي او سماعي خلاف حقق بعضهم ان الضرب وهو اشراب كلمة معنى
اخرى سماعي والبيان قياسي لانه تقدير عامل لدليل وحمل الكلمة المفهمة
حقيقة لانها مستعملة في معناها ملوحة لغيره او مجاز لانها اشربت معنى غيرها
واستعملت فيه اوجح بينهما هذا والظاهر ان يقال التضمين الحاق مادة باخرى
لتناسبهما معنى نحو شربت بما البحر رويت لان الري كيفية للنفس
سببها الشرب وهما ابتلاع الما او اتحادهما نحو احسن بي اي الطف
ولطف المولى واحسانه واحد فيما يظهر وقولهم اشراب كلمة معنى كلمة
اخرى يقتضي اختلاف المعنيين فلا يستعمل هنا وعلى ما قلنا
فنوع حقيقة تجوزا   واستدل المحقق لقول الاخفش لا اقول علق ان نايب
الفاعل ضمير في اي يصلح الرجل المعهود وتقدير انصب على الحال او في الاية
ضمير المفهوم من السيا قوله تعالى ان المفعول الثاني حاصل
و اي خبر فارسل والمستطر المنتشر   على اضمار التبيين
اي على انه تبيين ضمير التبيين واطل الحسن قال ذلك وقال ان الضمير للظلم
المفهوم من قوله وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وتبين
الظلم مشاهدة ما ترتب عليهم من العذاب
البرا حيث الجمع المسند وتلا ان لفظ عرم   ويستدعوا كلوني
ما ابوا ضيقها ولعلها في اخر السر واعا يقال الشاذ في كلام عربي ومن غيره
عرني من الفا النحة ولم يمكن تاويله فالنا وبه متبنين على السند
ولعل الشيخ اراد بالشاذ هنا ما خرج عن اللغة الفصيحة المشهورة
لانهما علمانا نحو ابحرد الابيض وان المبتدا محذوف والخبر ابيض
وهو مجموع من معنى ايمانا كاملا وحذف القيد تقطيعا على دابس
هناعت استغنى من الشيخ ولانا نقول ان الايمان يزيد حال المعصية

ثم يعود لاقتضائه انه لو ملك حالها يعود غير مومن   بفتح السين هو
الفعل وبالكسر المكان . والمجازي نحو الشمس قيل معنى كون تانيثهما
مجازيا انه خلاف الاصل اذ الاصل ان للمونث فرجا ولك ان تقول هو
مجازي بناء على الاستعارة وذلك ان النحوي يطلق عليها مونث
لشبهها بالمونث الحقيقي في استعمال العرب فتامل   عنه فهم صدق
البابين وهل هي اولى لان التانيث من نفس المادة او ان تانيث
لان الاولى اليها لافادة المعنى بخلاف   ان اخر الحديث منهما
تخلف المهتدي لنيل ما يعيه
نسيت عهدي ولم يفقا عو تغني بنيها الضلال والمغتري بجود
وانت انما اسند الفعل الى الجمع نحو اتته فصناعة النحو انما هو   [illegible]
مسند للجمع لا لفقه صرحوا بان الجمع من باب الكلية فالاستناد
اليه ليس من حيث انه جمع بل للاحاد وقيل لك قام الهنود في قوة
قامت هند وهند الخ ان قلت ما ذكره المصم جار في جمع المذكر
والمونث السالمين مع وجوب التذكير في الاول والتانيث في الثاني
قلت نعم لكن لما سلم فيهما بنا المفرد التابعة كالمثنى   ومن
الوجوه منها ان الظرف يدل ... الضمير وكانه عدل عن التفصيل
بينهما بالنحوي والنقاد ان البدل يلحق المبدل منه
عن العوامل اللفظية كما نعلمه انه يلغو بعض الزائد لادخال
نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله وكانه راى ان الزائد
كالعدم   مخبرا عنه خرج الاعداد المسرودة فانها مجردة موقوفة
كما سبق   هل من خالق غير الله فخالق مبتدا مرفوع بضمة
منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد وغير الله صفة والخبر محذوف
اي لكم وهنا اظهر من قول بعضهم ان غير خبر والصحيح انه لا خبر
خبره لان هل اسند دخولها على المبتدا خبره فعل لانها اذا دخلت
على جملة فاعلة لما تبسره المذكور كما قالوا في هل زيد قام وتعالى
يمكن

يمكن ان غير فاعل اغنى عن الخبر وقد اعتمد الوصف على الاستفهام فيكون
من الثاني وكان المصنف حمل من الاول لانه ليس القصد الاستفهام عن
الخالق الغير الله بل عن وجود خالق موصوف بغير الله فليتامل لانهما
متلازمان في المعنى لاحدهما   وهو لا يتبدا هذا من جملة اقوال
ومنها ان المبتدا او الخبر ترافعا ومنها غير ذلك قيل والخلاف لفظي
اذ لم يتم له ما اعترض به بعض المشايخ بانه لم يقرع في نحو قوله تعالى قال
اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم فان قلنا انهما ترافعا فانت معمول
لراغب فيصح تعلق عن الهتي براغب وان قلنا المبتدا مرفوع بالابتدا
فهو اجنبي عن الخبر لا يفصل بينه وبين معموله فمعموله محذوف
اي اترغب عن الهتي اه قلت   انتصبا فاعل اغنى عن الخبر
هو معمولا جزيرها فالاولى التمثيل نحو ضارب زيد في الدار والمرفوع فيه
مبتدا على الاصل لعدم الاعتماد   ومثل تسمع اي لفظه على حذف ان
ونسبق ان البيضاوي يريد انه تسمع نفس مستند الا انه اريد به المصدر
المستقبل فهي اسم كالمصدر   ولم اقل الاسم لكن القوم عبروا به واما
الا صولوتا وبله   لابد ان يعتمد على نفي او استفهام وعدمه قليل
عند الخلاف للاخفش والكوفيين وله تصحيح قوله
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت
لما ان بنو مبتدا مؤخر وله يقال له يخبر بالمفرد عن الجمع لانا نقول
فعيل على صيغ المصادر كالنهيق والصهيل فيخبر به عن الواحد وغيره
قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الشاعر
هن صديقا للذي لم يشب   فليس لك ان تقول نحو قائما
مبتدا لفظا اذ يعرب القائم مبتدا ثانيا والجملة خبر المبتدا الاول وان
هو مبتدا محذوف لانه لا يستقل بالفائدة قاله ... الاولى الوصف
لا لمفادات تتطابق مع مرفوعه في الافراد جاز كون المرفوع مبتدا
موخرا او انه فاعل اغنى عن الخبر ... التثنية وجمعا نفي الصور الاتية

لغة اكلوني البراغيث فان افرد الوصف مع تثنية المرفوع وجمع تعين الثاني
لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا بخلاف الفاعل الثانية فقد يغني عن الخبر
مرفوع وصف اضيف اليه المبتدا نحو قول ابي نواس

غير ماسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن
انما يرجو الحياة فتى ... عاش في امن من الاحن

فقوله على زمن نائب فاعل ماسوف اغنى عن الخبر غير كاف في المعنى لم
يتعرض لذلك لقلته او لان المضاف والمضاف اليه شي واحد فاصبح ما
مركب اضافي فكان المرفوع للمضاف على اني اقول يمكن ان غير خبر لمحذوف
اي انا غير اسف اسم فاعل بمعنى اي حزين ومتحسر واقول يجاب
بان ماسوف مفعول انما بمعنى فاعل على حذف يا مستوف اي متاسف
نقصه على هذا يكون نفيا لانه تسلطه هو نفي خاص بخلاف الاول فانه
عام اي لا ياسف على زمن تامل   ولا يبتدا بالنكرة بخلاف الفاعل
فانه يكون نكرة نحو جاني رجل وقول ابن الحاجب ان الفاعل يخصص
بالحكم المتقدم عليه فيه انه حيث كان الحكم هو المخصص فقد ورد على
غير مخصوص والفرق بين الفاعل حيث جاز تنكيره بلا مسوغ والمبتدا
حيث لا يكون الا بمسوغ ان المبتدا اذا سمعه المخاطب نكرة نفر عن الحكم
لابتدائه بمجهول بخلاف الفاعل فانه يسمع الفعل اولا فاصغى للكلام فذكر
جميع ذلك الله منه حسن حاشي الكتاب رحمه الله يعني المطول اقول
كلامه يقتضي انه مع تقدم الخبر كان ذلك مسوغا انه يريد رفع النفرة
مع انهم قالوا لا يكون مسوغا الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا المختصين
او جملة لنا قال ان المسوغ انما هو الخبر ظرفا او نفيه من ان
المتاخر لا يكون مسوغا لانه لا يرفع النفرة عن المجهول ولهذا كونه الخبر
من خوارق العادة اللهم الا ان يقال هذا المسوغ نكر بالنسبة الى الرجوع
ثم اعترض عليه بن الحاجب بكلام دفعه بان معنى قول ابن الحاجب
ان الفاعل مخصص بالحكم المتقدم ان تقدم الحكم مسوغ لوقوعه نكرة
لكونه

لكونه مع تفرغ المخاطب فيرجع للفرق الذي قاله ولنا في هذا المقام
كلام نفيس جدا في كتابة الازهرية مع العلامة سيدي شيخنا الصفوي
وزيادة على ذلك فاطلبها ان شئت   وعلم مما قلته عموم من
اما الخصوص فللوصف عموم واما العموم فلان المراد كل عبد مؤمن
بخلاف رجل صالح جاني فليس الا الخصوص تامل   ترجع الى الخصوص
والعموم انظر ما يصنع في وقوع الخبر ظرفا وتقدم لام الابتدا   اذا كان
اي الاسم المصاحب لكان المعمول لها وكذا قولهم خبر كان نحو هذا
ان اطلاق الخبر عليهما باعتبار ما كان فتسميتها مثلا والا فالسلام عليك
وهو ان يكون ماضي يزال الخ جمعت الثلاثة في قولي

اهل ما من لا يزال محبا ... ارحم اللهم من يحبه لا يزول
جاز عقلا بل لا يزال الخلفا ... فامنحنه قربا بطه الرسول

هذا الحشو كتبته في حاشية الازهرية ثم رايت احسن منه اذا قولي

يا رحيما مع لا يزال رحيما ... ارحم اللهم عبدا لا يزول
بالذنب لا يزال اختلاطا ... فامنحنه عفوا بطه الرسول

بعد ما فيه تامل لان كان انما حذفت بعد ان المصدرية فقط وانما
زيدت بعد حذف فعلها عوضا عنها وكذا يقال ان الشرطية في قولهم افعل
هذا الا الاول واعلم ان الكتاب تنص غيره قال ناصر التحقيق اللقاني
ولما حذف الا اضمارا كان بل المتنفي المجهول خبرا بجعل النقط وما على
حد اما انت يعني الشيء فليتامل   بعد ان ولو التنبيه بها
لكونها الجواز الشايع المشهور اقول فتحرف كان في غيرها عوض له
شواهد فاي انا لها اتيت له كان فيه سواه   مهما اي محركة الهمة
للاعتناء بها   العباس بن مرداس احد الصحابة رضي الله عنهم وانما عليهم
في الشيخ عبد الحق للاخفش وبحاه كثيرا اخرشي سلم   ازرع الا وجع
ويجوز رفعها بعد حذف كان وخبرها في الا وما اي كان في علم خير وقيمها
بتقدير فخير ونحبا او يجوز عكس ما قال الشيخ وقد لا نقطع المتنامل   انا

بعد النون ساكن اي لانها تحركت لالتقا الساكنين فتقوي بالحركة فلا
يجوز حذفها وفي الحقيقة المدار علي السماع والا فكانت تحذف
ابتدا ولا تحركها [illegible] في كان زايتك وهي جواب قولهم فعل
لا فاعل له وكذا افعال اخر منها قلما وكثرما وقصرما وطالما وقلّ
والظم في هذه انها ليست افعالا لانها انسلخت عن الفعلية وصارت
اداة نفي بمنزلة ما وقد اوضحت هذا في اول الكتابة الازهرية وثمة
بقية الافعال فارجع اليه ان شئت وللبحث كان وقالت هنا
دقايق فايقة لا مانع من ان دام زيد صحيحا من النواسخ لا انه
لا مانع من ان [illegible] فاعل ونصب علي الحال وفرقهم لا دليل
عليه اشار المناربة بتغليب اصطلاحي والا فافعال الشروع
اكثر ولعلهم لا اختلفوا ان كان اشتهر اوام الباب فغلبوا اقسم
لترجيه وهو انشا وما بعده وما قبله اختبارات
كالاقتران بان وعدمه ذكره اصحابنا وكونها افعالا بالاحكام
علي ما تقرر في محله ضمير الاسم
يعني وهو الخبر المحذوف وتنكير معمولي
الكلم انه وما بعده معمول المستنا نفا ويشترط في عمل لا تنكير
معموليها وعطفه علي ما قبل بحاصر المتبادر يفيد انه من شروط
اعمالها من بين الثلاثة الا ان يقال المعني الشرط المضاف للعمل
الاجمال فتامل فانما قدمها هنا اهتماما بها لطول الكلام
عليها وتقدم في المتن لان لا اتفاق الجمع عليها بينه احداي
وبينه انما تضاف لمتعدد ضربنا اي ان اعرابي صريح في العمل
وان كان احتمالا في العمل فالمراد بالصراحة انه يكون اعراب العامل صريحا
مرتبة مشتغبة بالاضافة وقوله وجيم خير مرتع والمرتع محل ترتع
فيه الدواب وتاكلها والوجيم ردي الطعم اصله السي الحين
افاد انه يشير الي ان المعذ ومن حين كما هو الكثير لا الاولة لتنقلا
اي بالله وحكمته لحكمه منحكمه

ما عابت

ما عابت الحر الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح
ومنها
اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
ومنها
الا ادعي لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم
ومنها
ان الطاف الهي لي قالت حلا منكا
لا تضيقن ذرعا بامر انا اولي بك منكا
ومنها
يا قلب انك من اسما مغرور فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير
استنفذ لا انفك حبا واضربه فبينما العسر اذ دارت مياسير
الي غير ذلك مما لو استقصي فلا [illegible] ولذا واجبة الفتح لانها
في محل مفرد مبتدا او خبر وما قبلها خبر مقدم وهو اذ واذا
وحيث لعل الاولي حذف اذ لانها انما تضاف لجملة فعلية فلا يمنع
بعدها ان بفتح انه ولو كسرها فالكسر ظاهر والفتح علي انها
في محل مفرد مبتدا لخبر محذوف وانهما اصل في الجملة جواب الشرط
او مضاف اليها اذا الفجائية وهي حرف او ظرف عامله محذوف
تقديره فاذا قام زيد فاجأت وقت قيام زيد فانما تضاف اذ للجملة
اسمية فقول العرب كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو اياها تقديره فاذا هو هي ساويها ومعا الحذف الفعل فانفصل
الضمير والتاخير فاذا هو هي وانكر سيبويه الاول في مجلس البرمكي
قيل انه سبب موته ما بسطه المص في المغني فقليتاذ يد خبرا
عن قوله نحو اول قولي اني احمد الله لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه
وفاعل القولين واحد او اول الا حاجة ... الا انه حيث كانت
القول خبرا عن القول بالمبتدا اغني عن الخبر معني ولا يتصور ذلك
بداهة الا اذا كان الفاعل واحدا والكسر اخر وعلي الكسر فالجملة

محكية بالقول لان المراد ان القول نفس هذه اللفظ وليست معمولة
للقول اي ليست منصوبة به فلا ينافي ان الخبر مرفوع بالمبتدا وفي
ذلك قال اخونا الفاضل الشيخ احمد السجاعي

ايها الحاذق قد حار فهما … في علوم كالشمس نورا اضا
جملة حكوها بقول … ولم تعمل له ما الذي يرى اخفا

فاجبته بقولي

بان فيها عمى بنظم كدر … لاحسنا نظم الفو بها
بدا قولي الحميد لزكي … مخبرا بالحاكي يجلو العما
قال هذا المحقق بن هشام … في كتاب يسمى اللبيب عنا

خبر
لا هو محمول لها انظار اسمها منونا او مبنيا عند غير من اعمله
فيقول مرفوع بالخبر ووجهه انها لما تجردت عن العمل في لفظ الاسم
مع كونه بلصقها فنوعنا الخبر اولى   فيجب تنكيره لانها لنفي
الجنس اي لنفي افراده اي نفي بعض الاحكام عن جميع افراده وهذا
لا يعقل في المعرفة لانها شخص كذا قال الرضي لكن له يجي انه
لا يتاتي في نحو علم الجنس من المعارف   ولو عرفا بخلاف اذ لات
لا انما عملت بالحمل عليها وهي اضعف والجامع التاكيد فان هذه
لتاكيد النفي وتاكيد الاثبات وقيل هو من حمل النقيض على النقيض
ناصبة هو فقولهم نافية من الاسناد لما هو لا لا لنفي الفاعل
حقيقة المتكلم   وتستعار للدعا بجامع مطلق الطلب
ان لا تسجد علما ان لا الاصلية علي حذف حرف الجر وهو باء المنع
اي ما منعك من امتثال امري بان لا تسجد والباء راجعة للمنع
لكن ما قاله المص انسب وانظر ما فائدة زيادة لا في لئلا يعلم اهل
فايدتها الاشارة الي شدة خبثه بحيث لا يسند اليه فعل السجود
علي صورة الاثبات بل علي صورة النفي وكذا قوله انهم لا يرجعون اي
ان الرجوع ممتنع عليهم الامتناع بحيث لا يسند اليهم الا منفيا
والله

والله اعلم باسرار كتابه فاستغفر الله العظيم   وحرام اي ممتنع عادة
ان قلت احمل على الامتناع الشرعي ولا اصلية والمراد عدم رجوعهم يوم
القيامة ممتنع بالسمع قلت لا يناسبه قوله بعد حتى اذا فتحت
ياجوج فانه غاية لامتناع الرجوع فالمراد بالرجوع في الدنيا   لا على
سبيل الاحتمال اي كما في العاملة عمل ليس وقولهم فيها نافية للوحدة
اي احتمالا مرجوحا والا فالنكرة في سياق النفي ظاهرة في العموم
تتعدد بمثل اعربتا ومثل المعرفة بكلي فالمراد بالنكرة مطلق نكرة
طيبة ومثاله بحسن رجل حسن الوقف لما ورد افضالكم علي كما قالوا
لن نعود نموسي اي لكل جبار فتها زوجا او لو احا ثمانية على جبل
كريم   وهو لام الدعا اي انه يدعو الله بان جميع الناس لا فداه
غير مستحقب المستحقب الحامل في الحقيقة اي الحرج والمراد
لا اثم علي في الواغل من شراب الناس بلا دعوة   ما لا يعقل اهميه
المراد لا يعقل علي الوجه الاكمل والا فالمنقول فصل لا تتوقف علي
الغاية او المراد انه لا يعقل محققه في الواقع الا معه وان لم يلزم
ذكره وقد بينا فتنا انتفاء الرماد فليتامل ذلك   منها باب
الاشتغال وتمم بتوابع المنادي   ولهذا افردته اوقول
لم يفرده لما علمت ان قوله والمنادى عطف على قوله باب الاشتغال
الذي هو من تتمة المفعول به ولعله نظر للصورة الظاهرة
فتامله   فيا حرف تنبيه اي بحسب الاصل وليس حرف ندا
لان الندا مفهوم من ادعوا واما بعد حذف ادعو فيا للندا وهو
قول الاكثر انها كالنائب وليست ندايا حقيقيا اذ لا تنزع فاعل
هذا وقد ذهب بعضهم الي ان المنادي منصوب بيا لنيابتها
عن ادعو ع اذ دعا المص ان الحرف للتنبيه بحسب الاصل
فقد يمنع في غيرها من حروف الندا اذ الزيادة للتنبيه   والمنصوب
باضمر ادعو الاشبه يقول فيما ياتي والحامل علي ذلك مجاز او وضع

قوله بكلية بالكلام كما [illegible]
منع نقضا بما وقوله ولا [illegible]
يعني ولدينا عند الدين
[illegible]

او بيان انه يقدر في كل مقام ما يناسبه فيقدر امدح معاشر الانبيا
واخص ايها العبيد وابين بني نهشل وما قاله المص صحيح ايضا وهو
المنقول لا نورث حكمته اذ نسبة الامة كلها النبي او احدة النبي
اولى بالمومنين من انفسهم فلا يختص به الوارث ولئلا يتمنوا
موتهم فيهلكوا وايا ظاهره انها في محل نصب باخص وهو قول
وقيل بل هي منادى بحرف محذوف والاصل من نداء الانسان نفسه
وعلى كل فقول المص في تفسير انا افعل كذا ايها الرجل مختصا من بين
الرجال احسن منه وليس القصد انها حال او يا انت ايا في النحو
وليس لازما فقد يكون باعتبار نحو اياك والاسد اصلها باعد
نفسك من الاسد فحذف الفاعل والمضاف فانفصل الضمير
وحذف من فنصب الاسد وانت خيرا فالتقدير انت وافعل
خيرا ويحتمل ان خيرا مفعول مطلق لانته اي انته انتها خيرا
وعلى كل فهو اشارة لشبه المثل وكثرة الاستعمال المؤكد لعامله
قد يرد عليه مفيد التفصيل كاما منا بعد واما فدا او مفيد التشبيه
كلي بكاء ذات عضلة والمؤكد لجملة هي نفسه حقه على الف
عرفا او غيره كانت ابني حقا وكانه يريد الاخير نبيا والاول نفس
المؤكد لعامله اذ التقدير تمنون منا وتفدون فدا او التفصيل
من اما واعترف عرفا وحقت بنوته حقا ويريد بالمؤكد
ما يفيد مجرد معنى عامله لا المؤكد المشهور الذي يمتنع حذف
عامله ويدخل التشبيه في مفيد النوع يتم عليه اي
بحسب الاصل والا فالمفعول هكذا المثبت درهته المفعول به
للكثرة دورانه والمطلق انما يطلق عليه مقيدا بالاطلاق
ولكنك فعلت به فعلا بما يتوهم انه لابد من وجوده قبل
الفعل وليس كذلك اذ يكفي ملاحظة ذاته في العلم تسليط
الفعل عليه فعلم انه جعل السموات في خلق الله السموات مفعولا
به

بليس شيئا كما قيل على ان المعدوم ثبوتا في نفسه كما هو مذهب الاعتزال
وردت ذلك ايضا كما في غير هذا المحل كرهت الفجور الفجور فحذف مفعول
به لانه توكيد للمفعول به ويرد عليه ضربت الضرب الضرب وقد يقول
موكدا للموكد موكد منشار اليه في الفاعل وقوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا اما ثانيا وبل اضافة اي اطماعا او ان عامله اريكم الملزمة
من يريكم اي يجعلكم رائين والاول اقبح دلت الكلمة على التعليل
فيه تسمح اذ الدال عليه اللام وقال فيما تقدم وعجبي في تعليل
ولم يقل وتجب فيه لانه اذا فقد شرط فليس مفعولا له فليتدبر
بل كل مستغن لمفعول به لكن بعضها وهو ترغبون ان تنكحوهن
مفعول بعد التوسع بحذف الجار ما لا يختص بمكان بعينه
هذا استعمل المتبادر منه انجعلها فيه استقلالا نحو كوت
مجراها اعلم انك اذا جعلت مجرى مبتدا فاليمين ظرف معمول
لمحذوف هو الخبر والمجرى مصدر بمعنى نفس الجريان لانه مستعمل يصلح
للزمان والمكان والحدث والمعنى جريانها حاصل في اليمين فان
جعلت مجرى بدلا من الكاس فان جعلت المجرى بمعنى الجريان
تعين ايضا ان اليمين متعلق بمحذوف والاخبار صحيح
بالنظر لكل من البدل والمبدل منه اذ يصح الكاس حاصل في اليمين
والجريان حاصل في اليمين وان جعلت المجرى بمعنى الجريان في المعنى
نفس خبر كان نحو الاخبار بالنظر للبدل دون المبدل منه اذ يقال
محل الجريان هو اليمين ولا يقال الكاس اي اليمين تامل ما قلنا
ثم انظر عبارة الشارح فانها صفته فقوله واليمين ظرف مخبر عنه
يعني انه متعلق بمحذوف خبر كان اي مجراها اليمين اي حاصل
في اليمين والمجرى بمعنى الجريان كما استعملناه وقوله ويجوز
كون مجراها بدلا من الكاس بدل اشتمال فاليمين ايضا ظرف
لان المعتمد بالاخبار عنه البدل لا الاسم فيه نظر لان قوله

ايهم

يفيد ان الظرف متعلق بمحذوف خبر كما هو الوجه الاول وعلمت ان
الاخبار صحيح بالنظر لكل من البدل والمبدل منه فلا حاجة لقوله
لان المعتمد بالاخبار عنه انما هو البدل لا الاسم اي اسم كان المبدل
منه وقوله ويجوز في وجه ضعيف فيه انه لا وجه للتضعيف وقوله
وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل منه لما بيناه هذا
ما اقتضاه فهمي القاصر واستغفر الله العظيم لانه ليس
باسم نبي عليه حضيده انه لا بد من رفع الفعل لانه لو نصب لان
نصبه اسم مؤول من ان والفعل وهو مفعول به اه قلت
المشهور في مثله انه معطوف على مصدر متوهم اي لا يكن
منك نهي عن خلق واتيان مثله ولا يغير بما مضى لا مع ولا بد
في المفعول معه من انه اسم صريح ولا ينقلب في المؤول المصدر
فقد قيل بانه سماعي وقال ابن مالك والمحقق انه علي بلا ضعف
احف عما في مغني هاكه اعلم ان هنا الواو تفيد مصاحبة
ما بعدها للمعمول لما هو العامل فيه على ما تبين سترى والنيل
فعلى الاول انته مع ابيك وعلى الثاني استر مع ابيك
وعلى الثالث استقر لك مع ابيك فهو المتبادر ويعني
انه استقر لك انت وابيك او المصاحبة مع ضمير استقر
هو مع ابيك لك وذلك لان المصاحبة اما مع المفعول
او مع الفاعل نحو استوى في واجمعوا امركم وشركاكم
ان الامر المعنى امركم مع شركاكم ونحو اذا اعجبتك الدهر
حال منه امري فدعه وواكل امره واللياليا معناه دع امره
مع الليالي لانك مع الليالي تشيع امره فتامل وقوله الا انت
لحين وزيد امنه المصاحبة مع الفاعل وضد اي صريحا
او تاو يلا كجاز زيد بيض اليوم رمينا يمسكنا بها الكرومي ومنه
الحال في نحو جاء زيد والشمس طالعة او والجيش مصطف اذهو

في تاو بل

في تاويل منكر او مجازيا واوضح منه منها مصاحبا طلوع الشمس واص
واصطفاف القوم فهي حال حقيقية وقيل بل هي حال سببية
والتقدير طالعة الشمس معه وقال الصدر الافاضل تلميذ الزمخشري
الحال مضمون معه او مضمون الجملة يعني ما تضمنته ولكن
وليس المراد المضمون المشهور المقابل للمفهوم فتسمع منا هنا
فالمراد بالمصاحبة المصاحبة ولو في المثال اشارة الى ان المدار على
اتفاق المعنى اتفق اللفظ او اختلف ولو كان المراد المصاحبة
الذي هو فوق التبسم لكانت مما لا ينتظم انا ابن دارة معروفا
اختلف في نحو هذا اهل الفاضل المسند التضمنه معنى الفعل
اي انبه لك على كوني ابن دارة حال كوني معروفا بها والخبر
اي منسوب لدارة حال كوني معروفا او محذوف اي مصلته معروفا
او نجد بي معروفا وهو المشهور وعليه مشى في الالفية فقال
واضمتي لان الفعل لا يرفع ونصبت ضميري انفعال متحد من
الافي باب ظن كما في المغني وهو اله فهو يعني في الصفة
اما المقصنا فالاقصح تذكيره كما تبينه عما ذكره تعد حاكم بالجر
اما على فاعل حضر ولكن للضرورة لان قبله
عما حكم ود امثال اسير لنشربها القوم بين الصرائم
ذكره المحقق الدجوي في الشواهد وهو مبني على ان الضرورة
تصير حركات الاعراب ولا اعلمه الان او انه بدل من ضمير جوده
وفاعل حضر ضمير حاكم فصلم اي نحويه وهو ما زاد على
ركني الاسناد ولو توقف عليه المراد نحو وما خلقنا السموات
والارض وما بينهما لاعبين لله دره فارسا قال الشيخ
على المغني لا مانع ان حال اي انما تعجب من حال نحو سنة
تمت به ذكر انواع الحال اي وهو شيء تمام الحمد والا لما كان
جامعا منه اشبين اما منه اسم وفعل نحو انا الضرب موقفا

بالعترب مثلا فهي مؤكدة لعاملها لا للجملة وكذا ان كان مشتقا لان المشتق
عامل   وعاث عمرو وظاهره انه من العوث مثلا كالحال من الثوله
مع انه من العتو والفعل عتي بالكسر كما بالقاموس ولعله اسم فاعل كالقاضي
فتامل   علي واحد من امور ثلاثة لان العامل في الحال هو العامل
في صاحبها والعامل في المضاف اليه هو المضاف فيجب ح ان يكون
عاملا في الحال او انه جزؤه وكالجزء في صحة حذفه فيكون كالعدم
وعاملة العامل في الحال كانه عامل في صاحبها المضاف اليه ويفيد
هذا انه لو كان عامل المضاف في الاخيرين لا يصلح للعمل في الحال
لا يلتفتان فلا يجوز وفرق الشارح ضعيفة ثم لان عامل الحال
هنا الابتداء وهو ضعيف لا يعمل في صاحب الحال والحال
كما ياتي فتامل وحرر   في صحة حذفه اخذ هذا او ما يغني
يفيد انه لا بد في الجزء ايضا من صحة حذفه   والثالث ان
يكون المضاف عاملا في الحال منه على الظ انا ضارب زيد امس
مجردا وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل في المفعول به
فهو يعمل في الحال لانه كتاويل الظرف فاعتبر لذلك في حال الكذا
فيكفيها رائحة الفعل الا ترى ان العامل المعنوي يعمل فيها ومع
اتحاد العامل في الحال والعامل في صاحبها وان كان عامل الحال
منه شبيه بالفعل وعمل في صاحبها من حيث انه مضاف ولكنه
اختلاف في جهة العمل لا اختلاف العامل خلافا لمن يقول بمنع ضرب
زيد عمرو قبيحا وبكر احسن وقد اوضحت هذا المقام هو
في كتابة الازهرية   حال من الكاف والميم بناء على ان
مجموعهما هو الضمير   وصح لم ائه ان يعمل لان المعنى له
هذه الامعني لم فالاحسن انه مصدر ح   لانما التفسير لنوع
ثابتا فليس المراد به صحة المعنى   هذه احوال اه الى
الكثير الغالب   مفصلة حتى انه ما نظر الى ان المشتق انه

مبين

مبين عند الله تعالى وعند من خصه به وقيل هي مستقلة نظرا الى المحبوبين
حال من الزرافة الاولى من بدلها   والعامة تنصبها قبل بل هو تابت
عربية ايضا   بيان منصوب بالكسرة لانه جمع بنية بمعنى الجماعة اي
جماعات ثم جعل هذا من مصحول ربما فينظر مع قول ابن مالك
الجود في سر وفي   مصدر تاول بلا تكلف
مشتقة هي جميع من الجمع اي مجتمعين   الاول فالاول الكلمة
الاولى منصوب على الحال والثانية عطف عليها والحال في المعنى
مجموع الامرين اي مترتبين على حد بابا بابا والرمان حلو حامض
ويقولون للاول حال والثاني من اجل حمل الكل على الجزء كما منع صرف
هريرة للتانيث والعلمية واعا العلم مجموع ابو هريرة   اي الاول
العراك ظاهره ان العراك صفة لمحذوف وليس كذلك بل هو مصدر
مؤول بالصفة حال اي ارسلها معتركة اي مزدحمة ولعل قوله
اي الابل تفسير للضمير في ارسلها   الجما اي الجماعة والغفير
الساتر للارض من كثرتهم والغفر الستر   لمية موحشا طلل
جعله حالا منه طلل المتاخرين اعلى قول من يجي الحال من المبتدا
والجمهور يمنعون ويقولون هو حال من الضمير في الظرف لان
العامل في المبتدا الابتدا وهو لا يعمل في الحال ويجب اتحاد عامل
الحال وصاحبها وكذا الاتاني من الخبر الا ان يصلح المبتدا للعمل نحو
وهذا بعلي شيخا لتضمنه معنى اشير وهذا هو الذي ينبغي الجزم
به   لنفسه اي وموعبة كما في المحول عن الفاعل او ابتلاء غير
كما في المحول عن المفعول   والتمييز والتفسير استيناف والظهر
لان المراد به اولا احد المنصوبات وثانيا لفظه فلو لم يظهر له
الا بالاستخدام   ثلاثة امور ولم يجعل الاسم من الامور لانه
جنس مشترك   في كونه منصوبا صفة لا بوحيثية من الحد بل من
ذلك هنا معا في المنصوبات   احدها ان الحال انما يكون وصفا

نحو هذا ابهم منه ذكر الوصفية في حد الحال والسكوت عنها في حد التمييز
فالثالث ما في النسخ الملحقة ما سبق له من ان هذا اسما نحو حقيقية
ان تشبيه بالوزن يعني بحسب ما تحمل اللفظية فيه   وذلك يتاتي
بالمفرد يعني كما ياتي بالجمع لمن ثم ورد فيه في قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا   ومن لا تتحول على الحال يقال هي بالتبنية ومن زائية   فتنبه
تعبير انتباعه انما على بدل الاشتمال لان العامل يستغرق الاستثنا
المنقطع واما بدل البعض انما هو انما عامل مستحق كما يتوك الكوفيون
ان تجرد التفريغ اي تفريغ ما قبل الا لما بعدها المصحح عمل العامل
في التابع احترازا عن نحو ما زاد هذا المال الا النقص فيتعين
النصب لانه يقال زاد النقص وتحقيقه ان المراد بالنقص القدر
الذي نقص وذهب وحصل منقطعا لان المراد بالمال الموجود
الحاضر والمال فاعل زاد فالمستثنى منه مذكور كما هو الموضوع وقوله
لا يقال زاد النقص لانه بمعنى لمثل الناقص على ما علمت في معنى
والناقص ما كان ناقصا لا يكمل وحينئذ فليس التصحيح هذا
الاستثنا ثبوت المنفي لما بعد الا لما علمت بل التصحيح مجرد
الاخبار بالمستثني هكذا ينبغي ان يفهم ولنا كلام اخر صحح الحمل
على الابهرية   اي النقص انظر التصحيح في قولهم ما قام القوم
ليس زيدا الحمل على زيد بانه ليس هو البعض القايم لان الحمل
على البعض بانه ليس زيدا كما يقتضيه هذا الا ضرابه وانما
فلازما لكن الملحق بحث لفه كما ذكره وهو ومن الناس من يعبد الله
على حرف حيث قالوا من اسم بمعنى بعض مبتدا لان المقصد الحكم
على بعض الناس بانه يعبد لا على من يعبد بانه بعض الناس
فتامل   ومثله قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم حيث رجح الفخر
للبيان لم يحتج لذكر شيا فالا ان المراد بالاولاد او لا للاطلاق وقوله
للذكر مثل حظ الانثيين اي للذكر منهم هنا المطلقا اذ كان ذكر وقوله
فان كن

فان كن نسا الضمير للاولاد اي فان تمحضت في النسا الخلص فتامل
الكميت بصيغة التصغير   وبلبلة قيل سميت بلدة لتبلبل
اي بسكونها ومنها البلبلة لان تصغيره لا يتحرك في الدقايق   واذا
انفصلت بينهما فيقال ما الملهبية لانها انها للتحويل عن الا فعال
ولبعضهم

جاء لكم ما عشر قاف من حصرها   فقد وتكلها في ضمن بيت تفسرا
ستفهم شرط الوصل ما عجب لنكرة   بلغ ونفي زيد هيا مصدرا
وبعض الى اله تتما منه ذو الاشتراط   ولحز بسطر يحرد في كما تري

ارادبالرا يدعو الكافة نحو فيما رجعتهما قليل وبالكافة غير
المهيمنة فيما ولا سيما زيد بالرفع فكلمت سبي عن الاضافة والا
فالزايدة تشملها كان الكافة تشمل المهيمنة   تكمل المفعول به
وتراعي معنى ليطلب لانه ادرجها في المفعول به وان لم ينبه
عليه   لان الناصب لا يبحث على الناصب اجاز بعضهم حيث
كي ان تكرمني على كون كي جارة مولدة للام او ناصبة وانها مولدة
لها اول العكس فافاد ان الناصب يدخل على مثله وهو القياس
الاتري دخول الجار على مثله في ان لم تكرمني اهنتك فقوله
لما ان تفرا لشاهد في ما فان قيل ان ما هنا كافة لا مصدرية
وبعد ثلاث تفيد حروف العطف وحملها في الكرارية بهم ثم حملها
في التشر تتما مستقلا   يعني الى التحول الزمنى او تفتقبيني
حتى في الحقيقة تحسن جعل الفهم عيني الاوكانهم راوانه حيث
كان التقدم امرا محققا احسن ان يعتبر له طاية   في قراة من
نصب واما من رفع فنظر لزمن التكلم ليس مستقبلا بل ان اريد
منه قولهم فهو حال ولا اريد من الكلم بالاية عند نزولها كما هو ظاهر
انه فهو ماض ثم جعله مستقبلا بالنظر لما قبلها معناه بالنظر لبعض
الزلزال والكرب الذي مضي فلا ينافي انهما ادعى منه متاخر عن

عن القول لانهم فالواو للحال في اتتنا الكرب وقبل مجي النصر بدا هذا فتامل
لقولك سرت حتي ادخلها الحرثيان الدخول مستقبل بالنظر لما قبلها وهو
السير وكانهم راوا ان القصد في هذا وما يشبهه انما هو الاخبار بحاصل
الان فليس القصد فيه الي استقبال اصلا بخلاف حتي يقول الرسول
فانه لما لم يكن المعني فيه علي الحال كان لتوجيه الاستقبال بحال
لكن انت خبير بانه يصح في الاية الحال المحكي وفي المثال المذكور بانه
مستقبل بالنظر لما قبلها وان كان حالا في الاستقبال باق فتامل
وحرر   الثانية لام العاقبة اقول لم يذكرها في المتن كانه
راعي قول بعضهم انها من اقسام العلة   اللام الزائدة ويمكن
انها تعليلية والمفعول محذوف وليست زائدة في المفعول به
والتقدير انما يريد الله ما يريد لاجل ان يذهب عنكم الرجس
وامرنا بما امرنا لاجل ان نسلم لرب العالمين او ان الفعل منزل
منزلة اللازم   لام الجحود اي اللام المصاحبة للجحود وهو
النفي وليس المراد به نفي المعلوم المحقق الذي في الايات انكت
تعرف ثم اختلف في لام الجحود فقيل هي زائدة في خبر كان وهو قول
الكوفيين ويبتغون الي الحذف والتقدير ما كان الله ذا ان
يبه واما التاويل بالوصف فلا اذ لم يسمع في بنية ال المضارع
والامر واما المبالغة فلا يحسن هنا لان القصد نفي اصل الشي
علي انها انشاء كما ذكروا في كون رب بمعني التربية اطلق علي الله
مبالغة وقال البصريون هي اللام المقوية لوصفه هو خبر كان
لضعفه بانه فرع الفعل وليست زائدة محضة كما حققه في المغني
والتقدير ما كان الله مريدا لان يعذبهم ويمكن علي بعد انها
للعلة والتقدير ما كان الله مريدا العذاب لاجل ان يعذبهم علي الوجهين
السابقين انفا فليتامل   ولا يجوز ان التقدير لا ينبغي
علي ان تصبر نسقيا للكعوب ونجر انه القوم اي ان يكسر الكعوب

اي روسنا

اي روسنا الشر الي ان تستقيم رعيتهم وقوله قناة قوم من اضافة
المشبه به للمشبه والقناة الرمح والكعوب ما بين الانابيب   وهو
سهو ان سيتحيل الحي يمكن ان مرادهم انت لست عادلا الاتيان لنا
فانت تحدثنا الان خبير لنا وهو ظاهر   لان الاستفهام هنا معناه
الاتيان اقول يأتي له في واو المعية النصب في قول الحطيئة الم اك جاركم
ويكون بيني البيت والظاهر ان الاستفهام فيهما تقرير بمعني الاثبات
المختص بنوعين ثم يحمل ضمير الغائب نوعا لاختلاف معناه
باختلاف المرجع ثم لم يذكر معه في حروف الجر لانهما بحثت لنحويا ولما
تنكر في النحو استطرادا   الثالث ان العطف علي هذا التقدير
صار علي المجاورة ان الاولي حذف هذا الثالث اذ لا معني له كما يظهر
بالتامل   لمجرد التعليق اي التعليق المجرد عن تخصيص عاقل وغيره
زمانا او مكانا واما اي فليست لمجرد التعليق بل تعين بحسب ما تضاف
اليه والمص اراد المجزومات لفظا والا لما خص المضارعة لان الماضي
يكون في محل جزم اي محل لفظا او فعل لو كان معربا لكان مجزوما علي
احد الاوجه السابقة في نظيره للاسم هنا والعمل بتبيع الطلب
فلما كان القسم الاول يتحقق معناه في فعل واحد جزم فعلا واحدا
بخلاف التعليق فانما يكون بين اثنين   لم يلد المشهور ان لم تنفي
المضي وكانه خص هنا لانه محل النزاع لانه قيل قد ولد العزير
والمسيح وان المسيح ولد مريم وان كان النفي في الواقع ازليا
ابديا سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام علي المرسلين والحمد
لله رب العالمين   اي انهما اسم والظاهر انهما عندهم لغير العاقل بهما
التلاعي نفز عنش اثريا لقا العوفية جمع كلمة وهي ما ارتفع
وانخفض من الارض اي لا احل فيهما هاربا من طالبي الارفاد اي
العطا ونجد بالقاف وهو ما ارتفع فقط   نوقمك بسكون
المرفق وكسر الميم مخففا والبيت من البسيط   اذا اما التسباطم

علي ان الجواب ايضا لا يكون ماضي المعني وهو الحق لانه معلق علي الشرط
واما قوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت فمعناه تبين صدقها
وان الغالا انها علي اضمار قد وهذا خير من جعل المقدم الجواب
هنا ماضيا معني   فلا يخف اي فانها عن الخوف وهذه الكناية
عن لازمه منه انتفا الخوف وليس القصد انه انخاف اقبح النهي
اللهم ارزقنا الخوف فامنك يا رحيم   ولو اسمية اي هذه الكلمات
بفعل الامر ومثل له بقوله تعالي قل تعالوا اتل او باسمية غير
خبر ومثل له بقوله اي بيتك او يا نيم وفعل ومثل له بمكانك
تحمدي او ما لفظه لفظ الخبر ومثل له بقوله حسبك حديث يحدث
ينم الناس فانحسن اما بمعني كف او اسم فعل مضارع بمعني
يكفي فلم يعرف الامثله   كون الجواب محبوبا اي ليصح حلول ان مع لا
النافيه قبله قال الاشموني ويشترطه بعد الامر صحة ان الشرطية
بدون لا فلا يجزم في لا تعصني لا ارمك اذ لا يناسب ان تلزمني لا ارمك
ويجري فيه خلاف الكسائي   تقديره فاحصل وهو معلوم بالذوق
من السوق   طول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف لانه
لا اجحاف ح بل اراحة من الطول الزايد   فليس مما نحن فيه اي
لان كلامنا فيما اذا حذف الشرط مع جملته بان يحذف الفعل والفاعل
اوكان ومعمولاها للذان انما تم الكلام بهما او قوله في صدر المسئلة
حذف فعل الشرط وحده لا يتاتي في هذا الذي معناه بدون الاداة
احترازا عن الجزم في جواب الطلب   هذا هو المذهب الصحيح
ومقابله ان الجزم بلام الامر مقدرة ورد بانه لا يظهر في الرمك
الرمك اذ لا يدخل في الشايع علي فعل المتكلم والجزم هنا شايع وفي القول
بانه يغتفر في المقدر ما لا يغتفر في الملفوظ ما لا تروح وقيل بالطلب
لانه ضمن معني التعليق ورد بانه معني حقه ان يودي بالحرف
والذي عرف تضمنه معني الحرف الاسم لا الفعل واقول قد تضمنت معني
الترجي

الترجي ونعم المدح وبئس الذم الي غير ذلك علي انه يرد علي اضمار
الاداة ان الجازم في الفعل كالجار في الاسم وحذف الجار وابقا
عمله شاذ وهذا او اقام يجزم في جواب النفي لانه جزم بعدم
الوقوع كالايجاب الذي جزم بالوقوع فبعد عن الشرط الذي
يحتمل الوقوع وعدمه   بنية الوقف اي فاتي به علي حالة
الوقف وهو السكون   لاختلاف معنييهما اي ان لكل منهما
معني مستقلا فليس معناهما واحدا حتي يكون بدل كل
ولا ان الثاني جزء الاول حتي يكون بدل بعض واما قوله وعدم
دلالة الاول علي الثاني فهو نفي لبدل الاشتمال لان ضابطه
ان يدل المبدل منه علي البدل اجمالا كقولك نفعني زيد
بعلمه فانه يشعر بشي نافع علما او مالا او جاها اذ لا معني لنفع الذات
من حيث هي فقولك علمه بدل اشتمال هذا وقد يدعي
صحة بدل الاشتمال اذ لا تمنن معناه لا تعط والعطية
في ذاتها حسنة لا معني للنهي عنها فلا بد من وجه للنهي
كعدم الاخلاص او طلب الاكثر منها فقوله تستكثر بدل
اشتمال ولعمري وبعضها دلالة اوضح من قولهم اذا تاتنا تلمم بنا
نعطا   ومنه لم يمتنع في الشرط الظاهر انه متفرع علي ما قبله
وليس كذلك الا انما هو متفرع علي احد الشرطين المذكورين سابقا
وهو معني الشرط   الا ان يسبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط
وقيل يجب   في نية التقديم علي اداة الشرط في مذهب س وقيل
هو الجواب بفعل لم يجزم لانه علي حذف المبتدا اي فانا اقوم وقيل
بل لما لم يعمل الاداة في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع انه يطلبهما
اهملت في الجواب   راسا لبعده منها   وحيث مراعاة الشرط تقدم
او تاخر كان لتقوي الخبر بوجود الطالب له فرجحي الاقوي في الحاجة
وهو الشرط المعتبر لا القسم المؤكد فتاخر بلفظ قد ويجوز النصب

لا الرفع لانه لا يستانف بين فعل الشرط وجوابه هذا او الحق الكوفيون ثم بالفا
والواو   كل ترفع اقول يعني الافعال الاصلية التي لم يمنعها مانع تخرج
بالاول كان الزايدة فلا ترفع والفعل الموكد لغيره كقام زيد قام فان الفاعل
للمتبوع فيه قلت بل هما عاملان فيه كما يعمل عامل المتبوع فيه وفي
تابعه قلت يجوز اثران لموثر واحد ويمتنع موثران لاثر واحد فتامله
وخرج بالثاني طالما وقلما وكثرما وقصرما لانها كفت عن هذه الستة
افعال لا فاعل لها   الا المشبه بالمفعول به مطلقا اقول معنى مطلقا
في جميع جزئياته وقوله الا الخبر يعني خبر عامله وهو خبر كان واما
لخبر المبتدا بحسب الاصل الذي يقال انه خبر الفعل وهو معمول
ظن فيدخل في المفعول به كما ياتي له وفق لف اصيب الوصف الالف
ونشر مرتب وقوله والتا فقط اقتصر عليه لان كلا منه في الفعل والاسما
حروف تعمل عمل كان   والمبهم المعنى نحو رطل وعشرين وان
كان جامدا لا يشبه الفعل لتاويله بالمشتق اي موزون بالرطل
ومعدود بالعشرين   او عرض هل البس كلها الا ترى ان
غضبت على زيد ذا العرض وقد تقدم بالعرف ثم مر الا الوصف
ما لا يشاهد كالمرض فانه التالم واما يشاهد اثره واما خلف
الثوب فتفسير ذو بانه المشاهد فتامل   كالتكسر وطرق هما لهنا
ما يدل على العرض كمرض وفرح وسمن ما يدل على صفات حسية كطال
وتعدد علامات اللزوم لا ينحصر لا ليفيض تعدد علامات الاسم في مررت
بزيد   او فعل اللين وصفهما على فعيل بعد علمه نحو سهل
مع انه يتعدى بحرف الجر نحو بخلت على زيد بالمال وكانه اراد
ما وصفهما لسبب الوصف ونحو نقال ثبته تاجد ابهم   ورأى
يعني لا من الراي المتعلق بشيء واحد بل من الراي الشي اي
اعتقده كذا فهي متعلقة بامرين ولذا قوله لا بمعنى عرف فمعناه لا بمعنى
عرف المتعلقة بشيء واحد كما قيل المعرفة تتعلق بالبسايط بمعنى

علم

علم الشيء بحاله كذا فتامل   فاما ثانيهما المفعول مشترك في استيعبه
له العامل بنفسه تارة وبالجار اخرى ثم ان مراده بالثاني مكمل العدد
اثنين اي ما يتحقق به عدد الاثنين ولولا الاول بدليل تمثيله
الاول في كلت زيدا طعامه وكلت لزيد طعامه ووزنته طعامه ووزنت
له طعامه هكذا ينبغي ان يفهم وان كانت مقابلته الثالث لغى بالاول
تقتضي انه الخبر   وحجي بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقد وهم لان كلا منها في افعال القلوب
فاما جعل التصييرية فتاتي في افعال التصيير   ودري في لغية
بتصغير التحقير واللغة الكثيرة كما ياتي له تعديه بالحرف لواحد
وهو يبين المفعول مرادا منه الفاعل على حد زكم وحن   وهب تعلم
بمعنى اعلم ظاهره انه تفسيرهما وهو المتبادر من البيت الاتي اي انه
تحريف فاعلم اي احرهما اللذين يستعمل هب ايضا في الفرض والتقدير
نحو قوله هب ان اباهم مجرم في اليم   على انه مفعول لاجله اقول
التعليل هنا بعيد فالاولى انه لا يلزم من تعلق الجار بالعامل تعدى
الفعل بمعنى زيد في الدار اذ المتعدي بالحرف يكون المجرور مفعوله
به معنى وانما هو عليه ممكن نحو مررت بزيد وغضبت عليه وبهذا اتضح ان
جعل المص نحلت بلدا متعديا وكذا غضبت من زيد لا يظهر
لان غضبت من زيد معناه اتصفت بالغضب من اجل زيد فالمجرور
مفعول من اجله جر بحرف التعليل لفقد الشروط كما جرى بالسببية
في ذلك بالضرب وسمنه بالاكل كذلك لا احتلاف في فاعل الضرب ووقت
الاكل مع عامليهما ان قلت على كلامه ما معنى كونه لتغير في امرنا بالمجير
مفعولا ثانيا بالحرف مع انه لم ينصب عليه الامر قلت لما رفع فاني منصوبا
مفعولا به لغيره حكم له عند الجر بحكم النصب فتأمل في ذلك   والجملة
المعلقة عنها في موضع النصب لانها سدت مسد المفعولين والاوفق لقياس
ان المحل للكل جزء منها وحده   بينها وبين معموليها او بينها وبين

جملة سد مسدها كجملة جواب القسم   علت صبيحة اي يوم الا صبيحة
منصوب علي الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ان قلت ان قدرت
المتعلق مقدما لزم ان المضاف للاستفهام عمل فيه ما قبله مع انه يطلب
منه الصدارة وان قدرته موخرا لزم عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله
ولا يجوز تقديره بعد صبيحة وقبل اي لئلا يلزم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه قلت نختار الاول ونغتفر في المحذوف ما لا نغتفر في المذكور
او الثاني ونقول المضاف للاستفهام كانه هو الاستفهام والاستفهام
يعمل فيه ما بعده فكذا ما هو بمنزلة الاستفهام وتحصل ان المضاف
او المضاف اليه كانهما اسم واحد للاستفهام فتامل فاي منصوب
علي المصدرية يعني علي انه مقلب للحدث وبعضهم انه لا كلام في النصب
علي الظرفية   السابع لعل جعلت من المعلقات دون ان للترجي
في علمت انه زيد اقايم كانه كما الترجي علي ان الترجي حكموا بانها مع معموليها
معمولة لعلم ولا تعليق وانما منع الاعراب لان الجملة لا يظهر فيها اعراب
كما منعوا منها البناء في علمت من هذا او انما لعل فعل الي تركيب
متشابهين ثم حكموا بانه لولا انما تسلطت علي المعمولين بعدها لكن
لعل علقتها عنها واظهرت فيهما عمل نفسها سيبه وهو انواعهم
من اصلهن بحيث لم يبق منهم احد بخلفهم   ويؤيدهم قراءة ابن مسعود
اذا قول لا تابيد لجواز انه من موصول   والمفعول الاول
فيهما محذوف القول المحذوف هو الثاني اي كالوهم او وزنوهم شام
متياو كانه اطلق عليه اول لانه اطلق علي المذكور ثانيا او ان كان
بمعني حكم العدد اثنين كما سبق لنا تحقيقه عند قوله فاما ثانيهما
لمفعول منكر   ولا غير الاول في باب اعلم لان غير الاول اصله
من باب مفعول ظن فله حكمه واما الاول فيحذف لدليل ولغير
دليل فالحذف لدليل يقال له الاختصار والمتنع مع ما قضي تقديره
ومعمول المحذوف لدليل كالثابت ولغير دليل اقتصار وهو ان ينزل
الفعل

الفعل منزلة اللازم وتقطع النظر عن المعمول بالكلية نحو فلان يعطي
اي يفعل الاعطا من غير نظر الي ان المعطي دينارا او درهما او غيرهما
هذا او قولو ولا يجوز حذف المفعول في باب ظن مراده بالمفعول
الجنس فيصدق بالواحد والمتعدد   واجمعوا علي ذلك ان قلت
مقتضي الظاهر العكس بان يجمعوا علي المنع في حذف المفعولين اقتصارا
ويجري الخلاف في حذف احدهما قلت المدار علي السماع فيمكن انه
سمع سنبهما في الثاني دون الاول علي ان الحذف اقتصارا تنزيل منزلة
اللازم من كل وجه فاغتفروا احذف احدهما فكانه تلاعب لا الي
هولاء ولا الي هولاء في قلتنا امارة لك الروا بحاب يسمن الارض بسير هن
الجاري علي الفعل بان يستوفي حروفه كغسل من غسل وعطا
من عطي اما من اغتسل واعطي فاسما مصدر كما يا في
ومثالنا ما غلته بخلاف انما جعل الاول محل ان والثاني ما لان
ان الاستقبال والدفع في الاية مقصود حدوثه واستمراره في المستقبل
بخلاف الخوف فان المقصد حدوثه لا بقيد الاستقبال   بكونه نكرة
اي بناء علي قول ابن الحاجب النكرة للماهية الصادقة بالقليل والكثير
وكذا الفعل واما ان قلنا النكرة للواحد فهي بعيدة عن الفعل
كالمحدود دانتا الذي لا يهمل اذ الفعل يدل علي مطلق الماهية
نتوجيه الفسيح بانتفا ال والاضافة اللذين هما من خصايص
الاسما ويعارض بالتنوين فكانهم اغتفروا لانه بمحل الفعل في الجملة
اذا كان لنوا وترنم نحو وبعد وعلي المرء ما يا عرف   روي بالنصب
فالضرورة هنا اغلبية علي مذهب ابن مالك في الضرورة لا علي
مذهب الجمهور كالاخفش   لمفسد للمعني اذ المفسد علي ان ال
للاستغراق اما ان جعلت للعهد او الجنس وقولهم استطاع مبين
للمراد فلا علي انا نختار الاستغراق فيجب علي جميع الناس حمل المستطيع
علي الحج تنفيذ حكم الله كما هو قاعدة الامر بالمعروف فان قلت ينافيه قولهم

قولهم من ترك الحج فالله حسيبه كما صرح به ابن ابي زيد وغيره قلت
معناه لا يحد بقتل ولا يقاتل بخلاف الصلاة والزكاة فلا ينافي حجة
ولو مع علي انه قولهم ذلك الغاسب بعدم تحقق الاستطاعة لخفا
اسباب العجز فتامل   ضعيف النكاية التامن بنية المصدر واست
تا الوحدة المانعة للعمل   فان صغر او وصف لم يعمل قياسا ولو كان بال
في الظم انه ان وصف بعد العمل صح بدليل ما سبق في المصدر ولا يثنى
ولا يوصف لان الذي يختص بالاسم ويبعد التشبيه من الفعل انما
هو الوصف لا التاكيد والبدل لانهما يجيئان في الافعال فكان
احتباك   ان كان حالا او استقبالا لشبهه المضارع   جاز استعمال
المشترك مراده ما المشترك مطلق متعدد المعنى والا فالمشترك
الاصطلاحي اغا يقال اذا اتحد اصطلاح المخاطب   بكسر الراء
هو قاعدة تجمل لكم ضرب ومسجد من يسجد بالضم الا ان انفتح
عين المضارع فيفتح ايضا كمزرع   وتاولنا غيرهم بحكاية الماضي
على انا نقول الباسط حاصل الان ايضا والوصيد باب الكهف
والكهف الغار   ورواية ضاربا وراء عليه ويكفينا المخبر
عنه ولو بحسب الاصل   اي سماعها او المفتر النوق اي يحرها
كثيرا على وزن الفعل اي كمزرع وفيه معنى وشبع   عار منهما
اي مباشرة او بواسطة كالمضاف لما فيه الـ والسبي نسبة للسبب
وهو لغة الحبل يربط به الامتعة اطلق على الضمير رابطا الاوصاف
والصلاة بالاخبار   وما نون منه نكرة لكن التنوين فيما
فله يجوز نحو هيهات وعليك   يليه الالف لو كان خطابي لا تساقط
استعظم قطع السيوف الاكف   وقيل اسم للالصاق يعني فالبا
للالصاق متعلقة بمحذوف لان الجار يكفيه معنى الفعل هذا والظن
ان البا زايدة وان الالصاق وغيره يوخذ من المقام ولو لم تذكر
البا فعليك الوسادة فيه معنى الالصاق بخلاف عليك بالتقوى فكم

ولا يجوز

ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمرو ووجهه ان شتان بمعنى
افترق والافتراق انما ينسب لمتعدد والذي بين زيد وعمرو شي واحد
ان قلت ح ما وجه تجويزه قلت تضمين شتان معنى بعد اي
بعد الفراق الذي بينهما وعظمت المسافة التي تفاضلا بها   نظام
قوله تعالى يشير الى انه مول باضمار فعل   اسكت سكوتا تاما اي
او ضيق فردا من افراد السكوت تحليس به ترك الكلام بالمرة لان
النكرة في سياق الاثبات لا تعم فيمتثل ح بالسكوت عن شيء وفتحها
واشتهر انه لا يتمثل على التنوين الا بترك الكلام العساوكان وجهه
انه صه معناه لا تتكلم كلاما فالنكرة في سياق النفي تعم تم النظم
انه اذا انون رويدا او نصب الضمير يعني به منفصلا فيقال رويدا
اياه فلا يقال رويداه وان كان القياس اتصال الضمير بعامله
الا ان الاتصال بعامل الاسمي يشبه الاضافة فلا يجامع التنوين
فمعناه السكوت اي المعهود اي عن كلام مخصوص او عن
كل كلام بحسب ما بينك وبين مخاطبك وان اشتهر الاول
فقط   على استوى الاسنب بقول المعتمد ان يقول على مستوى
العمل لما لدلالتهما على المتعلق وفهمه عندهما حتى كان معناها
تامل فان قلت ففي اي مسلك واردها قلت تمثيله بجاز زيدا احوه مع
قولنا اولا علمها ذكر في باب اسم الفاعل فافهم   وعكسه نحو مختار
انه لا يميز بالاجماع   ربيط بكسر الراء هي الملايه والمسيم المخطط
نائب فاعل وان كان هذا سماعيا والا فافعل التفضيل كافعل التعجب
انما يصاغ من المبني للفاعل   متفاوت المعنى لبنائه في التفاضل
والتعجب لان التعجب استعظام زيادة في وصف فاعل في سببها فلا يبلغا
من القتل لانه شيء واحد هو ازهاق الروح   ومر فيه ان دليله
لا يظهر في حمر النعم الا ان يقال حمل على المعتل لانه مو ان ذلك لم غير شارحنا
احرج هذه الافعال بزيادة قيد هو ان لا يكون اسم فاعل على افعل او يلتفت

الي انه زيد مقدر   عاملان بينهما ارتباط اما بعطف نحو قام وقعد
زيد او يكون الثاني جوابا للاول جواب الشرط نحو اتوني افرغ عليه
قطرا او جواب السوال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او يكون
الثاني من معمولات الاول نحو وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا
قلت والثاني مترتبا علي الاول نحو هاوم اقروا كتابيه ومعه معمول
معني عزمهما فان القراة مرتبة علي الاخذ والعطا والتعجب مترتب علي
المطل وعلي كل حال لا يجوز قام قعد زيد   فيضمر لغيره مرفوعه
ويمتنع لاجل عمدته عود الضمير لمتاخر لفظا ورتبة   منتصر لغيره
ما يحتاج اليه اي ولو منصوبا لانه عايد علي متقدم رتبة لانه
معمول الاول   فلا تنازع بين الحرفين واثبته بعضهم في ان لم تكرمني
فان كلا منهما يقتضي الجزم والجمهور يقولون ان عاملين في محل ماخوذ
من معني لم اي انتفي الراكب فهي عاملين في محل لم ومدخولها
فلا تنازع في نحو زيدا اكرمت اضربت بل هو معمول لما يليه جزما وحذف
من غيره اذ لما اتي العامل الاول استحق المعمول ولم يات الثاني الا بعد
عمله فيه بخلاف ما اذا تاخر المعمول عنهما لكن التخيير بان تسمية
ذلك تنازعا قد يدعي له وجه صحة ولا مشاحة في الاصطلاح
ارجوا واخشي نحو يقال هنا لكثير معمول لا تجتمعيا حال معمولة
لعامل صاحبها وكانه راي ان الاظهر الامتناع عنده الكن التخيير
يصححه عند الخشية صلاحيات الحال للعامل ظاهر ان المقتضي للصلاحية لا تنازع
في حال ولا تمييز لوجوب تنكيرهما فلا ياتي اضمارهما في المهمل فيتدبره
في احد القولين وكذا بين ما لانهما خبر والمرفوع مبتدا مؤخر
قايلا لا يقع التنازع في المرفوع السببي   اعمال الاول لتقدمه
كما قيل في الفعل المؤكد لا فاعل له والفاعل للاول نحو قام قام زيد
الصواب بالقياس لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول
باجنبي والتوكيد غير اجنبي ان قلت يلزم الفصل عند اليضربين

في نحو

في نحو رغبت ورغب في الزيدان عنهما كما ياتي قلت هذا مرجوح
فافهم   غير مفصول باما والا ترجح الرفع نحو ضربت زيدا واما عمرو
فاكرمته لان ما بعد اما كلام مفصول عما قبلها فلا يعتبر بينهما مناسبة
او كان المشغول طلبا لان الطلب لا يقع في الكثير خبر المبتدا الا
ثم منعه بعضهم متوهما التنافي من عنوان خبر وطلب   عند اهل
الباب من انه لا مانع من العمل في السابقة الا الضمير الشاغل وفيه انه
يلزم خروج مسايل ما يختص بالابتدا   واستويا في نحو زيد
قام وعمرو والزمته اقول حق التمثيل وعمرو الزمته معه ليكون علي
تقدير العطف علي جملة الخبر هنا الرابط في المعطوفة يرجع لزيد
قبل المثال لا يبين تصحيحه علي ان فرض مثال لمطلق مسبوق لذي
وجهين وان توقفت صحة التركيب علي شي اخر ولبعض المحققين
من الفضلاء كلام غير هذا حاصله او انه لا عطف علي جملة الخبر
اصلا بل العطف علي ظاهرها علي الجملة الكبري عبر ان الجملة الكبري
لها اعتباران صدر وعجز فتعتبر المناسبة بين المعطوفة والجملة
الكبري تارة من حيث صدرها وتارة من حيث عجزها فلا حاجة الي رابط
اصلا فهو دقيق   اصله اذ يجوز فيه الامران اقول مراده بالجواز
ما قابل الامتناع لا استوا الامرين لان هذا ليس اصلا اذ انما يكون
في قام زيد وعمرو فالزمته والاصح ترجيح الرفع تامل   تابع في معني
التابع لنا كلام مبسوط في كتابنا الازهرية فارجع اليه ان شيت
مطلقا محدودة او لا والثاني عدم توكيده اتفاقا نحو دهر وحين فلصدقه
علي القليل والكثير فلا فايدة في تاكيده   ولا يباد ضمير متصل نحو
ضربته ضربته ويحتمل هنا ان يكون للفعل او الفاعل او المفعول
فان قلت انا نفي تاكيد الثاني او هو الثالث من استثناه اي
نفل ضمير الرفع لغيره وان قلت ضربته ضربت احتمل الاولين
فقط هذا والظاهر ان توكيد الفعل المسند للضمير باعادته وحده

ممتنع او غير مستانف نحو ضربته ضربت ضربوا او ضرب ضربت والقول بالالغا
فيذلك بعيد   ولا حرف غير جوابي نحو كسرت بالجر رد لتوهم انك
كسرته الجر وعليه فهو توكيد لمعنى البا اما انه كان رد التوهم الكسر بالسكين
مثلا فهو توكيد للجر لكن على الاول هو اظهار في نحو منع الاضمار اذ الظاهر
كسرت بالجر بما اغتفر لان المقام للتاكيد في الجملة اما الحرف الجوابي فالمستقل
يعاد وحده كما يعرف به ابتدا الكلام ويستند اعادته غيره وحده كقوله

فلا والله لا يلفى لما بي   ولا للما بهم ابدا دوا   واسهل منه قوله
لا لا ابوح بحب بثنة انها   احذت على مواثقا وعهودا

ويستثنى من ذلك اجمع اكتع ثم قال بعضهم اذا قلت جا الجيش اجمع فاجمع
بدل لا توكيد لان التوكيد به لا يستاق للمنكر   قطعت روس الكبشين
فالتثنية ظاهرة والجمع مراد فما فوق الواحد والافراد مراد به الجنس
الصادق بالاثنين   فعيد تونيع هو في المعارف ولم يقولوا فيها التخصيص
لان عمومها العارض الاشتراك فجعلوه حفا عارضا وازالته توضيح
والتخصيص ازالة العموم الاصلي وانت خبير بان هذا مع ضعفه لا يظهر
في تمييز العارف المعارف فلذلك لم يتعرض له بعض وعبر فيها بالتخصيص
مثل النكرات كما في ابن عقيل كنتم الخلاصة   ولا يكون اخص اقول اللايق بمذهب
من جوز كونها اخص ان يبينها موضحة او مخصصة فلذلك لعرف وكان من منع
قال لا يكون التابع اشرف من المتبوع   ويحتاج في ذلك الى بسط طويل اقول   بتكلم
يرد على من قال انه عطف بيان ان عطف البيان موضح او مخصص
وكلاهما منفي هنا فيجاب بانه موضح وذلك ان الهين مبهم والحكم
المتعلق به يحتمل انه من حيث كل فرد ويحتمل انه من حيث الهيئة
الاجتماعية بل ربما كان المتبادر الاول كما يظهر ذلك في قولنا لا تضرب
الزيدين وليس مرادا هنا اذ نفي كل من الالهين كغير مقبول اثنين
توضيح وبيان لان المنهي عنه الالهين من حيث انهما اثنان فلا ينافي
انه لابد من احدهما كما بينه بعد بقوله انما هو اله واحد فاياي فارهبون
وطا

ولما كان هذا احقيا لم يعتبره النحويون وقالوا انه صفة موكدة ولا يدقق
تدقيق اهل المعاني والبيان الناظرين للنكات وان لم تقنع بهذا وتشوقت
لتوضيح بسط في المقام حيث اشار الى ذلك المعلم الامام فلننقل عليك
عبارة المولى سعد الدين في المطول ونصها في مبحث بيان المسند اليه
فان قلت قد اورد المصنف يعني الخطيب القزويني صاحب التلخيص
قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف
وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في عطف البيان
مصرحا بانه عطف بيان نصا على جواز ان يرد بيانا من قبيل الايضاح
والتفسير وان كان وصفا اصطلاحا ويكون ايراده في هذا البحث
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد
على ما هو راي السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي
جي به للايضاح لا للتاكيد مثل امس الدابر مثلا وما وقع في كلام
النحاة وتقريره ان الاله في الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية
ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا الاله حامل لمعنى
الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي
عن اتخاذ اثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني
انه اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين
واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي فهم
صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية
دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اردت
الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق له الحديث هو
العدد شفع علا بوكد هذا الكلام وقولي يوكده اي يحققه ويقرره
ولم يقصد انه تاكيد اصطلاحي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
او بالفاظ مخصوصة كما وقع في شرح المفتاح من ان مقصد صاحب
الكشاف ان الهين اثنين ونحوه واحد من التاكيد الصناعي

ليس بشيء اذ الافادة لانه لكلام معلوم بل اورد في المفصل قوله تعالى نفخة
واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين او احد
وصف صناعي للبيان كما للتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طاير يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة الدابة ويطير
بجناحيه صفة الطاير ليدل على ان القصد الى الجنس دون
العدد كما سبق في باب الوصف لا يثبتان يشتركان في ان الوصف
فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهيئة اثنين والـ
واحد لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا
المبحث على ما ذكرته ما لا مزيد عليه للمصوب تبين ان لا خلاف
بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمص واستدل
العلامة في شرح المفتاح على انه عطف لا وصف بعضهم ان قولهم
الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب
ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
اللتين في متبوعيهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان
القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة
دون الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح
متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر
الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يجدي في التعريف على شيء
من الصفة لانها قد تكون للتخصيص او التاكيد او المدح او الذم
او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض
من دلالته شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما
ممنوع فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على
الاثنينية والوحدة فيكون منها هذا بيان المعنى وتفسيره
كما ان الدابر كذلك ليدل على المضي والغرض منه التاكيد
بل الامر كذلك عندنا للتحقيق الا ترى ان السكاكي جعل
نعت

من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية نعم
قالوا ايضا انه ليس ببدل غلط اذ لا يقوم مقام المبدل منه الا ترى
الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان
لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم ان لا معنى
لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه
المقصود بالنسبة اذ النفي انما هو من اتخاذ الشريك من الاله
على ما مر تقريره انتهت عبارة المطول اقول هو توهم
الابهام فالغرض انه معلوم واعد ح في صفة المدح هو وجيه
لكن قال غيره المدح من الصفة وجوز تقديره اعني وغيره
ما عدا صفة الذم وقياسه في الذم ما عدا صفة المدح
غير صفة تحتمل ان مراده بها المشتقة ومثله المؤول به فلان
قال تابع جامد ويحتمل ان مراده بها النعت واليه نحي في الشرح
انه لم يجب لصفة قام زيد اخوه ما قد يدعى صحة البدلية وكون
من جملة اخرى بجامع تقدير عامل لا يمنع ارتباط الاولى بغيره وهي
الظاهر ومن تعلقات الجملة الاولى ومن توابع ما فيها الحال كونه
المبدل منه في نية الطرح لا ينافي عود الضمير على البدل اليه
نحو كانت الرغيف ثلثه او امتنع احلاله محل الاول الا ان
يكون البدل على نية تكرار العامل ان يقول او امتنع تقدير
العامل لان قلت ما يمنع التقدير يمنع تسلط العامل
الاول حيث جعل عطف بيان قلت المقدر يعمل بطريق
الاستقلال والعمل بالتبع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره ان
قلت ه ما معنى جعل البدل من التوابع قلت
نظر اللفظ ويمتنع في مقام ابراهيم اي ويمتنع عطف البيان
في قوله تعالى في شان البيت الحرام فيه ايات بينات مقام ابراهيم
فلا يجوز ان مقام ابراهيم عطف بيان لايات بينا على انها شيء

وان المراد بمقام ابراهيم ما قام به من الامور اخفى من دلالة ايات بينات
عليها اذ المتبادر من مقام ابراهيم المكان الحقيقي الذي قام به
والاخفى لا يوضح الاظهر فلا تخصيص لخفاء معناه في نفسه وبالنسبة
له ان قلت قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام ان الثاني في عطف البيان ليس بلازم ان يكون
اوضح من الاول لجواز ان يكون التوضيح باجتماعهما قلت
بعد تسليم ما ذكره فهنا مانع اخر لان مقام مفرد علم معرف
وايات جمع نكرة وقد بين ما الخ

فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي
وان كان الزمخشري اعرب مقام عطف بيان فقد قيل انه مخالف
للاجماع في ذلك كما في الاشموني وياسعيد كرز بتنوين كرز
فليس المانع من البيان لا يعطى حكم المنادى المستقل وبه صرح
في التسهيل ثم الظاهر ان الاخفى يصلح لان يعطف بيانا قالون
عيسى فالثاني اخفى لانه انما اشتهر بالاول لقبه به شيخه نافع
لجودة قراءته من نقب ولا دبر متقاربان فكلاهما مرض
يلحق البعير الا ان الاول نوع منه والثاني تحلل اخفافه برقة ونحوه
اغفر له اللهم ان كان فجر وهذا الكلام اعرابي قال له ناقتي نقبت
ودبرت فاحملني على غيرها فكذبه بتنوين كفارة احترز به عن
قراءة اضافة كفارة للطعام ولذلك امثلة كثيرة كالذي في شرح الاصول
ابن مالك وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكري انا ابن اذ يقول انا ابن العازم على قتل
بشر فلما عزم صار عمره ما بقتله لكل احد حتى للطير او انه
ضربه بضربة صيرته على اخر رمق ففي الوجهين صارت الطير تتبع
البكري بشرا لتاكل من ميتته
اذا وقع الخلاف

قوله خلافا للفراء والى ذلك اشار بقوله وليس ان يبدل بالمرضي
دوالر متنقض الراقطع تحيل بالتشديد ذكره الجوهري لان لا يبين
بنفسه اقول علمت الجواب عنه بان نحو الثاني ضمن الشهرة في اوصاف
الخيل ونحو الثالث ضمن شهرة اربد فحصل الاختلاف كما في الوافي ابا
ابا النجم وشعري شعري ادعى الربوبية فتشمل رب العالمين
بحسب زعم قومه بخلاف رب موسى وهارون فمعلوم انه المنفرد الي
ويوافقه متبوعه ابانة ويخالفه اخرى فلا يصدق عليه
انه المقصود اعني لان هذه الجملة متقيد حصر القصد فيه انما يتبع
بواسطة حرف بخلاف البدل ان تحرى بلا واسطة راجع للتابع وليس
انه راجع لقوله المقصود بالحكم مقصود دون غيره خرج بدل الغلط
فان الاول غير مقصود دون الصلاة ان قلت كيف قوله مقصود دون
مع قولهم المقصود بالحكم هو البدل قلت مرادهم ان المقصود
ثانيا انما هو البدل فلا ينافي ان المبدل منه مقصود اولا
توطئة للبدل لتنبيه النفس ثم يقصر القصد على البدل
فقوله مقصود دونه ان المبدل منه لا وسيلة والبدل ثانيا
وبالذات فقصدا صحيحا خرج بدل النسيان فان قصد
الاول فيه خطا فلا خرج بينه كما في بدل البعض ان قلت
الثلث جزء من النصف وكذا ما بعده قلت لكنه لا خطا
فيه بلا للنصف ما عنده جل الصلاة فمن ثم اضراب فلعلها
وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت اردت
قصدت ان تقول عمرو فسبقك لسانك لزيد هذا الانسب من الاوضح
ما في بعض النسخ اذا قصدت زيدا ثم تبين خطاؤك فنسيك
لان النسيان بالجنان والغلط باللسان ضربته اياك
الوضح ما قال ابن مالك من تضمين التاكيد اللفظي اذ البدل
لا بد له من نية فوجب انه المقصود دون الاول كالوصف بالاخص

في جان بين اخوك والضميران متحدان معنى كل وجه الا ان يقال
الضمير الثاني يرجع الى المعهود فكان معنى زيد ضربته ايا ضربته
ضربت المعهود بيني وبينك ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق
توكيدا للعمل نكتته انه من باب استعمال الضمير المرفوع موضع
النصب لمصاحبته لضمير النصب وحيث كان [illegible]
من جملة اخرى به فلا يصح لاستعمال ضمير الرفع [illegible]
جعلي بدل كل بناء على ان العطف هنا اصطلاح الابدال او لانه
بدل بعض   يكون تنبيه ففيه نظر اذ قلت خربت محيطه
بهم قلت هذا انما هو بدل كل انما المراد ان يكون في البدل نص
على التوهم كقوله لاولئنا فتامل   عنوا ابدلت اخا وهو
محل الظاهر   الا يبعد توكيده بالمنفصل او فاصل ظاهره
ان اي فاصل يكفي في والمتبادر من الاقتصار تعيين الضمير
المتصل   ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم فيه انه هذا من
الترتيب   البدل والنسق مقصوده كالاول   وكذلك
اوبحاب ظاهر انه ممنوع من الصرف مع انه نفي تفصيلا ذكره
فالاولى ان يقول واما اذ يحاب فان اردت به البلدة المعينة
منع وان نكرته فان اردت بلدة ما مسماة به صرف   فقدروا
العدل ان قلت هلا قدروا غيره قلت من جميع
العدل تحويل اللفظ في الحروف ونظائره كثير في التعريف
وكثرة الكفي نشا عنه على تقديره عند عدم والله سبحانه
وتعالى اعلم علما تاما
والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله
وصحبه وسلم